مسائل عقدية مستخرجة مِن قوله تعالى:

﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾

إعداد

أ.د.م. محمد بن علي محمد آل عمر

أستاذ العقيدة المشارك بكلية الشريعة والقانون

جامعة جازان – المملكة العربية السعودية

مسائل عقدية مستخرجة مِن قوله تعالى: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾

محمد بن علي محمد آل عمر

كلية الشريعة والقانون، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: Ma-alomar@jazanu.edu.sa

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإنّ عنوان هذا البحث: مسائل عقدية مستخرجة مِن قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾، وهو يبحث عن المسائل العقدية المستخرجة من الآية الكريمة، ومن هذه المسائل: أن الآية فرَّقت بين الخلق والأمر، وبيَّنت أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنَّ الله عزَّوجلَّ متصف بصفة الحكمة، وأنَّه تعالى متصف بالصفات الفعلية الاختياريَّة، وأنَّ أسمائه الحسنى توقيفيَّة. كما أنَّ الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ وضَّحت العلاقة بين توحيد الربوبيَّة والأوهيَّة، وأنَّ أمره -عَزَّوَجَلَّ- نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، ونفت إيهام التعارض بين القدر والشرع. وأثبتت أنَّ الله تعالى خالق أفعال العباد، وأن التدبير والتأثير في هذا الكون لله وحده لا شريك له، وأنه ليس لأحد الحق في الاعتراض على الله تعالى، وأنَّه تعالى متفرِّد بالتشريع، وأنَّ الشفاعة لله وحده لا شريك له. وأظهرت وجوب متابعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وطاعته فيما أمر ونهى. وصلي اللهم على نبيَّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الكلمات المفتاحية: الله، الخلق، الأمر، الأسماء والصفات، الربوبيَّة،

الألوهيَّة.

Abstract of the research:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon the trustworthy Messenger, his family and all his companions.

Now then: The title of this research is: Doctrinal issues extracted from the Almighty's saying: "Unquestionably, His is the creation and the command." It discusses the doctrinal issues extracted from the noble verse, and among these issues: The verse differentiated between creation and command, and clarified that the Qur'an is the speech of Allah and is not created, and that Allah the Almighty is characterized by the attribute of wisdom, and that He the Almighty is characterized by the attributes of action and choice, and that His beautiful names are fixed. Also, the noble verse: "Unquestionably, His is the creation and the command." clarified the relationship between the oneness of Lordship and divinity, and that His command - may He be exalted - is of two types: a cosmic, predestined command, and a religious, legal command, and denied the illusion of conflict between predestination and law. It proved that Allah the Almighty is the Creator of the actions of His servants, and that management and influence in this universe belong to Allah alone, with no partner, and that no one has the right to object to Allah the Almighty, and that He alone is the Legislator, and that intercession belongs to Allah alone, with no partner. It showed the necessity of following the Messenger - may Allah bless him and grant him peace - and obeying him in what he commanded and forbade. May Allah's prayers and peace be upon our Prophet Muhammad, his family and all his companions. Keywords: Allah, creation, command, names and attributes, Lordship, divinity.

e

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأشهد أن لا له إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا وسيدنا محمداً عبد الله ورسوله، فاللهم صلِّ وسلِّم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن هذا البحث سيتناول بالدراسة آية مِن كتاب الله، وهي مِن آيات العقيدة في القرآن الكريم، عدَّها العلماء مِن الآيات الجامعات لمسائل عقديَّة عديدة، وهذه الآية العظيمة هي قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾[(١)]، وهي مِن الأمثلة التي تُضرب لإيجاز القصر[(٢)].

﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ كلمتان ((استوعبتا جميع الأشياء والشئون على وجه الاستقصاء))[(٣)]، جمعت فأوعت، وضَّحت معاني كثيرة تتعلق بالخالق وعظمته وقدرته ووحدانيته وأفعاله وأقداره وأوامره ونواهيه....

---

(١) وهي جزء من قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱستَوَىٰ عَلَى ٱلعَرشِ يُغشِى ٱلَّيلَ ٱلنَّهَارَ يَطلُبُهُۥ حَثِيثا وَٱلشَّمسَ وَٱلقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِ بِأَمرِهِۦٓ أَلَا لَهُ ٱلخَلقُ وَٱلأَمرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلعَٰلَمِينَ﴾ سورة الأعراف: ٥٤.

(٢) إيجاز القصر: اتساع الألفاظ القليلة للمعاني المتكاثرة والأغراض المتزاحمة، لا عل حذف بعض كلمات وجمل. انظر: البلاغة الواضحة، ص ٢٤١، لعلي الجارم، ومصطفى أمين.

وعرَّفه أبو الحسن علي الرُّومَّاني [ت ٣٨٤هـ] بأنه: بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف. انظر: النكت في إعجاز القرن، ص ٢.

(٣) انظر: البلاغة الواضحة، ص ٢٤١، وعلم المعاني، ص ١٧٧، د. عبد العزيز عتيق.

وافتتحت الآية بـ (أَلا) الدَّالة على التنبِيه والتوكيد، ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ لله لا لغيره، وفي " أَلا " تخصيص الله تعالى بالخلق والأمر جميعاً، كما أنَّ فيها تقديم ما حقه التأخير وهو الخبر على المبتدأ[١]، وفي هذا - أيضاً - معنى التخصيص، وهو مِن باب الحصر والقصر في البلاغة[٢] - فتركيب الجملة مِن حيث الترتيب اللغوي: ((الخلق والأمر له))، فالخلق والأمر مختص بكونه لله تعالى، مقصور عليه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، فكلُّ أَنواع الخلق والأمر لله -عَزَّوَجَلَّ-.

وقد عملت في هذا البحث على استخراج مسائل عقدية من قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ وذلك من خلال النظر في كتب التفسير والعقيدة.

وكان الهدف الأساس من كتابة هذا البحث محاولة استكشاف ما في القرآن الكريم من درر علمية تُنير للإنسان سيره إلى الله تعالى، فهو النور الهادي إلى صراط الله المستقيم، كما قال تعالى ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة المائدة، آية ١٥، ١٦]، حتى إن كان هذا الاستكشاف مِن خلال دراسة آية كاملة أو جزء من آية كما هو منهج هذا البحث.

وقد عنونت له بـ ((مسائل عقدية مستخرجة مِن قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾))

---

(١) انظر: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، ١٥ / ٥٣١، لأبي العباس القسطلاني.
إعراب الآية: (أَلا): أَداة التنبيه، و (له): اللام حرف جر، والهاء ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، وهو في محل رفع خبر مُقدَّم. و (الخلق والأمر): الخلق: مبتدأ مؤخَّر، و الأمر: الواو حرف عطف، والأمر: اسم معطوف على ما قبله مرفوع مثله.

(٢) انظر: البلاغة الواضحة، ص ٢١٦، ٢١٨، وعلم المعاني، ص ١٤٠، ١٤٩، ١٥١.

وجعلته مِن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة

وقد سرت في كتابته عل النحو التالي:

١) المقدمة، وفيها وقفة بلاغية مختصرة للآية الكريمة، وبيان الهدف من هذه الدراسة.

٢) ذكر مسائل عقدية مستخرجة من قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾.

وذكرت "مسائل عقدية" بأسلوب النكرة؛ لأنَّي لا أزعم الإحاطة بكل المسائل العقديَّة المستخرجة والمستدل عليها بهذه الآية الكريمة.

٣) الاهتمام بعرض المسائل العقدية المستخرجة من الآية على عقيدة أهل السنة والجماعة، ثُم إن كان في بعضها أقوال للمخالفين، فسوف أعرض هذه الأقوال بشكل مختصر، إذ إنَّ عرضها بشكل تفصيلي ليس مِن أهداف هذا البحث.

٤) سيكون عرض المسائل العقدية خلال هذا البحث تسلسلياً متصلاً.

٥) يتكون البحث من أربعة فصول:

الفصل الأول: مسائل متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات،

والفصل الثاني: مسائل مشتركة بين توحيدي الربوبيَّة والألوهيَّة،

والفصل الثالث: مسائل متعلقة بتوحيد الربوبية،

والفصل الرابع: مسائل متعلقة بتوحيد الألوهيَّة.

٥) الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

٦) الفهارس.

هذا وصلّى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول

مسائل متعلِّقة بتوحيد الأسماء والصفات

المسألة الأولى

أن القرآن كلام الله غير مخلوق(١)

((فالخلق المخلوق، والأمر كلامه الذي هو غير مخلوق))(٢)، والقرآن الكريم مِن كلام الله، قال تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة، آية ٦]، أَنزله على رسوله الأمين محمد بن عبد الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [سورة الشورى، آية ٥٢]، قَالَ عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: هو الْقُرْآنَ(٣).

---

(١) القول بخلق القرآن مِن أعظم الفتن التي وقعت في تاريخ الأمة الإسلاميَّة، وكان أول مَن أَظهره الجعد بن درهم [ت ١٢٤ هـ]، وحمل لواء هذه البدعة بعده الجهم بن صفوان [ت ١٢٨هـ]، وفي أوائل القرن الثالث أظهرها بشر المريسي [ت ٢١٨ هـ] وأحمد بن أبي دؤاد [ت ٢٤٠هـ]، وزينها ابن أبي داؤد للمأمون . الخليفة العباسي . حتى اعتنقها وحمل الناس عليها وأكرههم على اعتقادها وذلك عام ٢١٨ هـ فهلك في هذه السنة، واستمرت هذه الفتنة في عهد المعتصم ثم وعهد الواثق [من سنة ٢١٨ إلى سنة ٢٣٤هـ] أي في عهد المتوكل الذي رفع فتنة القول بخلق القرآن عن الناس. انظر: مقدمة تحقيق كتاب " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام أبي القاسم هبة الله اللالكائي"، ص٣١، ٣٠، ٣٦، و ص٢١٦، د. أحمد الغامدي. ودراسة عن "مقالة التعطيل والجعد بن درهم"، ص ١٤٥. ١٤٩، و ص ٧٨. ٨٧ ، د. محمد التميمي.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن، ٩ / ٢٤٢، لأبي عبد الله محمد القرطبي.

(٣) انظر: صحيفة علي بن أبي طلحة، ص ٤٤٣، تحقيق: راشد عبد المنعم الرَّجال. وأورده البخاري في كتاب التفسير من الجامع الصحيح، وقال الحافظ ابن حجر: ووصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. انظر: فتح الباري، ٨ / =

وعَنْ جَابِرِ بن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ بِالْمَوْقِفِ، فَيَقُولُ: ((هَلْ مِنْ رَجُلٍ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي))(١).

وعَنِ عَلِيِّ بن أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِ الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [سورة الزمر، آية ٥٨] قَالَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ(٢).

وقال الإمام أحمد بن حنبل [ت ٢٤١ هـ]: ((القرآن كلام الله غير مخلوق كيف تصرّف))(٣).

وقال الإمام ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي - [ت ٣٢٧هـ] - سألت أبي [ت ٢٧٧ هـ] - وأبا زرعة - [عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ت ٢٦٤ هـ] عن مذاهب أهل السنَّة في أُصول الدِّين وما أَدركا عليه العلماء في

=
٤٢٥، ٤٢٦. وكذا رُوي عن مالك بن دينار والضحاك. انظر: معالم التنزيل للبغوي، ٢٠١/٧، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٨/ ٥٠٩.
قال الطبري: ((وكما كنا نوحي في سائر رسلنا، كذلك أوحينا إليك يا محمد هذا القرآن، روحا من أمرنا: يقول: وحيا ورحمة من أمرنا)) انظر: جامع البيان، ٢٠ / ٥٤١.
وَسَمَّى الله -عَزَّوَجَلَّ- القرآنَ الكريم رُوحًا؛ لِأَنَّ فِيهِ حَيَاةً مِنْ مَوْتِ الْجَهْلِ، وبه تحيا القلوب والأرواح، وتحيا به مصالح الدنيا والدين. انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١٨ / ٥٠٩، وتفسير السعدي، ص ٧٦٢.

(١) أَخرجَه أبو داود في السنَّة، باب (١٢) في القرآن، برقم ٤٧٣٤، ٥ / ١٠٣، والترمذي في فضائل القرآن، باب (٢٤)، برقم ٢٩٢٥، ٥ / ١٨٤، وقال: حديث غريب صحيح.

(٢) انظر: صحيفة علي بن أبي طلحة، ص ٤٤٣، تحقيق: راشد عبد المنعم الرَّجال. وشرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ٢١٦/٢، ٢١٧، برقم (٣٥٤، ٣٥٥)، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي، وابن بطة العكبري في الإبانة، ٥ / ٢٨٩ رقم ٥٧.

(٣) انظر: السنَّة، ٧ / ٩٣، برقم (٢١٥٣) لأبي بكر أحمد الخلال.

جميع الأَمصار وما يعتقدان مِن ذلك؟ أَدركنا العلماء في جميع الأمصار - حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً - فكان مِن مذهبهم: ((... القرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته... وأَنَّ الجهميَّة كفاراً... ومَن زعم أَنَّ القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفراً ينقل عن الملة، ومَن شك في كفره مِمن يفهم فهو كافر. ومَن شك في كلام الله -عَزَّوَجَلَّ- فوقف شاكاً فيه يقول لا أَدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي...))[١].

وقال الإمام البخاري: ((تواترت الأخبار عن النبيِّ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- أن القرآن كلام الله، وأَنَّ أَمْرَه قبل خلْقه، وبه نطق الكتاب))[٢].

وقد استنبط العلماء من قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري [٢٥٦ هـ]: ((والقرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق لقول الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ الله الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ فبيَّن أَنَّ الخلائقَ والطلبَ الحثيثَ والْمُسخَّرات: بأمره؛ ثُمَّ شرح فقال ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية]))[٣].

وقال الإمام عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل - [ت ٢٩٠ هـ] -: قال أَبي - رَحِمَهُٱللَّهُ -: ((قَالَ الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ١٧٦/١، برقم (٩٢)، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي.

(٢) انظر: خلق أفعال العباد، ٢ / ١١٢، رقم (٢١٣) للإمام البخاري .

(٣) انظر المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٢، رقم (١١٩) للإمام البخاري.

يسمع كَلَام الله﴾. وَقَالَ تبَارك وَتَعَالَى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ فَأخْبر تبَارك وَتَعَالَى بالخلق ثمَّ قَالَ: "وَالْأَمر" فَأخْبر أَن الْأَمر غير الْخلق، وَقَالَ -عَزَّوَجَلَّ- ﴿الرَّحْمَن علم الْقُرْآن خلق الْإِنْسَان علمه الْبَيَان﴾ فَأخْبر تبَارك وَتَعَالَى: أَن الْقُرْآن من علمه، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى الله هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ الله مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِير﴾، وقالَ -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾. فالقرآن من علم الله، وَفِي هَذِهِ الْآيَات دَلِيل على أَن الَّذِي جَاءَهُ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- مِن الْعِلم هُوَ الْقُرْآن؛ لِقولِهِ -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾.

وَقد رُوِيَ عَن غير وَاحِد مِمَّن مضى من سلفنا أَنهم كَانُوا يَقُولُونَ: القرآن كَلَام الله وَلَيْسَ بمخلوق. وَهُوَ الَّذِي أذهب إِلَيْهِ وَلست بِصَاحِب كَلَام وَلَا أرى الْكَلَام فِي شَيْء من هَذَا إِلا مَا كَانَ فِي كتاب الله أَو حَدِيث عَن النَّبِي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-، أَو عَن الصَّحَابَة -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ- أَو عَن التَّابِعين، فَأَما غير ذَلِكَ فَإِن الْكَلَام فِيهِ غير مَحْمُود))[1].

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري [ت ٣٣٠ هـ] في كتاب الإبانة: ((إن سأل سائل عن الدليل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

قيل له الدليل على ذلك قوله تعالى﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ [سورة الروم، آية ٢٥] وأمر الله كلامه، فلما أمرهما بالقيام فقامتا لا يهويان؟ كان قيامهما بأمره.

(١) انظر: كتاب السنَّة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحد بن حنبل، ١/ ١٣٩ .

وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾، فالخلق جميع ما خلق داخل فيه؛ لأن الكلام إذا كان لفظه عاما فحقيقته أنه عام، ولا يجوز لنا أن نزيل الكلام عن حقيقته بغير حجة ولا برهان، فلما قال ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ﴾ كان هذا في جميع الخلق، ولما قال ﴿وَالأَمْرُ﴾ ذكر أمرا غير جميع الخلق، فدل ما وصفنا على أن أمر الله غير مخلوق))[1].

وروى عُبيد الله بن بطة العكبري - [ت ٣٨٧ هـ] - عن أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بن مُحَمَّدِ بن هَانِئٍ الطَّائِيّ قَالَ: أَتَيْنَا أَبَا عَبْدِ الله يَعْنِي أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ، أَنَا وَالْعَبَّاسُ بن عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَذَكَرَ كَلَامًا، فقَالَ الْعَبَّاسُ: وَقَوْمٌ هَاهُنَا قَدْ حَدَّثُوا يَقُولُونَ: لَا نَقُولُ: مَخْلُوقٌ، وَلَا: غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهَؤُلَاءِ أَضَرُّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ عَلَى النَّاسِ، وَيْلَكُمْ، فَإِنْ لَمْ تَقُولُوا: لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، فَقُولُوا: هُوَ مَخْلُوقٌ، فقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَوْمُ سُوءٍ هَؤُلَاءِ، قَوْمُ سُوءٍ، فقَالَ الْعَبَّاسُ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟، فقَالَ: الَّذِي أَعْتَقِدُهُ وَأَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَلَا أَشُكُّ فِيهِ، أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَ الله وَمَنْ يَشُكُّ فِي هَذَا؟. ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو عَبْدِ الله مُسْتَعْظِمًا لِلشَّكِّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ الله فِي هَذَا شَكٌّ؟ قَالَ الله تَعَالَى﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ. وَقَالَ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [سورة الرحمن، آية ٢] فَجَعَلَ يُعِيدُهَا: عَلَّمَ، خَلَقَ، أَيْ: فَرَّقَ بَيْنَهُمَا " قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ وَالْقُرْآنُ فِيهِ أَسْمَاءُ اللَّهِ، أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُونَ؟ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ أَسْمَاءَ الله غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؟ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الله مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ كَفَرَ، لَمْ يَزَلِ الله قَدِيرًا، عَلِيمًا، حَكِيمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، فَلَسْنَا نَشُكُّ أَنَّ أَسْمَاءَ الله -عَزَّوَجَلَّ- غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَسْنَا نَشُكُّ أَنَّ عِلْمَ الله غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَفِيهِ

(١) الإبانة عن أصول الديانة، ص ٣٠٦.٣٠٨، لأبي الحسن الأشعري.

أَسْمَاءُ اللَّهِ، لَا نَشُكُّ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ، وَلَمْ يَزَلِ الله مُتَكَلِّمًا))[١].

وعقد الإمام أبو القاسم هبة الله اللالكائي - [ت ٤١٨ هـ] - باباً عنون له بقوله: (" ما ورد في كتاب الله مِن الآيات مِمَّا فسر أو دل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق "

... استنباط آية أخرى مِن كتاب الله، وهي قوله ﴿أَلا لَهُ الْخلق وَالْأَمر﴾ ففرق بينهما. والخلق هو المخلوقات والأمر هو القرآن))[٢].

وعقد الإمام أبو القاسم الأصبهاني - [ت ٥٣٥ هـ] - باباً عنون له بقوله: (("ما ورد في كتاب الله -عَزَّوَجَلَّ- مِن بيان أَنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق".

... استنباط آيَة أُخْرَى: وَهُوَ قَوْله: ﴿أَلا لَهُ الْخلق وَالْأَمر﴾، قَالَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة: " الْخلق خلق الله وَالْأَمر الْقُرْآن ". وَرُوِيَ ذَلِك عَن أَحْمَد بن حَنْبَل، وَمُحَمّد بن يحيى الذهلي وَأحمد ابْن سِنَان وَجَمَاعَة من الْعلمَاء))[٣].

وفي هذا البيان والتفصيل مِن علماء أهل السنَّة لهذه المسألة ردّ على اعتقاد الجهميَّة والمعتزلة: في القول بأَنَّ القرآن مخلوق محدث[٤].

---

(١) الإبانة، ٥ / ٢٩٣، رقم ٦١.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ٢ / ٢١٨، ٢١٩، للإمام اللالكائي.

(٣) انظر: الحجة في بيان المحجة، ١/ ٢٢٧، ٢٢٨، وكتاب الشريعة، ٢/ ٥٠٤، رقم ١٧١ الإمام الآجري.

(٤) قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((وأمَّا مذهبنا في ذلك فهو أَنَّ القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق مُحدث) [شرح الأصول الخمسة، ص ٥٢٨، للقاضي عبد الجبار بن أحمد]، وجاء في كتابه المغني: ((لا خلاف بين أهل العدل في أَن القرآن مخلوق محدث مفعول) [المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٧ / ٣، للقاضي عبد الجبار].
وذَكرَ الإمام البخاري في كتابه "خلق أفعال العباد" [٢/٢٤، رقم ٣٥] عَن عبد =

وقد عقد الإمام أبي الحسين محمد الآجري - [ت ٣٦٠ هـ] - باباً في كتابه "الشريعة" لبيان هذا الاعتقاد الباطل للجهميَّة مستدلاً على ذلك بآيات من القرآن الكريم وأحاديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأقوال الصحابة والتابعين، فقال: ((بَابُ ذِكْرِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ الله تَعَالَى، وَأَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ قَالَ مُحَمَّدُ بن الْحُسَيْنِ: اعْلَمُوا رَحِمَنَا الله وَإِيَّاكُمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَمْ يُزِغْ قُلُوبَهُمْ عَنِ الْحَقِّ، وُوُفِّقُوا لِلرَّشَادِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ الله تَعَالَى لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَعِلْمُ الله لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، تَعَالَى الله عَنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- وَقَوْلُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يُنْكِرُ هَذَا إِلَّا جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ))[١].

الرحمن بن عفَّان أَنَّه قال: سمعت سفيان بن عُيَيْنة يقول في السَّنة التي ضُرب فيها المريسي، فقام ابن عُيَيْنة مِن مجلسه مُغضباً، فقال القرآن كلام الله، قد صحبتُ النَّاسَ وأَدركتُهم، هذا عمرو بن دينار، وهذا ابنُ المكندر، حتَّى ذكر منصوراً والأعمش ومِسْعَر بن كدام، فقال ابن عيينة قد تكلَّموا في الاعتزال والرَّفض والقدَر وأمرونا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلام الله، ومَن قال غير هذا فعليه لعنة الله، ما أشبه هذا القول بقول النصارى، لا تُجالسوهم ولا تسمعوا كلامهم.

وذكر . أيضاً . عن وكيع أنَّه قال: ((هؤلاء المرجئة هؤلاء الجهميَّة، والجهميَّة كفار والْمرِيسي جهمي، وعلمتم كيف كفروا، قالوا: يكفيك المعرفة، وهذا كفر، والمرجئة يقولون: الإيمان قول بلا فعل، وهذا بدعة، فمن قال القرآن مخلوق فهو كافر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم يُستتاب وإلا ضُرِبَتْ عُنُقُه) انظر: خلق أفعال العباد، ٢٩/٢ رقم ٤١. وذكر . أيضاً . عن شيخه أحمد بن يونس أَنَّه قيل له: أدركتَ النَّاسَ، فهل سمعتَ أحداً يقول: القرآن مخلوق؟ فقال: الشيطان تكلَّم بهذا ! مَن تكلَّم بهذا فهو جهمي، والجهمي كافر. انظر: خلق أفعال العباد، ٤٠/٢ برقم ٦٨.

(١) كتاب الشريعة، ٢ / ٤٨٩،

وقال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَيْضًا قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بن نُصَيْرٍ أَبُو عُثْمَانَ الْوَاسِطِيُّ فِي مَجْلِسِ خَلَفِ الْبَزَّارِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: مَا يَقُولُ هَذِهِ الدُّوَيْبَةُ؟ يَعْنِي بِشْرًا الْمِرِّيسِيُّ قَالُوا: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ يَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَالَ: كَذَبَ قَالَ الله تَعَالَى﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فَالْخَلْقُ: خَلْقُ اللَّهِ، وَالْأَمْرُ: الْقُرْآنُ))[١]

وقال الإمام عُبيد الله العكبري في بيان اعتقاد الجهميَّة: ((وَأُحَذِّرُهُمْ مَقَالَةَ جَهْمِ بن صَفْوَانَ وَشِيعَتِهِ الَّذِينَ أَزَاغَ الله قُلُوبَهُمْ، وَحَجَبَ عَنْ سُبُلِ الْهُدَى أَبْصَارَهُمْ، حَتَّى افْتَرُوا عَلَى الله -عَزَّوَجَلَّ- بِمَا تَقْشَعِرُّ مِنْهُ الْجُلُودُ، وَأَوْرَثَ الْقَائِلِينَ بِهِ نَارَ الْخُلُودِ، فَزَعَمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ الله تَعَالَى، وَفِيهِ صِفَاتُهُ الْعُلْيَا وَأَسْمَاؤُهُ الْحُسْنَى، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الله كَانَ وَلَا عِلْمَ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الله وَصِفَاتَهُ مَخْلُوقَةٌ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الله مَخْلُوقٌ مُحْدَثٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، تَعَالَى الله عَمَّا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ الْمُلْحِدَةُ عُلُوًّا كَبِيرًا))[٢].

وقال في بيانه لقوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾: ((... فكذلك لما كان الأمر غير الخلق، فصل بالواو، فقال ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾، فالأمر أمره وكلامه، والخلق خلق، وبالأمر خلق الخلق، لأن الله -عَزَّوَجَلَّ- أمر بما شاء وخلق

---

(١) المرجع السابق، كتاب الشريعة، ٢ / ٥٠٤، رقم ١٧١. وأخرج هذا الأثر كل من: أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنَّة، ١ / ١٦٩، رقم ١٩٦، وأبو بكلا الخلال في السنَّة، ٥ / ١٠٩، رقم ١٧٤٢، وهبة الله اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة، ٢ / ٢١٩ رقم ٣٥٨.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، المجلد المختص في الرد على الجهميَّة (الكتاب الثالث، المجلد الثاني)، الجزء ١٢، (٦ / ٢١٣، ٢١٤).

بما شاء، فزعم الجهمي أن الأمر خلق، والخلق خلق، فكأن معنى قول الله - عَزَّوَجَلَّ- ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ إنما هو الإله الخلق والخلق، فجمع الجهمي بين ما فصله الله. ولو كان الأمر كما يقول الجهمي، لكان قول جبريل للنبي - صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-: وما نتنزل إلا بخلق ربك، والله يقول ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [سورة مريم آية ٦٤]، ومما يدل على أن أمر الله هو كلامه قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ اللهِ أَنزَلَهُ إِلَيْكُمْ﴾ [سورة الطلاق، آية ٥]، فيسمي الله القرآن أمره، وفصل بين أمره وخلقه، فتفهموا رحمكم الله))[١].

وقال العكبري - أيضاً -: ((فَقَدْ دَلَّنَا كِتَابُ الله أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَنَّهُ عِلْمٌ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، فَكَلَامُ الله مِنَ اللَّهِ. قَالَ الله تَعَالَى ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [سورة السجدة، آية ١٣] فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ مِنَ الله شَيْئًا مَخْلُوقًا، فَقَدْ كَفَرَ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ الله مَخْلُوقٌ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الله كَانَ وَلَا عِلْمَ لَهُ. وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ، فَقَدْ جَعَلَ الله تَعَالَى كَخَلْقِهِ الَّذِينَ خَلَقَهُمُ الله جُهَّالًا لَا يَعْلَمُونَ ثُمَّ عَلَّمَهُمْ، لِأَنَّ مَنْ سَبَقَ كَوْنُهُ عَلِمَهُ، فَقَدْ كَانَ جَاهِلًا فِيمَا بَيْنَ حُدُوثِهِ إِلَى حُدُوثِ عِلْمِهِ. قَالَ الله - عَزَّوَجَلَّ- فِيمَا أَخْبَرَنَا بِهِ مِنْ جَهْلِ ابْنِ آدَمَ قَبْلَ تَعْلِيمِهِ ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [سورة النحل، آية ٧٨] وَقَالَ تَعَالَى﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمْ وَكَانَ فَضْلُ الله عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [سورة النساء، آية ١١٣] وَقَالَ تَعَالَى ﴿كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، آية ٢٣٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [سورة العلق، آية ٥] وَقَالَ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [سورة الرحمن، آية ٤] فَهَذِهِ أَوْصَافُ الْإِنْسَانِ الَّذِي خَلَقَهُ الله جَاهِلًا

(١) المرجع السابق ، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، المجلد المختص في الرد على الجهميَّة (الكتاب الثالث، المجلد الثاني)، الجزء ١٣، باب: بيان كفر الجهميَّة الذين أزاغ الله قلوبهم بما تأولوه من متشابه القرآن، (٦ / ١٦٩)، للإمام عبيد الله العكبري .

بِلَا عِلْمٍ، ثُمَّ عَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمْ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللهِ مَخْلُوقٌ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللهِ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَعْلَمُ ثُمَّ تَعَلَّمَ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا تَنْسِبُهُ إِلَيْهِ الْجَهْمِيَّةُ الضَّالَّةُ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَمِمَّا ذَكَرَ اللهُ -عَزَّوَجَلَّ- مِنْ كَلَامِهِ فِي كِتَابِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [سورة البقرة، آية ٣٧]، وَقَالَ تَعَالَى ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، آية ٧٥]، وَقَالَ -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]... فَهَذَا وَنَحْوُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى تَكَلَّمَ بِهِ، خِلَافًا لِمَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ الضَّالَّةُ))[1].

(١) المرجع السابق : الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، المجلد المختص في الرد على الجهميَّة (الكتاب الثالث، المجلد الثاني)، الجزء ١٣ ، باب: ذكر ما نطق به نص التنزيل من القرآن بأنه كلام الله وأن الله عالم متكلم، (٥ / ٢١٨ .٢٢٣) .

المسألة الثانية

إثبات صفة الحكمة لله تعالى

فالله -عَزَّوَجَلَّ- خَلقه وأمره لحكمة، وما أمر به أو نهى عنه كان لمصلحة عباده.

"الحكمة" مِن صفات الله تعالى الذاتيَّة، و "الحكيم" مِن أَسمائه -عَزَّوَجَلَّ- ، قال تعالى ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِير﴾ [سورة الأنعام، الآية ١٨]، وقالَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ﴿واللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٢٨]، وقال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((سُبْحَانَ الله رَبِّ العَالَمِينَ، لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا باللَّهِ العَزِيزِ الحَكِيم))[(١)].

وقال العلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي: ((ومِن أسمائه الحسنى: "الحكيم" وهو الذي يضع الأمور مواضعها اللائقة بها، وله الأحكام الشرعية والأحكام القدرية، وله الحكمة في شرعه والحكمة في قدره... وأَمَّا الحكمة: فهي وضع الأَشياء مواضعها، وتنزيلها منازلها اللائقة بها. وهو تعالى قد أتقن ما صنعه وأحسن ما شرعه، فالمخلوقات كلُّها والشرائع مشتملات على الحِكم والغايات الحميدة، كما أَنَّها في نفسها في غاية الإحكام))[(٢)].

---

(١) والحديث بتمامه: عَن سعدِ ابن أَبي وقاص قال: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إلى رَسولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ، فَقالَ: عَلِّمْنِي كَلَامًا أَقُولُهُ، قالَ: قُلْ: لا إِلَهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، الله أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، سُبْحَانَ الله رَبِّ العَالَمِينَ، لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا باللَّهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ قالَ: فَهَؤُلَاءِ لِرَبِّي، فَما لِي؟ قالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، ٤ / ٢٠٧١ ح رقم ٢٦٩٦.

(٢) انظر: توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن القيم، ص ٢٧٢، شرح

ففعله وأمره تعالى لحكمة وغاية حميدة، وتتجلى حكمته تعالى في أفعاله وأوامره ومخلوقاته؛ لأنه لا يجوز بداهة خلو أفعال الله الحكيم وأوامره من الحكمة، كما أن العقل يشهد بذلك، فالعقل السليم يشهد أن الفاعل المتقن لأفعاله لا تكون أفعاله عبثاً بلا غاية، بل لا بد أن تكون لغاية باهرة وحكمة ظاهرة(١).

وقد ذهب السلف إلى أنَ الله لم يخلق ولم يأمر إلا لحكمة(٢)، قال الإمام ابن تيميَّة: ((وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَغَيْرُهُمْ: بَلْ هُوَ حَكِيمٌ فِي خَلْقِهِ، وَأَمْرِهِ، وَالْحِكْمَةُ لَيْسَتْ مُطْلَقَ الْمَشِيئَةِ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ مُرِيدٍ حَكِيمًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِرَادَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَحْمُودَةٍ وَمَذْمُومَةٍ، بَلِ الْحِكْمَةُ تَتَضَمَّنُ مَا فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ مِنَ الْعَوَاقِبِ الْمَحْمُودَةِ وَالْغَايَاتِ الْمَحْبُوبَةِ... فَأَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ مُتَّفِقُونَ عَلَى إِثْبَاتِ الْحِكْمَةِ وَالْمَصَالِحِ فِي أَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ))(٣).

وقال - أيضاً -: ((فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ أَنَّ الله يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ وَيَأْمُرُ لِحِكْمَةٍ وَمَذْهَبَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ أَنَّ الله يُحِبُّ الْإِيمَانَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ وَيَرْضَى ذَلِكَ وَلَا يُحِبُّ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَاءَ وُجُودَ ذَلِكَ))(٤).

فالله تعالى له الخلق والأمر، وهو الحكيم العدل في كُلِّ ما أمر به وشرعه وخلقه وقدَّره.

ففي أمره وشرعه تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليها.

العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

(١) الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، ص ٤٣، ٤٤، للدكتور محمد بن ربيع المدخلي.

(٢) مجموع الفتاوى، ١٤ / ١٤٧، للإمام ابن تيميَّة.

(٣) منهاج السنة النبوية، ١/ ١٤١، للإمام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم.

(٤) مجموع الفتاوى، ١٤ / ١٤٧، للإمام ابن تيميَّة.

وليس في الشريعة أمر يُفعل إلا ووجودُه للمأمور خير مِن عدمه، ولا نهى عن فعل إلا وعدمه خير مِن وجوده. وهذه سنّته في أمره وشرعه، وكذلك سنته في خَلْقه وقضائه وقدره، فما أَراد أن يخلقه أو يفعله كان أَن يخلقه ويفعله خيراً مِن أن لا يخلقه ولا يفعله، وبالعكس. وما كان عدمُه خيراً مِن وجوده فوجوده شر وهو سبحانه لا يفعله، بل هو منزَّه عنه والشر ليس إليه(١).

قال الإمام ابن تيميَّة: ((وَكُلُّ مَا خَلَقَهُ الله فَلَهُ فِيهِ حِكْمَةٌ كَمَا قَالَ ﴿صُنْعَ الله الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وَقَالَ ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾. وَهُوَ سبحانه غَنِيٌّ عَنْ الْعَالَمِينَ." فَالْحِكْمَةُ " تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: حِكْمَةٌ تَعُودُ إلَيْهِ يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا. وَالثَّانِي إلَى عِبَادِهِ هِيَ نِعْمَةٌ عَلَيْهِمْ يَفْرَحُونَ بِهَا وَيَلْتَذُّونَ بِهَا؛ وَهَذَا فِي الْمَأْمُورَاتِ وَفِي الْمَخْلُوقَاتِ.

أَمَّا فِي " الْمَأْمُورَاتِ " فَإِنَّ الطَّاعَةَ هُوَ يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا... وَالطَّاعَةُ عَاقِبَتُهَا سَعَادَةُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ وَذَلِكَ مِمَّا يَفْرَحُ بِهِ الْعَبْدُ الْمُطِيعُ؛ فَكَانَ فِيمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ الطَّاعَاتِ عَاقِبَتُهُ حَمِيدَةٌ تَعُودُ إلَيْهِ وَإِلَى عِبَادِهِ فَفِيهَا حِكْمَةٌ لَهُ وَرَحْمَةٌ لِعِبَادِهِ... كَذَلِكَ مَا خَلَقَهُ خَلَقَهُ لِحِكْمَةِ تَعُودُ إلَيْهِ يُحِبُّهَا وَخَلَقَهُ لِرَحْمَةِ بِالْعِبَادِ يَنْتَفِعُونَ بِهَا))(٢).

وقد بيَّن الله -عَزَّوَجَلَّ- في آيات كثيرة من القرآن الكريم حكمتَهُ في خلقه وأَمره.

فَممَّا جاء في خلقه:

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ٣ / ٩٨٤ . ٩٨٦، للإمام ابن القيم.

(٢) مجموع الفتاوى، ٨ / ٣٥ . ٣٧، للإمام ابن تيميَّة.

قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [سورة النحل: الآيتان ٨١، ٨٢].

وقوله تعالى ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: الآيات ٥ - ٨].

وقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الروم: آية ٢١].

وقوله تعالى ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة الجاثية: آية ١٢].

ومِمَّا جاء في أَمره:

قوله تعالى ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [سورة النساء: آية ١٦٥].

وقوله تعالى ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [سورة العنكبوت: آية ٤٥].

وقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ

إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة التوبة: آية ١٠٣].

وقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: آية ١٨٣].

إلى أضعاف أضعاف ذلك في القرآن الكريم مِمَّا يُفيد مَن له أَدنى تأمُّل القطع بأنَّه سبحانه خلق وقدَّر وأمر وشرع للحكم والمصالح التي ذكرها وغيرها مِمَّا لم يذكره، علِمها العباد أم لم يعلموها، فهم لا يحيطون بكل حِكم الله تعالى في ذلك، يقول ابن أبي زيد القيرواني ((ولا يُحيطُ بأَمْرِهِ الْمُتفكِّرون)[(١)]، ولا شك أَنَّ العباد إذا عَلِموا شيئاً مِن تلك الحكم زاد إيمانُهم ويقينُهم. كما أَنَّ عليهم معرفة أَنَّ المصلحة التي روعيت في ما قدَّر الله وأَمر وشرع ليست على ما تهواه الأنفس وتشتهيه، وإنما على ما يُحقق للناس الخير في دنياهم وآخرتهم[(٢)].

وقد أَنكر سبحانه على مَن زعم أنَّ أفعاله -عَزَّوَجَلَّ- لم تكن لغاية ولا لحكمة، فقال تعالى ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [سورة المؤمنون:

---

(١) يقول الشيخ عبد المحسن العباد: ((والذي اشتمل عليه كلامُ ابن أبي زيد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- نفيُ الإحاطة بالحِكَم والأسرار؛ لتعبيره بقوله: (المتفكِّرون) وليس المقصود معرفة الأحكام الشرعية؛ فإنَّ ذلك مطلوبٌ فيه العلم والعمل؛ لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث: ((ما نهيتُكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم) أخرجه البخاري برقم "٧٢٨٨" ومسلم برقم "١٣٣٧". انظر: قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص ٦٦.

(٢) انظر: شفاء العليل، ٣ / ١٠٥٥، للإمام ابن القيم، والحكمة والتعليل، ص ١٦٥، د. محمد ربيع مدخلي، وقطف الجنى الداني، ص ٦٦، الشيخ عبد المحسن العباد .

الآيتان ١١٥، ١١٦]، وقال ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [سورة القيامة: آية ٣٦].

كما أَنَّه تعالى أثنى على عباده المؤمنين حيث نزهوا أَن تكون أفعاله لا لحكمة ولا لغاية، فقال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٩١]، وأخبر تعالى أنَّ هذا ظنُّ أعدائه به لا ظنّ أوليائه، فقال ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة ص: آية ٢٧].

((وكيف يتوهم أنه عَرَفه من يقول أنه لم يخلق لحكمة مطلوبة له ولا أمر لحكمة ولا نهى لحكمة وإنما يصدر الخلق والأمر عن مشيئة وقدرة محضة لا لحكمة ولا غاية مقصودة. وهل هذا إلا إنكار لحقيقة حمده بل الخلق والأمر إنما قام بالحكم والغايات فهما مظهران لحمده وحكمته فإنكار الحكمة إنكار لحقيقة خلقه وأمره))[1].

قال الإمام ابن القيم في النونيَّة:

والحِكْمَةُ العُلْيَا عَلَى نَوْعَينِ أيضًا حُصِّلَا بِقَواطِع البُرْهَانِ

إحْدَاهُمَا فِي خَلْقِهِ سبحانه نَوْعَانِ أيْضاً لَيْسَ يفْتَرِقَانِ

إحكَامُ هذَا الخَلْقِ إذْ إيجَادُهُ في غَايَةِ الإحْكَامِ والإتْقَانِ

وَصُدُورُهُ مِنْ أَجلِ غَايَات لَهُ ولَهُ عَلَيْهَا حَمْدُ كُلِّ لِسَانِ

والحِكمةُ الأخْرَى فحِكْمَةُ شَرْعِهِ أيضًا وفِيهَا ذَانِكَ الوَصْفَانِ

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، ٣ / ١٠٥٨، للإمام ابن القيم.

غَايَاتُهَا الَّلاتِي حُمِدْنَ وَكَوْنُهَا فِي غَايَةِ الإتْقَانِ والإحْسَانِ

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي في شرحه لهذه الأبيات: ((وحكمته نوعان: أحدهما: الحكمة في خلقه؛ فإنَّه خلق الخلق بالحق ومشتملاً على الحق، وكان غايته والمقصود به الحق، خلق المخلوقات كلها بأَحسن نظام، ورتَّبها أَكمل ترتيب، وأَعطى كُلَّ مخلوق خلقه اللائق به... فلو اجتمعت عقول الخلق مِن أَولهم إلى آخرهم ليقترحوا مثل خلق الرحمن أَو ما يُقارب ما أَودعه في الكائنات مِن الحسن والانتظام والإتقان لم يقدروا، وأَنَّى لهم القدرة على شيء مِن ذلك.

النوع الثاني: الحكمة في شرعه وأَمره... وقد اشتمل شرعه ودينه على كل خير... وأوامره ونواهيه محتوية غاية الحكمة والصلاح والإصلاح للدِّين والدنيا، فإنَّه لا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أَو راجحة، ولا ينهى غِلا عمَّا مضرته خالصة أَو راجحة... وبالجملة فالحكيم متعلقاته المخلوقات والشرائع، وكلها في غاية الإحكام، فهو الحكيم في أحكامه القدريَّة وأَحكامه الشرعيَّة وأحكامه الجزائيَّة))[1].

والقول الحق هو أنه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- إنما خلق وأمر لِحكم وغايات عظيمة:

منها: أَن يُعرف -عَزَّوَجَلَّ- بأسمائه وصفاته وأفعاله وآياته.

ومنها: أَن يُحب ويُعبد ويُشكر ويُذكر ويُطاع.

ومنها: أَن يَعلم خلقُه أَنه لا إله غيرُه ولا ربَّ سواه.

ومنها: شهادةُ مخلوقاته كلها بأَنه وحدَه ربُّها وفاطرُها ومليكُها، وأَنه وحدَه

(١) الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية، ص ٢٧، ٢٨، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي

إلهها ومعبودُها.

ومنها: أن يظهر أَثرُ حكمته في مخلوقاته بوضع كل منها في موضعه الذي يليق به ومجيئه على الوجه الذي تشهدُ العقولُ والفِطرُ بحُسنه فتشهدُ حكمتَه الباهرة[١].

لذا يقول الإمام ابن القيم: ((فسنَّة الله في خلقه وأمره هي التي أَوجبها كمالُ علمه وحكمته وعزَّته. ولو اجتمعت عقول العقلاء كلهم أَن يقترحوا أَحسن منها لعجزوا عن ذلك، وقيل لكل منهم ارجع بصر العقل فهل ترى مِن خلل ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [سورة الملك: آية ٤]))[٢].

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، ٣ / ١٠٥٦. ١٠٥٧، للإمام ابن القيم.

(٢) المرجع السابق: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، ٣ / ١٢٣٦.

المسألة الثالثة

أَنَّ الله تعالى متصف بالصفات الفعلية الاختياريَّة

الصفات الفعلية الاختياريَّة، هي: التي يتصف بها الرب -عَزَّوَجَلَّ-، فتقوم بذاته بمشيئته، مثل صفات الكلام والخلق والإحياء والإماتة، والمحبة والرِّضا والغضب والسخط والإتيان والقبض والطي، والاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة المطهرة(١).

والصفات الفعليَّة الاختياريَّة كما أَنها متعلِّقة بمشيئته فهي تابعة لحكمته -عَزَّوَجَلَّ-(٢).

وهذه الصفات من جهة تعلقها بمتعلقها تنقسم إِلى قسمين: متعدية ولازمة.

والمتعدِّية، هي: ما تعدَّت لمفعولها بلا حرف الجر مثل: خلق ورزق وهدى وأضل، ونحوها.

واللازمة، هي: ما تتعدى لمفعولها بحرف جر كالاستواء والمجيء والإتيان والنزول، ونحوها(٣).

وكلاهما - المتعدية واللازمة - حاصلة بقدرة الله ومشيئته، وهو متصف

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ٢ / ٣، ومجموع الفتاوى، ٦ / ٢١٧، وجامع الرسائل، ٢ / ٣، للإمام ابن تيميَّة.

(٢) شرح القواعد المثلى، ص ١٧٥، للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

(٣) الصفات الإلهيَّة (تعريفها وأقسامها)، ص ٦، د. محمد بن خليفة التميمي.

بها[١].

يقول الإمام ابن القيم: ((فأفعاله نوعان: لازمة ومتعدية كما دلت النصوص التي هي أكثر من أن تحصر على النوعين))[٢].

وقال الإمام ابن تيميَّة: ((فإن الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة؛ كالاستواء، وبالأفعال المتعدية؛ كالخَلْق))[٣].

وقال الإمام ابن القيِّم: ((المجيء والإتيان والذهاب والهبوط هذه مِن أَنواع الفعل اللازم القائم به، كما أَنَّ الخلق والرزق والإماتة والإحياء والقبض والبسط أنواع الفعل المتعدِّي وهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- موصوف بالنوعين وقد يجمعهما قوله تعالى ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف: آية ٥٤]))[٤].

وقول الله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ مِمَّا يُستدل به على اتصاف الله تعالى بالصفات الفعلية الاختيارية، فسبحانه الخالق الآمر، ولم يزل يخلق منذ بدء الخليقة، فهذه الأوامر المتجددة تبعاً للخلائق المتجددة، فخلقه وأقداره متجدِّدة لم تزل، لم يزل خالقاً وآمِراً ومتكلماً إذا شاء متى شاء فعالاً لِما يشاء.

فهو تعالى خالق للأكوان وما كان فيها، وما هو فيها الآن، وما سيحصل فيها مستقبلاً، مُتصرِّف فيها بما يشاء، يُدبِّرُها على ما يريد، قائم على شؤونها

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٣، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٣/ ١١٢٣ لابن قيِّم الجوزيَّة، تحقيق د. الحسن العلوي.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ٢ / ٣، ومجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٣، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة، ٣ / ١٢٢٧ لابن القيم.

ونظامها.

يقول الإمام ابن تيميَّة: ((حدوث ما يحدثه الله تعالى من المخلوقات تابعاً لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه، وهذه سبب الحدوث، والله تعالى حي قيوم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فعال لما يشاء، وهذا قد قاله العلماء الأكابر من أهل السنة والحديث، ونقلوه عن السلف والأئمة)[١].

ويقول - أيضاً -: ((ذاته تستلزم بما يقوم بها من الأفعال شيئاً بعد شيء، وكلما تم فاعلية مفعول وجد ذلك المفعول، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: آية ٨٢]، فكلما كوَّن الشيء كوَّنه فحصل المكوَّن عقب تكوينه، وهكذا الأمر دائماً، فكل ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم يكن، وتمام تكوينه وتخليقه لم يكن موجوداً في الأزل، بل إنما تم تخليقه وتكوينه بعدئذ، وعند تمام التكوين والتخليق حصل المكوَّن المخلوق عقب التكوين والتخليق، لا مع ذلك في الزمان))[٢].

وأهل السنَّة على إثبات حصول شيء بعد شيء، ووجود حادث بعد حادث، وهذا الذي سمَّاه الإمام ابن تيميَّة "التسلسل بالآثار والأفعال"[٣].

((فالسلف يقولون: لم يزل متكلِّماً إذا شاء وكما شاء، وقد قال تعالى ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف: آية ١٠٩] فكلمات الله لا نهاية لها، وهذا تسلسل جائز كالتسلسل في المستقبل؛ فإنَّ نعيم الجنَّة دائم لا نفاذ له، فما مِن

(١) درء تعارض النقل والعقل، ٢ / ٥.

(٢) المرجع السابق: درء تعارض العقل والنقل، ١ / ٤٠٦.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٢، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢ للإمام ابن تيميَّة، "ابن تيميَّة السلفي" ص ١٢٥، لمحمد خليل الهراس.

شيء إلا وبعده شيء بلا نهاية)[١]. والخلق والتكوين حادث إذا أراد الله خلق شيء وتكوينه، والله تعالى ذكر وجود أفعاله شيئاً بعد شيء، فهو خلق السموات والأرض، ثم استوى على العرش، وكذا رضاه، ومحبته، وكلامه، وغيرها من الصفات المتعلقة بمشيئته وإرادته[٢].

فإنَّ خلقه -عَزَّوَجَلَّ- للمخلوقات وإحداثه للمحدثات والأقدار المستمرة لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله[٣]، وهذا من تعظيم الله جل وعلا ووصفه بنعوت الجلال[٤].

وهذه المسألة العظيمة - الصفات الفعليَّة الاختياريَّة لله تعالى - لم يثبتها

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ٢٣٢، وجامع الرسائل، ٢ / ٢٢ الإمام ابن تيميَّة.

(٢) وقد قال الإمام ابن تيميَّة في ذلك: ((الْخَلْقُ وَالتَّكْوِينُ حَادِثٌ إِذَا أَرَادَ الله خَلْقَ شَيْءٍ وَتَكْوِينَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَطَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ وَالتَّصَوُّفِ. قَالُوا: لِأَنَّ الله ذَكَرَ وُجُودَ أَفْعَالِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ٥٤]، وَقَوْلِهِ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[سُورَةُ فُصِّلَتْ ١١]، وَقَوْلِ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ١١]، وَقَوْلِهِ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ الله أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: ١٢ - ١٤]، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ وَهُؤُلَاءِ يَلْتَزِمُونَ أَنَّهُ تَقُومُ بِهِ الْأُمُورُ الِاخْتِيَارِيَّةُ، كَخَلْقِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَكَلَامِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ. وَفِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ مَوْضِعٍ تُوَافِقُ قَوْلَهُمْ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا، وَالْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ بِذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ)). انظر: منهاج السنة النبويَّة ٢ / ٣٩١. ٣٩٢.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ١ / ٣٧٥.

(٤) الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، ٢ / ٣٩١، د. عبد القادر صوفي.

المعتزلة والكلابية والأشاعرة، ويُسمُّونها "مسألة حلول الحوادث".

ومسألة الخلاف فيها بينهم وبين أهل السنَّة مِن جهتين(١):

الجهة الأولى: المضافات إلى الله تعالى.

الجهة الثانية: الخلق هل هو المخلوق أو غيره؟.

أَما بالنسبة للجهة الأولى: أنواع المضافات إلى الله تعالى(٢)، ومِن هذه المضافات ما فيه معنى الصفة والفعل، مثل قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء، آية ١٦٤]، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، آية ٨٢]، وقوله ﴿إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة: آية ١]، وقوله ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: آية ١١٢]، وقوله ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [سورة الزخرف: آية ٥٥]، وقوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [سورة محمد: آية ٢٨].

فذهبت المعتزلة إلى أنها مخلوقة منفصلة عنه ومنعوا جميعاً أن يقوم به نعت أو حال أو فعل، أو شيء ليس بقديم، ويُسمون هذه المسألة ((مسألة حلول الحوادث بذاته)).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٤٤. ١٥١ .

(٢) يقول الإمام ابن تيميَّة: ((الْمُضَافَاتُ إلَى الله سُبْحَانَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ سَوَاءٌ كَانَتْ إضَافَةَ اسْمٍ إلَى اسْمٍ أَوْ نِسْبَةَ فِعْلٍ إلَى اسْمٍ أَوْ خَبَرٍ بِاسْمِ عَنْ اسْمٍ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا إضَافَةُ الصِّفَةِ إلَى الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ}... وَ الْقِسْمُ الثَّانِي: إضَافَةُ الْمَخْلُوقَاتِ كَقَوْلِهِ: {نَاقَةَ الله وَسُقْيَاهَا} وَقَوْلِهِ: {وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ}... والثَّالِثُ - وَهُوَ مَحَلُّ الْكَلَامِ هُنَا - مَا فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ وَالْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ: {وَكَلَّمَ الله مُوسَى تَكْلِيمًا} وَقَوْلِهِ: {إنَّمَا أَمْرُهُ إذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}...) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٤٤، ١٤٥.

وخالفهم السلف في ذلك، فذهبوا إلى أنها قائمة بذات الله تعالى متصف بها متعلقة بمشيئته وقدرته تابعة لحكمته تعالى. فهم يؤمنون بأنه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء، ولم يزل متكلماً بمعنى أنه لم يزل يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء، وكلامه منه ليس مخلوقاً، وإن كان له مشيئة قديمة فهو يريد إذا شاء، ويغضب ويمقت، ويقرون بما جاء من النصوص على ظاهره مثله قوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى﴾[1] إنه استوى عليه بعد أن لم يكن مستوياً عليه، وإنه يدنو إلى عباده ويقرب منهم، وينزل إلى سماء الدنيا ويجيء يوم القيامة بعد أن لم يكن جائياً[2].

وأَمَّا الجهة الثانية: الخلق هل هو المخلوق أو غيره؟.

فالله تعالى هو خالق السماوات والأرض وما فيها، وأنَّ هذه المخلوقات وجدت مخلوقة منفصلة عنه، وأنّها ليست مخلوقة منذ الأزل بل هي حادثة. وهذا بالاتفاق.

إلا أَنَّ الخلاف حصل بين الطوائف في أنه تعالى لما خلقها هل قامت به صفة الخلق، أو أن الخلق هو نفس المخلوق من غير أن تقوم به صفة ؟، لذا ارتبطت هذه المسألة بالصفات الفعلية الاختيارية أو كما يسمِّيها بعضهم ((بحلول الحوادث)).

فهذه المخلوقات حادثة، فحين خلقها الله لابد أن تكون قد تجددت له صفة لم تكن موجودة من قبل، فبخلقه السماء قامت به صفة الخلق لها لأن السماء لم تكن مخلوقة من قبل، ومعنى ذلك حسب تعبير أهل الكلام أن الله حلت به الحوادث التي لم تكن موجودة من قبل.

---

(١) سورة الأعراف: آية ٥٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٥٠، ١٥١.

فالمعتزلة ذهبوا إلى أَنَّ الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، ومعنى ذلك أن صفة الخلق أو الفعل لا تقوم بالله تعالى، ويفسرون أفعاله المتعدية مثل قوله ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[١] أنَّ ذلك وجد بقدرته، من غير أن يكون منه فعل قام بذاته، بل حاله قبل أن يخلق وبعد ما خلق سواء، لم يتجدد عندهم إلا إضافة نسبة، وهي أمر عدمي لا وجودي، كما يقولون في كلامه واستوائه[٢].

أما السلف فيفرقون بينها، ويقولون: الخلق غير المخلوق، والفعل غير المفعول[٣]، فيثبتون صفة الخلق والفعل قائمة بالله، ويقولون بوجود

---

(١) سورة الأنعام: آية ١.

(٢) ومِن عبارات الإمام ابن تيميَّة في بيان قول هذا الفريق، قوله (وذهب آخرون من أهل الكلام الجهمية، وأكثر المعتزلة إلى أن الخلق هو نفس المخلوق، وليس للّه عند هؤلاء صنع ولا فعل ولا خلق ولا إبداع إلا المخلوقات أنفسها، وهو قول طائفة مِن الفلاسفة المتأخرين... كابن سينا وأمثاله). انظر: شرح حديث النزول، ص ٤٠٢، تحقيق د. محمد الخميس.

(٣) وذَكّر الإمام ابن تيميَّة أَن هذا القول، هو قول جماهير الطوائف، فقال: ((هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري في "كتاب خلق أفعال العباد" عن العلماء مطلقًا، ولم يذكر فيه نزاعًا، وكذلك ذكر البغوي وغيره مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفي والضُّبَعِي وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في العقيدة التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره الكلاباذي في كتاب "التعرف لمذهب التصوف" أنه مذهب الصوفية وهو مذهب الحنفية وهو مشهور عندهم... وهو قول السلف قاطبة، وجماهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد، متقدميهم كلهم وأكثر المتأخرين منهم... وكذلك هو قول أئمة المالكية والشافعية وأهل الحديث وأكثر أهل الكلام.... وكثير مِن أساطين الفلاسفة، متقدميهم ومتأخريهم). انظر: شرح حديث النزول، ص ٤٠١، ٤٠٢، تحقيق د. محمد الخميس، وكذلك درء تعارض العقل والنقل، =

المخلوق والمفعول المنفصل عن الله تعالى، ويقولون بإثبات الصفات الاختيارية التي تقوم بالله، وتتعلق بمشيئته[١].

---

١ / ٣٤٧، ٣٤٨.

(١) انظر في ذلك إلى: درء تعارض العقل والنقل، ١ / ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٦.

المسألة الرابعة

أَنَّ أسماء الله توقيفيَّة

والاعتقاد بأنَّ "أسماء الله توقيفيَّة" قاعدة مِن قواعد أسماء الله الحسنى.

ومعنى "أسماء الله توقيفيَّة"[١] أي أنَّه يجب الوقوف في اثبات أي اسم لله -عَزَّوَجَلَّ- على ما ورد في النص الشرعي مِن كتاب أو حديث صحيح عن رسول -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-، فلا يجوز في إِثباتها لله لا بالقياس، ولا بالاشتقاق اللغوي بل يكتفى بما وردت به نصوص الشرع[٢].

يقول الإمام أبو سليمان الخطابي: ((ومِن عِلْمِ هذا الباب، أعني: الأسماءَ والصفاتِ، وما يدخُل في أحكامهِ ويتعلَّقُ بِه مِن شرائط أنَّه لا يُتَجاوَزُ فِيها التَّوقِيفُ ولا يُستعملُ فيها القِياسُ))[٣].

ويقول الإمام ابن القيم: ((أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً، كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه))[٤].

ويقول الشيخ ابن عثيمين: ((أسماءُ الله توقيفيَّة، لا مجال للعقل فيها؛

---

(١) توقيفي: هو تفعيل من الوقف، والباء للنسبة. والوقف في اللغة: مادة تدل على الحبس والمنع، ومنه التوقيف هنا إذ المراد به الوقوف على نص الشارع. انظر: القواعد الكليَّة، ص ١٣٧ للدكتور إبراهيم البريكان.

(٢) المرجع السابق، القواعد الكليَّة للأسماء والصفات عند السلف، ص ١٣٧، للدكتور إبراهيم البريكان.

(٣) شأن الدُّعاء، ص ١١، للإمام الخطابي.

(٤) بدائع الفوائد، ١ / ٢٨٥، لابن القيم.

وعَلى هَذا فيَجِبُ الوُقُوفُ فِيها عَلى مَا جاءَ بِه الكتابُ والسُّنَّة، فلا يُزادُ فِيهَا ولا يُنقص؛ لأَنَّ العقلَ لا يُمْكنهُ إِدرَاكُ ما يسْتحقُّهُ تعالَى مِن الأَسماءِ))[١].

ولا يجوز اشتقاق أسماء لله تعالى مِن صفاته أو أفعاله، فإنَّ باب الصفات والأفعال والإخبار عن الله أَوسع مِن باب الأسماء[٢]، يقول العلامة ابن عثيمين في القاعدة الثانية مِن قواعد الصفات: ((باب الصفات أوسع مِن باب الأسماء:... لأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها قال الله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ الله إِنَّ الله عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة لقمان، آية ٢٧].

ومن أمثلة ذلك: أن من صفات الله تعالى المجيء، والإتيان، والأخذ والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى كما قال تعالى ﴿وَجَاء رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر، آية ٢٢]، وقال ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ الله فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [سورة البقرة، آية ٢١٠]، وقال ﴿فَأَخَذَهُمُ الله بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [سورة آل عمران، آية ١١]، وقال ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَن تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [سورة الحج، آية ٦٥]، وقال ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [سورة البروج، آية ١٢]، وقال ﴿يُرِيدُ الله بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة، آية ١٨٥] . وقال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا). فنصف الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه الجائي، والآتي والآخذ والممسك والباطش والمريد والنازل ونحو ذلك،

(١) شرح القواعد المثلى، ص ٨٨، المتن والشرح للشيخ محمد بن صالح العثيمين.
(٢) انظر: مدارج السالكين ٣/ ٣٧٤٨، وبدائع الفوائد، ١ / ٢٨٤.

وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به)[١].

وفي النظر لقوله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ نعلم أنَّ أسماء الله توقيفيَّة، حيث أنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الخالق)؛ وذلك لورود النص الشرعي بذلك، فقال تعالى ﴿هُوَ الله الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الحشر، آية٢٤].

وليس مِن أسماء الله (الآمر)، وإن كان الله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- هو الآمر الحق، وله الأمر الكوني القدري والشرعي الديني، إلاَّ أَنَّه لم يرد في النص الشرعي أنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الآمر)، وإنما له (الأمر) كما قال تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾.

ولأنَّ أسماء الله تعالى كُلُّها حسنى مُتضمِّنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه مِن الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً، ولفظ (الآمر) - كما أنَّه لم يرد به النص الشرعي أَنَّه مِن أَسماء الله - قد يحمل في معناه النقص بالتقدير الذهني، فإنَّ جنس (الأمر) ينقسم إلى محمود كالأمر بالعدل والحق، وإلى مذموم كالأمر بالباطل والظلم، والله -عَزَّوَجَلَّ- لا يوصف إلا بالمحمود دون المذموم، ولذلك لم يسم بالآمر وإن كان له الأمر، وما كان مُسمَّاه منقسماً إلى كامل وناقص وخير وشر لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى، وهذا مِن دقيق فقه الأسماء الحسنى[٢].

فإنَّ الألفاظ عن الله في هذا الباب أقسام:

---

(١) شرح القواعد المثلى، ص ١٤٢. ١٤٤، المتن والشرح للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٦ / ١٤٢، وشرح الأصفهانية، ص ٩، للإمام ابن تيميَّة، ومدارج السالكين ٣/ ٣٧٥٠، وبدائع الفوائد، ١ / ٢٨٤، لابن القيم، شرح القواعد المثلى، ص ٣٥، ٣٦، لابن عثيمين .

١) أن تكون كمالاً مطلقاً لا نقص فيها بوجه مِن الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً، ألفاظ كاملة في ذاتها وفي موضوعها ومتعلقها. فهذه يُسمَّى الله بها ويوصف بها، مثل: السميع والبصير، ومنها السمع والبصر.

٢) أن تكون هذه الألفاظ كاملة في ذاتها، لا في موضوعها ومتعلقها، لأن الموضوع والمتعلق منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم، فيحتمل النقص بالتقدير، فهذه يُخبر بها عن الله فيما هو محمود من متعلّقاتها؛ لأن باب الإخبار عن الله تعالى أوسع من باب الأسماء والصفات، مثل: المتكلم والمريد، فالكلام في نفسه كمال، ولكن موضوعه ومتعلَّقه قد يكون مدحاً وقد يكون ذماً؛ ولهذا لم يكن (المتكلِّم) مِن أسماء الله الحسنى، وكذلك المريد، فأصل إثبات الإرادة لذات هو كمال، فالمريد أكمل مِمَّن لا يُريد، ولكن ليس كل مُراد خيراً، فقد يكون خيراً وقد يكون شراً؛ ولدا لم يكن (المريد) مِن أسماء الله الحسنى.

٣) أن تحتمل هذه الألفاظ كمالاً ونقصاً في نفس المعنى، لا في المتعلِّق، فهذه لا تُطلق على الله تعالى، وإنما تُذكر مُقيَّدةً، مثل: المكر والكيد والخداع والاستهزاء. فلا يُقال - مثلاً -: الله مستهزئ على سبيل الإطلاق؛ لأنَّ الاستهزاء في ذاته منه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم، فلا يُذكر إلا مُقيداً، فيقال: الله يستهزئ بمن يستهزئ به.

٤) أن تدل هذه الألفاظ على نقص محض، فهذه لا يُسمَّى الله بها، ولا يوصف بها، مثل: العمى والصَّمم والبكم والعجز، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[1].

---

(١) انظر: بدائع الفوائد، ١/ ٢٨٤، ٢٨٥، لابن القيم، وشرح القواعد المثلى، ص ٣٥، ٣٧، لابن عثيمين .

الفصل الثاني

مسائل مشتركة بين توحيد الربوبيَّة والألوهيَّة

المسألة الخامسة

الفرق بين الخلق والأمر

استدلَّ العلماء على الفرْق بين الخلق والأمر بقوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، فالخلق هو أثر الأمر، الكائن به الخلق، فقد خلق الخلق بأمره الذي هو كلامه وهو غير مخلوق، لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل، آية ٤٠]، وقوله تعالى ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِه﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، ففرَّقَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿بَيْنَ الْأَمْرِ بِقَوْلِهِ ﴿كُنْ﴾ وَبَيْنَ الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ ﴿مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِه﴾ فَجَعَلَ الْأَمْرَ غَيْرَ الْخَلْقِ وَتَسْخِيرُهَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى خَلْقِهَا إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَمْرِهِ)[١]، ولقوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم، آية ٢٥]، وقوله تعالى ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم، آية ٤] ((أَيْ مِنْ قَبْلِ خَلْقِ الْخَلْقِ وَمِنْ بَعْدِ خَلْقِهِمْ وَمَوْتِهِمْ بَدَأَهُمْ بِأَمْرِهِ وَيُعِيدُهُمْ بِأَمْرِهِ)[٢]، فالقول وصفه تعالى، والخلق الذي هو المخلوق مفعوله مكوَّن مخلوق وُجد بالقول[٣]؛ ولهذا قال تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾، وعطف الأمر على الخلق؛ لأنه غيره، ولو كان الأمر مخلوقاً، لَلَزِم أَن يكون مخلوقاً بأمرٍ آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية،

---

(١) فتح الباري، كتاب التوحيد، ١٣ / ٥٣٧، للحافظ ابن حجر.

(٢) المرجع السابق: فتح الباري، كتاب التوحيد، ١٣ / ٥٣٧.

(٣) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر عن عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي. انظر: فتح الباري، كتاب التوحيد، ١٣ / ٥٤٢، للحافظ ابن حجر.

فيلزمُ التسلسل، وهذا باطل(١).

ومِن العلماء الذين استدلوا على الفرق بين الخلق والأمر بقوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾:

ذَكر الإمام البخاري في الصحيح - تعليقاً - أنَّ الإمام سفيان بن عُيينة قال: ((بيَّن الله الخلق مِن الأمر بقوله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾))(٢).

وروى في " كتاب خلق أفعال العباد" عن الإمام ابن عُيينة - أيضاً - أنَّه قال: ((قد بيَّن الله -عَزَّوَجَلَّ- الْخَلْقَ مِنَ الأَمْرِ بقوله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ فالْخَلْق بأَمْرِه كقوله ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [سورة الروم، آية ٤]، وكقوله ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، آية ٨٢] وكقوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ [سورة الروم، آية ٢٥] ولم يَقُلْ بِخَلْقِهِ))(٣).

قال الحافظ ابن حجر: ((وَسبق بن عُيَيْنَةَ إِلَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بن كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ وَتَبِعَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَعَبْدُ السَّلَامِ بن عَاصِم وَطَائِفَة))(٤).

وقال الإمام سفيان بن عيينة: ((فرَّق الله بين الخلق والأمر، فَمن جمع

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ١٧٩/١، لابن أبي العز، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، ٢/ ٦٦١، د. عبد الله الغنيمان.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب (٥٦) قول الله تعالى ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾، ٤١٧/٤.

قال الحافظ ابن حجر: (وَسبق بن عُيَيْنَةَ إِلَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بن كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ وَتَبِعَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ وَعَبْدُ السَّلَامِ بن عَاصِم وَطَائِفَة) انظر: فتح الباري، ١٣ / ٥٤٢.

(٣) خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٣، رقم (١٢٠) للإمام البخاري .

(٤) فتح الباري، ١٣ / ٥٤٢.

بينهما فقد كفر))[١].

وقال الإمام أحمد في ردِّه على الجهميَّة: ((وقد فصل الله بين قوله وبين خلقه، ولم يسمه قولا، فقال ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ فلما قال ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ﴾ لم يبقَ شيء مخلوق إلا كان داخلاً في ذلك، ثم ذكر ما ليس بخلق، فقال ﴿والأمر﴾ فأمره هو قوله، تبارك رب العالمين أن يكون قوله خلقًا.

وقال ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ، فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان الآيتان٣، ٤] ثم قال القرآن ﴿أمرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان، الآية ٥]، وقال ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم، الآية ٤] يقول: لله القول من قبل الخلق، ومن بعد الخلق. فالله يخلق ويأمر وقوله غير خلقه.... قال الله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾؛ لأن الخلق غير الأمر، فهو منفصل))[٢].

وكذلك استدل الإمام ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) على الفرق بين الخلق والأمر بقوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، قال: ((فَفَرَّقَ الله بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ الَّذِي بِهِ يَخْلُقُ الْخَلْقَ بِوَاوِ الِاسْتِئْنَافِ[٣]. وَعَلَّمَنَا الله جَلَّ وَعَلَا فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ أَنَّهُ يَخْلُقُ الْخَلْقَ بِكَلَامِهِ وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل، آية ٤٠]... أَنَّهُ يُكَوِّنُ كُلَّ مُكَوَّنٍ مِنْ خَلْقِهِ بِقَوْلِهِ: {كُنْ فَيَكُونُ}، وَقَوْلُهُ: {كُنْ}: هُوَ كَلَامُهُ الَّذِي بِهِ يَكُونُ الْخَلْقُ، وَكَلَامُهُ -عَزَّوَجَلَّ- الَّذِي بِهِ يَكُونُ الْخَلْقُ غَيْرُ الْخَلْقِ

---

(١) أخرجَهُ المُفسِّر أبو اسحاق الثعلبي في تفسيره "الكشف والبيان" بسنده إلى سفيان بن عيينه، ١٢ / ٢٧٣، والبغوي في تفسيره "معالم التنزيل" ٣ / ٢٣٦.

(٢) الرد على الزنادقة والجهميَّة، ٣٠.٣٢، للإمام أحمد بن حنبل.

(٣) وهي تقتضي المغايرة أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، فدلَّ على أَنَّ الخلق غير الأمر. مع أَنَّ أغلب العلماء يرون أنَّ الواو في الآية واو عطف. انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة، حاشية المحقق ١/٣٩١.

الَّذِي يَكُونُ مُكَوَّنًا بِكَلَامِهِ.

قَوْله: {كُنْ} لَوْ كَانَ خَلْقًا - عَلَى مَا زَعَمَتِ الْجَهْمِيَّةُ الْمُفْتَرِيَةُ عَلَى الله - كَانَ الله إِنَّمَا يَخْلُقُ الْخَلْقَ، وَيُكَوِّنُهُ بِخَلْقٍ، لَوْ كَانَ قَوْلُهُ: {كُنْ} خَلْقًا... إِنَّمَا يَخْلُقُهُ بِقَوْلٍ قَبْلَهُ؟ وَهُوَ عِنْدَكُمْ خَلْقٌ وَذَلِكَ الْقَوْلُ يَخْلُقُهُ بِقَوْلٍ قَبْلَهُ، وَهُوَ خَلْقٌ، حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ وَلَا عَدَدَ، وَلَا أَوَّلَ، وَفِي هَذَا إِبْطَالُ تَكْوِينِ الْخَلْقِ، وَإِنْشَاءِ الْبَرِيَّةِ، وَإِحْدَاثِ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ الله الشَّيْءَ، وَيُنْشِئَهُ وَيَخْلُقَهُ وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَتَوَهَّمُهُ ذُو لُبٍّ، لَوْ تَفَكَّرَ فِيهِ، وَوُفِّقَ لِإِدْرَاكِ الصَّوَابِ وَالرَّشَادِ.

قَالَ الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤] فَهَلْ يَتَوَهَّمُ مُسْلِمٌ أَنَّ الله سَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِخَلْقِهِ؟ أَلَيْسَ مَفْهُومًا عِنْدَ مَنْ يَعْقِلُ عَنِ الله خِطَابَهُ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي سَخَّرَ بِهِ الْمُسَخِّرُ غَيْرُ الْمُسَخَّرِ بِالْأَمْرِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ غَيْرَ الْمَقُولِ لَهُ؟(١))(٢).

وقال الإمام أبي القاسم إسماعيل الأصبهاني (ت ٥٣٥ هـ): ((قال الله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل، آية ٤٠]، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤] فَبَان بقوله أَن أمره غير خلقه، وبأمره خلق ويخلق، وَقَالَ -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿أَمْرًا مِنْ عندنَا﴾

(١) يعني أنَّ الله . عَزَّوَجَلَّ . أخبر أَنَّه خلق هذه الأشياء وأَنَّه سخَّرها بالأمر، فلا يجوز أن يكون الأمر مخلوقاً وإلا كان معنى الآية أَنَّه خلقها مُسخرات بخلقه. وهذا لا يقوله عاقل، فدلَّ على أَنَّ الأمر الذي به التسخير غير المخلوق المسخر بالأمر. انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة، حاشية المحقق، ١ / ٣٩٣.

(٢) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر بن خزيمة، ١ / ٣٩٠. ٣٩٣.

[سورة الدخان، آية ٥]))[١].

وقال - أيضاً - ((قَالَ عُلَمَاء السّلف: قَالَ الله -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿أَلا لَهُ الْخلق وَالْأَمر﴾ فَفرق بَين الْخلق وَالْأَمر، وَأَعْلَمنَا فِي كِتَابه أَنه يخلق الْخلق بِكَلَامِهِ وَقَوله فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كن فَيكون﴾ [سورة النحل، آية ٤٠] أعلمنَا أَنه يكون كل مكون من خلقه بقوله: كن، وَقَوله: كن هُوَ كَلَامه الَّذِي يكون الْخلق، فَكَلَامه الَّذِي يكون بِهِ الْخلق غير الْخلق الَّذِي يكون مكونا بِكَلَامِهِ، وَفِيمَا روينَاهُ عَن النَّبِي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَيَان أَن كَلَام الله غير مَخْلُوق. قَالَ: " سُبْحَانَ الله عدد خلقه ورضى نَفسه وزنة عَرْشه ومداد كَلِمَاته"[٢]، وَلَو كَانَت كَلِمَات الله من خلقه، لما فرق بَينهمَا، أَلا ترى حِين ذكر الْعَرْش الَّذِي هُوَ مَخْلُوق ذكره بِلَفْظَة لَا تقع عَلَى الْعدَد، فَقَالَ: " زنة عَرْشه " وَالْوَزْن غير الْعدَد. وَقَالَ فِي كِتَابه: ﴿قل لَو كَانَ الْبَحْر مداداً لكلمات رَبِّي﴾ [الكهف، آية ١٠٩] الْآيَة، يفسره قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْض من شَجَرَة أَقْلَام﴾ [لقمان، آية ٢٧] الْآيَة يَعْنِي يكْتب بهَا كَلِمَات الله، وَكَانَ الْبَحْر مداداً، فنفد مَاء الْبَحْر لَو كَانَ مدادا لم ينْفد كَلِمَات رَبنَا وَلم يرد بالبحر بحرا وَاحِدًا، أعلم الله تَعَالَى: أَنه لَو جِيءَ بِمثل الْبَحْر مدادا، وَزيد عَلَى مَائه سَبْعَة أبحر لم تنفد كَلِمَات الله[٣]، فَدلَّ بِهَذِهِ الْأَشْيَاء أَن كَلِمَات رَبنَا لَيست بمخلوقه))[٤].

---

(١) الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢١١، للإمام أبي القاسم الأصبهاني.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب (١٩) التسبيح أول النهار وعند النوم، ح ٢٧٢٦، ٤ / ٢٠٩٠.

(٣) قال الحسن البصري: (وَلَو أَن مَا فِي الأَرْض من شَجَرَة نْذُ خلق الله الدُّنْيَا إِلَى أَن تقوم السَّاعَة أَقْلَام، وَالْبَحْر يمده من بعده سَبْعَة أبحر انْكَسَرت الأقلام ونفد مَاء الْبَحْر وَلم تنفد كَلِمَات الله فعلت كَذَا صنعت كَذَا) انظر: المرجع السابق الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢٢٩. فالمراد بذلك كلمات الله الكونية القدرية، فإنَّها لا نفاد لها، فبها يخلق ويفعل، ولا =

وقال - أيضاً -: ((قَالَ الْبُوَيْطِيّ[١]: " إنما خلق الله كل شَيْء بكن، فَإِن كَانَت " كن" مخلوقة فمخلوق خلق مَخْلُوق، وَقَالَ الْعلمَاء: لَو كَانَ كن الأول مخلوقا فَهُوَ مَخْلُوق بِأُخْرَى وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى مَالا يتناهى وَهُوَ مُسْتَحِيل))[٢].

وقال في موضع آخر: ((قال تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف، آية ٥٤]، فأخبر تبارك وتعالى بالخلق ثمَّ قال: والأمر فأخبر أنَّ الأمر غير الخلق))[٣]

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: ((اعلم أنَّ مذهب سلف الأُمَّة وأئمتها أَنّ الخلق غير الأمر، وأَنَّ الفعل غير المفعول، فالفعل صفةٌ لله والمفعول هو المخلوق، والأمر تنشأ عنه المأمورات والشرائع، والخلق تنشأ عنه المخلوقات كلها. وقد دلَّ على هذا قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ

=

حدَّ لخلقه وفعله. أما كلمات الله الشرعيَّة فقد تمت بنزول القرآن والسنَّة على رسولنا محمد -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- صدقاً وعدلاً.

(٤) انظر: الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢٢٠. ٢٢١. وانظر إلى هذا الاستدلال والتفصيل فيه إلى: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر بن خزيمة، ١ / ٣٩٤. ٣٩٩.

(١) البويطي: أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي المصري، صاحب الإمام الشافعي، كان زاهداً متعبداً وقد حُمل أيام المحنة بفتنة القول بخلق القرآن مِن مصر إلى العراق، فامتنع عن القول بخلق القرآن فسُجن ببغداد إلى أَن مات في القيد سنة ٢٣٢ هـ. انظر: تهذيب التهذيب، ١١ / ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) الحجة في بيان المحجة، ١ / ٢٢٧.

وجاء في فتح الباري: ((وعن الربيع بن سليمان سمعت البويطي يقول: خلق الله الخلق كله بقوله ﴿كُنْ﴾ فلو كان كُن مخلوقاً لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك)، ١٣ / ٤٥٢.

(٣) الحجة في بيان المحجة، ٢ / ٥١٩.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الأعراف، آية ٥٤] فتدبَّر هذه الآية الكريمة تجدها مُصرِّحةً بأنَّ الخلق غير الأمر، كما هو الأصل أَنَّ المعطوف غيرُ المعطوف عليه، ويُمتَنعُ أَنَّهما شيءٌ واحد، فإنَّه صرَّح فيها أَنَّ الشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ بأَمره، وذلك بعد ما أخبر أنه خلقها، فخلقها ثمَّ سخرها بأَمره. والأمر سواءٌ قيل إِنَّه مصدر أَو اسم مفعول فالغرض حاصل، فإن كان مصدراً وهو الأظهر فهو وصفٌ ظاهر، وإِن كان اسم مفعول بمعنى المأمور فإِنَّ المأمور ناشئٌ عن الأمر كالمصنوع ناشئٌ عن الصنعة، فيلزم من وجود المأمور وجود الأمر ومن انتفاء المأمور انتفاء الأمر، كما يلزم من وجود المخلوق وجود صفة الخلق الذي هو الفعل وبه وُجِد المخلوق ومن نفيه انتفاء الخلق))[(١)].

وفي هذا البيان والتفصيل مِن علماء أهل السنَّة لهذه المسألة رد على اعتقاد الجهميَّة والمعتزلة في أنه لا فرق بين الأمر والخلق، فعندهم أن أمر الله مخلوق فكلام الله مخلوق محدث[(٢)].

---

(١) شرح القصيدة النونيَّة للإمام ابن القيم (الكافية الشافية) ص ٩٤، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

(٢) فقد عقد القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني فصلاً في كتابه المغني بعنوان " فصل في إبطال القول بأنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام قديم، ذكر فيه أن كلام الله محدث مخلوق، مِمَّا جاء فيه: ((أنَّ الكلام الذي بينا أن كلامه .تعالى ذِكره .لا يجوز إِلا أَن يكون محدثاً) المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٧ / ٨٤.

وقال الإمام ابن تيميَّة في بيان افتراق النَّاس في مسألة كلام الله تعالى: ((القول الثاني: قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: كلام الله مخلوق) مجموع فتاوى ١٢ / ١٦٣، وقال: ((وأول مَن عرف أَنه قال: مخلوق، الجعد بن درهم وصاحبه تاجهم بن =

يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي: ((وأَمَّا الجهميَّة ومن تبعهم من المتكلمين فحيث كان أصل قولهم أَن الفعل عين المفعول سووا بين الخلق والأمر، وهذا قول متناقض باطل مُخالف للنقل وللمعلوم بالعقل، فكيف يثبتون فرعاً بلا أصل، وهل هذا إلا مبطل للفرع والأصل))[1].

جاء في فتح الباري: ((قال ابن بطال: "غرضه الرد على المعتزلة في زعمهم أَنَّ أَمر الله مخلوق، فتبيَّن أَنَّ الأمر هو قوله تعالى للشيء ﴿كُنْ﴾ فيكون بأمره له، وأَنَّ أَمره وقوله بمعنى واحد، وأَنَّه يقول كن حقيقة، وأَن الأمر غير الخلق لعطفه عليه بالواو"))[2].

وقال أبو عبد الله القرطبي: ((... فَأَخْبَرَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ قَائِمَةٌ بِأَمْرِهِ، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَخْلُوقًا لَافْتَقَرَ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ يَقُومُ بِهِ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ. وَذَلِكَ مُحَالٌ. فَثَبَتَ أَنَّ أَمْرَهُ الَّذِي هُوَ كَلَامُهُ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، لِيَصِحَّ قِيَامُ الْمَخْلُوقَاتِ بِهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر، آية ٦٧]، وَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ خَلَقَهُمَا بِالْحَقِّ، يَعْنِي الْقَوْلَ وَهُوَ قَوْلُهُ لِلْمَكُونَاتِ﴿كُنْ﴾، فَلَوْ كَانَ الْحَقُّ مَخْلُوقًا لَمَا صَحَّ أَنْ يَخْلُقَ بِهِ الْمَخْلُوقَاتِ، لِأَنَّ الْخَلْقَ لَا يُخْلَقُ بِالْمَخْلُوقِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنا لِعِبادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات، آية ١٧١]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنى أُولئِكَ عَنْها مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء، آية ١٠١]،

صفوان) مجموع الفتاوى ١٢ / ٣٠١.

(١) شرح القصيدة النونيَّة للإمام ابن القيم (الكافية الشافية) ص ٩٤، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

(٢) فتح الباري، ١٣/ ٤٥٣، في كتاب الوحيد، باب (٥٦) قول الله تعالى ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾.

﴿وَلكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة، آية ١٣]، وَهَذَا كُلُّهُ إِشَارَةٌ إِلَى السَّبْقِ فِي الْقَوْلِ فِي الْقِدَمِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الْأَزَلَ فِي الْوُجُودِ. وَهَذِهِ النُّكْتَةُ كَافِيَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ))[١].

(١) الجامع لأحكام القرآن، ٩ / ٢٤٢، ٢٤٣، لأبي عبد الله محمد القرطبي.

المسألة السادسة

بيان العلاقة بين توحيد الربوبية والألوهيَّة

استدل العلماء على توحيد الربوبيَّة بقوله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلق﴾، فإنَّهم قد عرَّفوا توحيد الربوبيَّة بأنَّه: إفراد الله تعالى بأفعاله، ومنها: الخلق والتدبير والملك.

وقد عقد الحافظ ابن مندَّه [ت ٣٩٥ هـ] باباً بعنوان: (("ذِكْر الْآيَاتِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ الْخَالِقِ مِنْ تَقَلُّبِ أَحْوَالِ الْعَبْدِ وَأَنَّهُ الْمُدَبِّرُ لِذَلِكَ مِنْ حَالِ الصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ وَالنَّوْمِ وَالِانْتِبَاهِ وَالْفَقْرِ وَالْغِنَى وَالْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ "، قَالَ الله تَعَالَى مُنَبِّهًا عَلَى قُدْرَتِهِ عَنْ أَحْوَالِ الْعَبِيدِ وَعَجَزِهِمْ إِلَّا بِمَعُونَةِ الله -عَزَّوَجَلَّ- فَقَالَ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]))[(١)].

قال الإمام ابن تيميَّة: ((توحيد الربوبيَّة كالإقرار بأَنَّه خالق كُلِّ شيء))[(٢)].

وعرَّفه الشيخ سليمان بن عبد الله بقوله: ((هو الإقرار بأنَّ الله تعالى رب كل شيء ومالكه وخالقه ورازقه وأنه المحيي المميت النافع الضار المتفرِّد بإجابة الدعاء عند الاضطرار...))[(٣)].

أمَّا قوله تعالى ﴿والأَمْر﴾ فقد استدلَّ بها العلماء على توحيد الألوهيَّة.

---

(١) كتاب التوحيد، ١ / ٢٦٦، للحافظ أبي عبد الله محمد بن اسحاق بن منده.

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصبهانيَّة، ص ١١٦، ١٠٧، للإمام ابن تيميَّة، وشرح العقيدة الطحاويَّة، ١ / ٢٥، للقاضي ابن أبي العز الحنفي.

(٣) تيسير العزيز الحميد، ص ٣٣، سليمان بن عبد الله.

وقد عرَّف العلماء توحيد الألوهيَّة بأنَّه: إفراد الله بالعبادة، أي أنّه تعالى هو المستحق وحده للعبادة، ومنها: الصلاة والزكاة والذبح والنذر.

قال القاضي ابن أبي العز: ((توحيد الألوهيَّة، وهو استحقاقه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أن يُعبدَ وحدَه لا شريكَ له))(١).

فالأمر هو الشرع، وهو الأوامر والنواهي التي شرعها الله على عِباده عِبادةً له وحده لا شريك له.

قال الإمام أبو عبد الله القرطبي: ((... فله الخلق وله الأمر، خَلَقَهم وأَمَرَهم بما أحبَّ، وهذا الأمر يقتضي النهي))(٢).

وقال الإمام ابن تيميَّة: ((فإنَّ الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- له الخلق والأمر كما قال تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]. فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- خالق كل شيء وربّه ومليكه، لا خالق غيره ولا ربَّ سواه... وهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَمر بطاعته وطاعة رسله ونهى عن معصيته ومعصية رسله، أَمر بالتوحيد والإخلاص ونهى عن الشرك... وأمر -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغي))(٣).

قال الإمام ابن القيِّم: ((... وهذا يتضمن التعريف بوجود الخالق وكمال قدرته وعلمه وسعة ملكه وكثرة جنوده والأُمم التي لا يحصيها غيره. وهذا

---

(١) شرح العقيدة الطحاويَّة، ١ / ٢٤، للقاضي ابن أبي العز الحنفي.

(٢) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ٩ / ٢٤٢.

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص٢٥٠. ٢٥٢، للإمام ابن تيميَّة.

يتضمن أنه لا إله غيره ولا ربَّ سِواه وأنَّه رب العالمين، فهذا دليل على وحدانيَّته وصفات كماله مِن جهة خلقه وقدره، وإنزال الكتاب الذي لم يفرِّط فيه مِن شيء دليل مِن جهة أمره وكلامه، فهذا استدلال بأمره وذاك بخلْقه ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾))[١].

فالآية الكريمة تدل على استحقاق الله تعالى وحده لا شريك له للعبادة، وذلك من خلال ربط هذا الاستحقاق بأنَّه هو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- وحده لا شريك له خَلَقَ الخلق ودبَّره وملكه.

وهذه هي العلاقة بين توحيد الربوبيَّة و توحيد الألوهيَّة، فمَن اعترف وآمن بأنَّ الله تعالى هو الذي خلق المخلوقات ودبَّرها وملكها، فهذا الاعتراف يلزمه عقلاً بأن يتوجَّه إلى الله تعالى بالعبادة لا شرك له فـ((المنفرد بقدرة الإيجاد، فهو الذي يجب أن يُعبد))[٢]، وهذا ما يُعرف عند العلماء " أنَّ توحيد الربوبيَّة يستلزم توحيد الألوهيَّة"[٣]؛ لِذا نبَّه الله تعالى إلى هذا الاستلزام بقوله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآيتان ٢١، ٢٢].

فليس هناك وجه عقلي ولا فطري لِمن توجَّه بالعبادة لغير الله، وهو معترف بأنَّ الله تعالى هو الخالق الْمُدبِّر المالك؛ لأَنَّ ذلك الغير لم يخلق ولم

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ١ / ١١٩، للإمام ابن القيِّم الجوزيَّة.

(٢) تفسير القرطبي، ٩ / ٢٣٧.

(٣) شرح العقيدة الأصبهانيَّة، ص ١٣٢، للإمام ابن تيميَّة.

يُدبِّر ولم يملك شيئا في هذا الكون.

قال الإمام ابن تيمية: ((والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له؛ ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق غير الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يعبد إلا الله؛ فيجعل الأول دليلا على الثاني، إذ كانوا يسلمون الأول وينازعون في الثاني، فيبين لهم -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أنه إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله، وهو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلماذا تعبدون غيره؟ وتجعلون معه آلهة أخرى؟))[١].

ولا شكَّ أنَّ مَن توجَّه لله تعالى بالعبادة لا شرك له، فهو قد عَلِمَ وآمن مسبقاً بأنَّ الله تعالى هو الذي خلق المخلوقات ودبَّرها وملكها؛ لذا عِنده هو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فقط المستحق بأَنْ يُعبد وحده لا شريك له، وهذا ما يُعرف عند العلماء " أنَّ توحيد الألوهيَّة متضمِّن لتوحيد الربوبيَّة"[٢].

يقول الإمام الطبري في تفسيره لقوله تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلق والامر﴾: ((يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: إِنَّ سَيِّدَكُمْ وَمُصْلِحَ أُمُورِكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ، هُوَ الْمَعْبُودُ الَّذِي لَهُ الْعِبَادَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ... كُلُّ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ، أَمَرَهُنَّ الله فَأَطَعْنَ أَمْرَهُ، أَلَا لِلَّهِ الْخَلْقُ كُلُّهُ، وَالْآمِرُ الَّذِي لَا يُخَالَفُ وَلَا يُرَدُّ أَمْرُهُ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَدُونَ مَا عَبَدَهُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْآلِهَةِ وَالْأَوْثَانِ الَّتِي لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تَخْلُقُ وَلَا تَأْمُرُ، تَبَارَكَ الله مَعْبُودَنَا الَّذِي لَهُ

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانيَّة، ص ١٣٢، للإمام ابن تيميَّة، وشرح العقيدة الطحاوية، ١ / ٣٦، للقاضي ابن أبي العز.

(٢) شرح العقيدة الأصبهانيَّة، ص ١٠٢، للإمام ابن تيميَّة.

عِبَادَةُ كُلِّ شَيْءٍ رَبُّ الْعَالَمِينَ))[١]

قال القاضي أبو السعود [ت ٩٢٨ هـ]: ((﴿أَلاَ لَهُ الخلق والامر﴾ فإنه الموجدَ للكل والمتصرِّفَ فيه على الإطلاق ﴿تَبَارَكَ الله رَبُّ العالمين﴾ أي تعالى بالوحدانية في الألوهية وتعظّم بالتفرد في الربوبية))[٢].

وذكر القاسمي أنَّه ((لما ذكر تعالى الدلائل الدالة على كمال القدرة والحكمة، ليفردوه بالألوهيَّة أمرهم بأن يدعوه وحده متذلِّلين مُخلصين فقال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾))[٣].

((﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾: وخلاصة معنى الآية: أنه تعالى، بيّن فيها للكفار الذين اتخذوا من دونه أَربابا: أنَّ المستحق للربوبية إِله واحد، هو الله تعالى، لأَنه هو الذي خلق العالَم ودبَّره أحسن تدبير. أَمَّا آلهتهم، فهي مخلوقة له -تعالى-، وعاجزة عن الخلق والتدبير، فلا تصلح للربوبية))[٤].

---

(١) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ١٠ / ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) انظر: تفسير القاضي أبي السعود محمد العمادي (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، ٣/ ٢٣٣، وأيضاً: تفسير القاضي البيضاوي ناصر الدِّين [٦٨٥ هـ] المسمَّى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ٣/ ١٦.

(٣) تفسير القاسمي محمد جمال الدِّين (محاسن التأويل)، ٨ / ٢٧٥١.
وقال في تفسيره لقوله تعالى ﴿ذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً وَالسَّماءَ بِناءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقاً لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[سورة البقرة آية ٢٢] ونظير هذه الآية قوله تعالى﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَراراً وَالسَّماءَ بِناءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّباتِ، ذلِكُمُ الله رَبُّكُمْ، فَتَبارَكَ الله رَبُّ الْعالَمِينَ﴾ [سورة غافر آية ٦٤]. فمضمونه أنّه الخالق، الرازق، مالك الدار وساكنيها، ورازقهم. فبهذا يستحق أن يعبد وحده ولا يشرك به غيره) ٢ / ٧٠.

(٤) التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ٣ / ١٤٤٠، لمجموعة من علماء الأزهر.

ويوضح هذه المسألة الطاهر ابن عاشور بقوله: ((والتعريف في الخلق والأمر تعريف الجنس، فتفيد الجملة قصر جنس الخلق وجنس الأمر على الكون في ملك الله تعالى، فليس لغيره شيء من هذا الجنس، وهو قصر إضافي معناه: ليس لآلهتهم شيء من الخلق ولا من الأمر))(١).

-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- له الخلق والأمر ((فالمتفرِّد بالخلق هو المستحق للعبادة. إذ مِن السَّفه أن تجعل المخلوق الحادث الآيل للفناء إلهاً تعبده، فهو في الحقيقة لن ينفعك لا بإيجاد ولا بإعداد ولا بإمداد))(٢).

فالجمع بين الخلق والأمر هو تحقيق لتوحيد الربوبية وتوحيد الألوهيَّة؛ لأن في الخلق شهود لمقام ربوبيَّة الله تعالى، وفي الأمر شهود لمقام عبوديَّة -عَزَّوَجَلَّ-.

(١) تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير)، ٨ / ١٦٩.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، ١ / ١٠، الشيخ محمد بن عثيمين.

المسألة السابعة

الأمر مِن الله تعالى نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي

والأمر الكوني القدري، والأمر الديني الشرعي، كله لله[١]، فلا خالق ولا مدبر لهذا الكون، ولا مُشرّع للعباد إلا الله وحده لا شريك له كما قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]، وقال تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٥٤].

﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾: سبحانه وتعالى لأنَّه خالِق كل شيء ، فله وحده الأمر ، يأمر بما شاء بأوامره الكونية وأوامره الشرعيَّة، فلا أمر كونيا قدريّاً إلا له، ولا أمر شرعيّاً دينيَّاً إلا له .

قال الإمام ابن تيميَّة: ((وكثير من النَّاس تشتبه عليهم الحقائق الأمرية الدينيَّة الإيمانيَّة بالحقائق الخلقية القدرية الكونيَّة. فإنَّ الله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]))[٢].

وعَن عبدِ الله بن عبَّاس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قالَ: قالَ رَسولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يا جِبْرِيلُ: ((مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ ممَّا تَزُورُنَا؟، قالَ: فَنَزَلَتْ: ﴿وَما نَتَنَزَّلُ إِلَّا بأَمْرِ رَبِّكَ له ما بيْنَ أيْدِينَا وما خَلْفَنَا﴾ [سورة مريم، الآية ٦٤] - إلى آخر الآية - قال: كانَ هذا الجوابُ لمحمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-))[٣].

---

(١) شفاء العليل، ٢ / ١٤٢، للإمام ابن القيم الجوزية.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص ٢٥٠، للإمام ابن تيميَّة.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب (٢٨) قوله تعالى ﴿ولقد سبقَتْ كلمتُنا لعبادنا =

((فالأمر الذي قال جبريل عنه ﴿وَما نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ يدخل فيه الأمر الكوني القدري الذي سبق كل ما هو كائن، والأمر الشرعي التكليفي))[١].

فالأمر الكوني القدري مُتعلِّق بربوبيَّة الله تعالى وخلْقه، والخلق قضاؤه وقدره وفِعْلُه[٢] فـ((يتضمن أحكامه الكونية القدريَّة))[٣].

فالله تعالى خلق كل العوالم العلويَّة والسُّفليَّة وما فيها كالعرش والكرسي والملائكة والسماء والأرض والشمس والقمر والنجوم والإنسان والحيوان وغيرها من المخلوقات التي لا يحصيها إلا الله تعالى ولا يعلمها إلا هو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، قال تعالى ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [سورة الأنعام، آية ١٠٢]، وكذا كل ما يحصل فيها مِن حركة أو سكون أو بقاء أو حياة أو موت أو نفع أو ضر فهو مِن قضاء الله وقدره، قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [سورة الروم، آية ٢٥]، وقال جل وعلا ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ [سورة غافر، آية ٦٨].

وأمر الله الكوني القدري كائن لا محالة وواقع لا محيد عنه ولا معدل[٤]،

= المرسلين﴾، ٤ / ٣٩٦، رقم ٧٤٥٥.

(١) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، ٢ / ٢٢٣، للدكتور الغنيمان.

(٢) شفاء العليل، ٢ / ٢٨٧، للإمام ابن القيم.

(٣) تفسير العلامة السعدي (تيسير الكريم الرحمن)، ص ٢٩١.

(٤) تفسير القرآن العظيم، ٣ / ٤٥٩، للحافظ ابن كثير.

ولا يقدر أحد أن يخرج عنه[١]، لأنَّه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لا راد لأمره، ولا مُعقب لحكمه[٢]؛ إذ لا مالك غيره، ولا ربّ سواه، وهذه حقيقة الربوبيَّة[٣] فقد قال الله ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة يس، آية ٨٢]، وقال تعالى ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [سورة الأحزاب، آية ٣٨] وقال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا﴾ [سورة النساء، آية ٤٧]، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [سورة مريم، آية ٢١].

وهذه الأوامر الكونيَّة القدريَّة متعلِّقةٌ بمشيئته -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وإرادته الكونيَّة القدريَّة، وهي سابقة كل ما هو كائن[٤]، فقد قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((فَيَقْضِي ربُّك ما يَشَاء))[٥]، وقال ((كَتَبَ الله مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ))[٦].

والأمر الكوني القدري لتلازمه الإرادة الكونيَّة القدريَّة فهو يتضمَّن ما يُحبه الله تعالى وما يكرهه[٧] أي أنَّه لا يستلزم المحبة والرِّضا، فالله تعالى قد يأمر بأمر كوني قدري وهو لا يحبه شرعاً كقوله تعالى ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [سورة

(١) شفاء العليل، ٢ / ٢٨٧، للإمام ابن القيم الجوزية.
(٢) نَظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور، ١٥ / ٣٦٠، لبرهان الدين البقاعي.
(٣) شفاء العليل، ١ / ١٣٠، للإمام ابن القيم الجوزية.
(٤) المرجع السابق: شفاء العليل، ١ / ١٢٠، ١٢١، ١٤٢، للإمام ابن القيّم.
(٥) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب (١) كيفية الخلق الآدمي في بطن أُمّه، ح ٢٦٤٥، ٣ / ٢٠٣٧.
(٦) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب (٢) حجاج آدم موسى عليهما السلام، ح ٢٦٥٣، ٣ / ٢٠٤٤.
(٧) شفاء العليل، ١ / ١٤٢، للإمام ابن القيّم.

الإسراء، آية ١٦] فقوله تعالى ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ فالأمر هُنا هو كوني قدري، أي ((قضينا ذلك وقدَّرناه)[١]، قال الحافظ ابن كثير: ((معناها أمرنا مترفيها ففسقوا فيها أمراً قدرياً كقوله تعالى ﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [سورة يونس، آية ٢٤]، فإن الله لا يأمر بالفحشاء، قالوا: معناه: أنه سخرهم إلى فعل الفواحش فاستحقوا العذاب)[٢]، فالله تعالى إذا أراد أن يهلك قرية فإنه يُقدِّرُ كوناً فسق مترفيها حتى إذا حق عليها القول دمرها تدميراً. ففسق المترفين واقع بأمر الله وقدره الكوني لا بالأمر الشرعي، وهو مراد كوناً وليس مراداً شرعاً.

وأَمَّا الأمر الشرعي الديني، هي تعاليم الشريعة والدِّين التي أمر الله بها وشرَعها لعباده في كتابه وعلى لسانه رسوله عليه الصلاة والسلام مِن أُمور العقائد، والعبادات كالصلاة والزكاة والصيام والحج ونحوها، وأُمور المعاملات كالمتعلِّقة بالبيوع والضمانات والعقوبات والجنايات وأحكام الأسرة مِن زواج وطلاق ونفقات ومواريث، والمرافعات والقضاء والسياسات، وكذلك الأوامر المتعلِّقة بالآداب والأخلاق وغيرها مِمَّا شرعه الله تعالى لعباده المكلَّفين من الإنس والجنّ.

فالأمر الشرعي الديني: هي أوامر طلب الشرع من العباد تنفيذها.

ولأَنَّ الأمر الشرعي الديني متعلِّق بالإرادة الشرعيَّة الدينيَّة فإنَّه متضمِّن ما يُحبه الله ويرضاه، ولا تلازم بينه وبين الإرادة الكونيَّة القدريَّة؛ لذا قد يتخلف المراد به، كقوله تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [سورة البيِّنة، آية ٥]،

(١) المرجع السابق: شفاء العليل، ٢ / ٢٩٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم، ٣ / ٣٢، للحافظ ابن كثير.

وقوله ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل، آية ٩٠]، وقوله -عَزَّوَجَلَّ- ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [سورة النساء، آية ٥٨].

فما وُجد مِن الأمر الشرعي الديني تعلَّقت به المحبَّة والمشيئة جميعاً، فهو محبوب للرَّب واقِع بمشيئته كطاعات المؤمنين، وما لم يُوجد ولم يقع مِمَّا أَمرَ الله به شرعاً فقد تعلَّقت به محبته تعالى فقط ولم تتعلَّق به مشيئته -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ-. وما وُجد مِن الكفر والفسوق والمعاصي تعلَّقت به مشيئته تعالى ولم تتعلَّق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني وإنما هو مِن أمره الكوني القدري، ولم يُوجد منها لم تتعلَّق به مشيئته ولا محبَّته. فلفظ المشيئة كوني ولفظ المحبَّة ديني شرعي(١).

(١) شفاء العليل، ١ / ١٤٢، للإمام ابن القيم (بتصرف).

المسألة الثامنة

نفي إيهام التعارض بين القدر والشرع

الخلق يجمع معنيين:

١) التقدير.

٢) الإيجاد والبرء. فمعنى خلق: أي أوجد وأبدع إبداعاً مقدراً[١].

ففي هذه الآية الكريمة ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤] يأتي الخلق بمعنى التقدير، والأمر المعطوف عليه هو الأمر الشرعي، فيكون المعنى أنَّ الله تعالى يُقدِّر ويُشرِّع.

ويُبيِّن الإمام ابن تيميَّة الواجب على المؤمن في باب الجمع بين الخلق والأمر بقوله ((ولا بدّ له في أحكامه مِن أن يُثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمِّن كمال قدرته وعموم مشيئته، ويُثبت أمره المتضمِّن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً مِن الزَّلل))[٢].

فأحكام الله نوعان:

أحكام كونية: وهي خلقه وتقديره كما في قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [سورة يوسف، آية ٨٠].

وأحكام شرعيَّة: وهي أمره ونهيه أي شرعه، كما في قوله تعالى ﴿أُحِلَّتْ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٨ / ٤٠٣، للإمام ابن تيميَّة، وتفسير الألوسي (روح المعاني)، ١٦ / ٦، لأبي الفضل محمود الألوسي، وتفسير الخازن (لباب التأويل)، ٢ / ٢٠٩، لعلاء الدين علي بن محمد .

(٢) التدمريَّة، ص ٤، الإمام ابن تيميَّة، تحقيق د. محمد السعوي.

لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة، آية ١].

وقد جمع الله تعالى أحكامه الكونية والشرعية في قوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فالخلق هو الإيمان بالقدر المتضمّن كمال قدرته وعموم مشيئته، والأمر هو الإيمان بالشرع المتضمّن بيان ما يحبه الله ويبغضه من الأقوال والأعمال(١).

وعلى المؤمن أن يثبت لله تعالى ويؤمن بخلقه المتضمّن كمال قدرته وعموم مشيئته، وأن يسلم له -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- أمره المتضمّن ما شرعه مِن أحكام. فالإيمان بهما مرتبط؛ فلا امتثال لأمر الله وشرعه إلا بالإيمان بخلقه وقدره، ولا إيمان بخلقه وقدره إلا بامتثال أمره وشرعه(٢).

وزاد الإمام ابن تيميَّة في توضيح هذا الأصل بقوله: ((لَا بُدَّ مِنْ الْإِيمَانِ بِخَلْقِ اللهِ وَأَمْرِهِ فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاَللَّهِ وَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ وَقَدَّرَ الْمَقَادِيرَ وَكَتَبَهَا حَيْثُ شَاءَ كَمَا قَالَ

(١) انظر: شرح الرسالة التدمريَّة، ص ٤٤ - ٤٥، للشيخ عبد الرحمن البراك .

(٢) التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، ص ٢٧، للشيخ فالح بن مهدي (بتصرف)
يقول الدكتور أحمد آل عبد اللطيف في شرحه للتدمريَّة، ص ٣٧، ٣٨: ((والواجب أن تؤمن بعموم قدرة الله تعالى، وأنه خالق كل شيء، وأنه فعال لما يريد، ومع ذلك فهو سبحانه أمرنا، وأنت مسؤول عن أعمالك، فلا تحتج بالقضاء والقدر على المعصية، ولا تنفي إرادة الله تعالى؛ لأن مَن رد القضاء والقدر كفر، ومن احتج بالقضاء والقدر على المعاصي فجر. فلا بد أن تؤمن بخلق الله، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وفي الوقت نفسه تعرف أَنَّ هذا حلال وهذا حرام، هذا كفر وهذا إيمان. وهذه مزلة أقدام زلت فيها فرق فما استطاعوا استيعاب المسألة).

تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الله يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى الله يَسِيرٌ﴾ [سورة الحج، آية ٧٠] وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: ((إِنَّ الله قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ)[١]. وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِأَنَّ الله أَمَرَ بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ كَمَا خَلَقَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لِعِبَادَتِهِ وَبِذَلِكَ أَرْسَلَ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ وَعِبَادَتُهُ تَتَضَمَّنُ كَمَالَ الذُّلِّ وَالْحُبِّ لَهُ وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ طَاعَتِهِ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ الله وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [سورة النساء، آية ٦٤] وَقَالَ تَعَالَى ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الله فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ الله وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [سورة آل عمران، آية ٣١]))[٢].

والناس الذين ضلوا في هذا الأصل انقسموا إلى ثلاث فرق:

الفرقة الأولى: آمنت بالخلق دون الأمر.

فقالوا: بأنَّ الله تعالى خالق كل شيء وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فلا يقع إلا ما أراد الله تعالى، إلا أنهم لم يُعظِّموا الأمر فعطَّلوا ما شرعه الله. فعارضوا إيمانهم بخلق الله وقدره ما أمر الله به ونهى عنه. وهذا حال الصوفيَّة الذين يقولون بالحقيقة الكونية؛ فلأن الله هو المتصرِّف في هذا الكون، فلا يقع في ملكه إلا ما يُريد، وبالتالي: فإنَّ كل ما يقع من الإنسان هي طاعات؛ لأن هذه إرادة الله. فلم يُفرِّق هؤلاء المتصوفة بين الإرادة الشرعية الدينية والإرادة الكونية القدرية، ولم يُفرِّقوا بين ما يُحبه الله وما لا يُحبه، فيتوصَّلون مِن تخليق الله لكل شيء - القضاء والقدر - إلى تعطيل أوامر الله

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب (٢) حجاج آدم وموسى عليهما السلام برقم ٢٦٥٣، ٤/ ٢٠٤٤.

(٢) التدمريَّة، ص ١٦٥، تحقيق د. محمد السعوي.

وشرائعه، وهم أشبه بالمشركين الذين قال الله عنهم ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [سورة الأنعام، الآية ١٤٨] و﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ الله مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [سورة النحل، الآية ٣٥]؛ لذا سمَّى العلماء هذه الفرقة بالمشركيَّة؛ لأن المشركين احتجوا بمشيئة الله وقدره على شركهم ومخالفتهم لأمره تعالى، فجعلوا مشيئة الله الشاملة لكل شيء من الخير والشر حجّة لهم في دفع اللوم عنهم.

الفرقة الثانية: آمنت بالأمر دون الخلق.

فذهبوا إلى تعظيم شرع الله وأمنوا بالأمر والنهي والوعد والوعيد، إلا أنهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدره، وزعموا أنَّ من الحوادث ما لا يخلقه الله، وهذا حال المعتزلة القدرية ومَن وافقهم، وقد سمَّاهم العلماء بالمجوسيَّة؛ لأنَّ المجوس يقولون بوجود أصلين خالقين للعالم، والقدرية زعموا أن أفعال العباد تحدث بدون مشيئة الله وقدرته، فالعبد عندهم هو الذي يخلق أفعال نفسه.

الفرقة الثالثة: أقرّوا بالخلق والأمر، إلا أنهم خاصموا الله تعالى في جمعه بين الخلق والأمر فجعلوه تناقضاً منه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، وطعنوا في حكمته وعدله، فهم خصماء الله وأعداؤه؛ لذ سماهم العلماء بالإبليسيَّة نسبة إلى إبليس، حيث أنه أول مَن طعن في حكمة الله في ما خلق وقدر وشرع مع زعمه أنه يؤمن بذلك، ويُستدل لهذه الطائفة بقول إبليس فيما حكاه الله عنه ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [سورة الأعراف، الآية ١٢]، وكذلك ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [سورة الإسراء، الآية ٦١] فهنا أقر إبليس بخلق الله وقدرته وبشرعه ولكنَّه طعن في حكمة الله وعدله لأنه أمره بالسجود لمن

هو دونه بزعمه[١].

(١) انظر: مجموع الفتاوى، ٢ / ٣٠٠ . ٣٠٣، والرسالة التدمريَّة، ص ٢٠٧ . ٢٠٨ وتعليق محقق التدمرية د. محمد السعوي في حاشية ص ٢٠٩، والتحفة المهدية شرح التدمرية، ص ٣٩٣ . ٣٩٥، وشرح الرسالة التدمريَّة، ص ٣٣ . ٣٤ د. أحمد آل عبد اللطيف، وتيسير الكريم الرحمن، ص ٢٧٨ للشيخ عبد الرحمن السعدي.

الفصل الثالث

مسائل متعلِّقة بتوحيد الربوبيَّة

المسألة التاسعة

أَنَّ الله تعالى خالق أفعال العباد

ففي قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخلقُ والأَمرُ﴾ بيان أَنَّ الله تعالى خالق كلِّ شيء، مِمَّا هو كائن أو يكون في الدنيا والآخرة، ومِن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون إلا وهو خالقه، و((لا يخرج عنه شيء مِن العالم أَعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته))[1] فقد قال تعالى ﴿ذَلِكُمُ الله رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام، آية ١٠٢]، وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿قُلِ الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة الرعد، آية ١٦] ((وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعليه اتفقت الكتب الإلهيَّة ودلَّت عليه أدلة العقول والفطر والاعتبار))[2].

والأدلة كثيرة جداً في بيان أَنَّ الله خالق أفعال العباد، ومنها:

أ) ما جاء في قصة إبراهيم -عَلَيْهِ السَّلَامُ- حين كسَّر أَصنام قومه، فقال لهم - كما حكى الله تعالى عنه في قوله تعالى - ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَالله خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات، الآيتان ٩٥، ٩٦].

﴿وَالله خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ قال الحافظ ابن كثير: ((يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "مَا" مَصْدَرِيَّةٌ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "الَّذِي" تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهُ خَلْقَكُمْ وَالَّذِي تَعْمَلُونَهُ. وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ متلازم،

(١) شفاء العليل، ٢ / ٤٦٥، للإمام ابن القيم.

(٢) المرجع السابق: شفاء العليل، ٢ / ٤٤٩.

والأول أظهر))[١].

ب) قال تعالى ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات، آية ٧].

وفي الآية الكريمة امتنَّ الله تعالى على الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بأنَّه جعل الإيمان أَحبَّ الأشياء إلى نفوسهم وأَحسنها في قلوبهم كما أَنَّه بغَّض إليهم الْكفرَ والفسوق، وهي: الذنوب الْكِبار، والعِصيانَ وهي جميعُ المعاصي. فالفاعل في كلِّ ذلك هو الله تعالى، فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- تولَّى هذا التحبيب والتزيين وتكريه ضده، فجاد عليهم به فضلاً منه ونعمة[٢].

ج) قال تعالى ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٥٣]، وقال تعالى ﴿لَو شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرهُم وَمَا يَفتَرُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية ١١٢].

فالله -عَزَّوَجَلَّ- خالق كُلِّ شيء وقادر عليه، فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بقدرته ومشيئته الذي جعل العباد فاعلين، ولو شاء لحال بينهم وبين الفعل مع سلامة آلة الفعل منهم، وقال تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يحول بين المرء وقلبه، وبين الإنسان ونطقه، وبين اليد وبطشها، وبين الرِّجل ومشيها، فكل أفعال العباد تحت قدرته[٣].

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ٤ / ١٣، للحافظ إسماعيل ابن كثير.

(٢) انظر: معالم التنزيل، ٧٧ / ٣٣٩، للإمام البغوي، وتفسير القرآن العظيم، ٤ / ١٨٨، للحافظ ابن كثير، وشفاء العليل، ٢ / ٤٨١. ٤٨٢، للإمام ابن القيم.

(٣) شفاء العليل، ٢ / ٤٦٩، للإمام ابن القيم.

د) قال تعالى ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك، الآيتان ١٣، ١٤].

-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عليم بكلِّ شيء حتى بما تحويه صدور عِباده مِن الإسرار والاعتقادات والإرادات وما ينتاب القلوب مِن مشاعر متباينة من حُبٍّ أو بُغض، فغيرها أحرى أن لا تخفى عليه مِمَّا يُسمع ويُرى مِن أقوال عباده الظاهرة وأعمالهم، فمضمرات الصدور وعلانيَّة الأقوال والأفعال في علمه تعالى سواء؛ وسبب ذلك أَنَّه تعالى هو خالق العباد، وخالق كلّ أفعالهم وأقوالهم ومكنونات صدورهم، وكيف لا يعلم الخالق ما خلقه وأتقنه، فالله -عَزَّوَجَلَّ- خالق كلِّ شيء[١].

هـ) عن عِمْرَان بن الحُصَيْنِ قالَ: ((إنَّ رَجُلَيْنِ مِن مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقالَا: يا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ ما يَعْمَلُ النَّاسُ اليَومَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشيءٌ قُضِيَ عليهم وَمَضَى فيهم مِن قَدَرٍ قدْ سَبَقَ، أَوْ فِيما يُسْتَقْبَلُونَ به ممَّا أَتَاهُمْ به نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الحُجَّةُ عليهم؟ فَقالَ: لَا، بَلْ شيءٌ قُضِيَ عليهم وَمَضَى فيهم، وَتَصْدِيقُ ذلكَ في كِتَابِ الله -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿وَنَفْسٍ وَما سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [سورة الشمس، الآيتان ٧، و٨]))[٢].

وهذا إخبار منه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- تعالى بأنه هو الذي يُلهم العبدَ فجورَه وتقواه والإلهام الإلقاء في القلب لا مجرد البيان والتعليم، أي جعل فيها

---

(١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٢٣ / ١٢٦، ١٢٧، للإمام الطبري، وتيسير الكريم الرحمن، ص ٨٧٦، ٨٧٧، للعلامة عبد الرحمن السعدي، وشفاء العليل، ٢ / ٤٧٤، ٤٧٥، للإمام ابن القيم.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أُمِّه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ح رقم ٢٦٥٠، ٤ / ٢٠٤١.

فجورها وتقواها، وقراءة الآية عقيب إخباره بتقديم القضاء والقدر السابق يدل على أن المراد بالإلهام استعمالها فيما سبق لها لا مُجرد تعريفها، فإنَّ التعريف والبيان لا يستلزم وقوع ما سبق به القضاء والقدر(١).

و) قول النبيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لأبي موسى الأشعري: ((يا عبدَ الله بن قَيس، أَلا أُعلِّمُكَ كلمَةً هِيَ كَنْزٌ مِن كُنوزِ الجنَّةِ: لا حَولَ ولا قُوَّةَ إِلا باللهِ))(٢).

فكلمة (لا حول ولا قوة إِلا بالله) كلمة استسلام وتفويض، وأَنَّ العبد لا يملك مِن أَمره شيئاً وليس له حيلة في دفع شر ولا قوة في جلب خير إِلا بإِدارة الله تعالى. والحول الحركة والحيلة أَي لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة إِلا بمشيئة الله تعالى(٣).

ز) قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِأَشَجِّ عبدِ القيسِ: ((إنَّ فيك خُلَّتَينِ يُحِبُّهما اللهُ: الحِلْمَ والأَناةَ، فقال: أخُلُقَينِ تَخلَّقتُ بِهما؟ أم خُلُقينِ جُبِلتُ علَيهِما؟ فقال: بل خُلقَينِ جُبِلتَ عليهما، فقال: الحمدُ للهِ الَّذي جبَلَني على خُلقَينِ يُحِبُّهما الله ورسولُه))(٤).

---

(١) شفاء العليل، ٢ / ٤٧٤، للإمام ابن القيم.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب (٧) لا حول ولا قوة إِلا بالله ٢١١/٤، ح ٦٦١٠، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب (١٣) استحباب خفض الصوت بالذكر ٤/ ٢٠٧٦، ح ٢٧٠٤.

(٣) شرح صحيح مسلم، ١٧ / ٢٢ للإمام النووي، وفتح الباري، ١١ / ٥٠٩، للحافظ ابن حجر.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، ١٠٩/٢ .١١١، رقم ٢٠٦، ٢١٠،٢١١،٢١٢، وأبو داود في كتاب الأدب، باب (١٦١) في قبلة الرجل،٣٩٥/٥، ح٥٢٢٥، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب النعوت، باب (٤٨) الحب والكراهية،٤ /٤١٦، ح٧٧٤٦، وابن أبي عاصم في السنَّة، باب (٣٣)، ح ١٩٠، ص٨٤.

ح) وأخرج الإمام البخاري بسنده في كتاب خلق أفعال العباد عَنْ حُذَيْفَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ، قالَ النبيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((إِنَّ الله يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ))، وتلا بعضهم عند ذلك ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات آية ٩٦]. قال البخاري: فَأَخْبَر أَنَّ الصناعات وأهلهَا مخلوقة(١).

ثم رواه مِن طريق آخر عن حُذيفة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: ((إِنَّ الله خَلَقَ كُلَّ صَانِعٍ وصَنْعَتَهُ، إِنَّ الله خَلَقَ صَانِعَ الْخَزَمِ وصَنْعَتَهُ)(٢). يُريد أَنَّ الله يخلق الصناعة وصانعها، كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات آية ٩٦]، ويُريد بصانع الخَزَم: صانع ما يتخذ مِن الخزَم .

وذكر البخاري عن عبد الله بن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾ [سورة القمر: آية ٤٩]، قال: حتى العجز والكيس(٣)، وعن عبد الله بن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قال: ((كُلُّ شيءٍ بقَدَر حتى العَجْز والكَيْس))(٤)، وقال ابن عباس: ((كُلُّ شيءٍ بقَدَر؛ حتَّى وضْعُكَ يَدَكَ عَلَى خدِّكَ))(٥).

---

(١) كتاب خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٦، رقم ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦.
وانظر كذلك إلى: السنَّة لابن أبي عاصم، باب (٧٨)، ح ٣٥٧، ٣٥٨، ص ١٥٨، والحاكم في كتاب الإيمان، ١/ ٨٥ ح ٨٥، ٨٦، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه، ووافقه الذهبي، وهبة الله اللالكائي في شرح أُصول اعتقاد أَهل السنَّة والجماعة، ٣ / ٥٣٨، ٥٣٩، رقم ٩٤٢، ٩٤٣.

(٢) انظر: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٧، رقم ١٢٥، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، ٤ / ١٨١، رقم ١٦٣٧. والْخَزَم: بالتحريك شجر يُتخذ مِن لحائه الحبالَ.

(٣) خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٩، رقم ١٢٩.

(٤) المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٩، رقم ١٣٠.

(٥) المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٦٩، رقم ١٣١.

قال الإمام البخاري: سمعتُ عُبيد الله بن سعيد، يقول: سمعت يحيى بن سعيد، يقول: ما زلتُ أسمع أصحابنا يقولون: إِنَّ أفعال العباد مخلوقة[١].

وقد نقل الحافظ أبو القاسم هبة الله اللالكائي إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم مِن علماء الأُمَّة على أَنَّ أَفعال العباد كلها مخلوقة لله -عَزَّوَجَلَّ- طاعاتها ومعاصيها.

ومِمَّا رُوى عنهم ذلك مِن الصحابة الكرام: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعائشة، وعبد الله بن الزبير، وأُبيّ بن كعب، وحذيفة بن اليمان، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وغيرهم -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ- جميعاً.

ومِمَّن روي عنهم ذلك مِن التابعين: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسليمان بن يسار، وكعب الأحبار، وعمر بن عبد العزيز، وعلي بن الحسين، والحسن بن محمد بن الحنفيَّة، ووهب بن منبه، وعطاء وطاووس ومجاهد ومحمد بن سيرين وسعيد بن جبير وغيرهم.

ثُمَّ ذكر جمع كبير من علماء الأمة وفقهاء الأمصار، ومنهم: سفيان بن عُيينة، وسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأبو حنيفة النعمان، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

ومِن القرَّاء والأُدباء: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وأبو عمرو الشيباني والأصمعي.

---

(١) المرجع السابق: خلق أفعال العباد، ٢ / ٧٠، رقم ١٣٢.

ثُمَّ قال اللالكائي بعد ذلك: وهو مذهب أهل السنَّة والجماعة يتوارثونه خلفاً عن سلف مِن لدن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بلا شك ولا ريب(١).

قال الإمام أبو عثمان إسماعيل الصابوني: ((ومِن قول السلف في أكساب العباد إنها مخلوقة لله تعالى، لا يمترون فيه، ولا يعدون من أهل الهدى ودين الحق مَن ينكر هذا القول وينفيه))(٢).

وقال الإمام ابن تيميَّة: ((أَفْعَالُ الْعِبَادِ " مَخْلُوقَةٌ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَائِرُ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ: الْإِمَامُ أَحْمَد وَمَنْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ قَالَ: إنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: إنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ وَقَالَ يَحْيَى بن سَعِيدٍ الْعَطَّارُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ))(٣).

فأهل السنَّة والجماعة ينزهون الله تعالى أن يكون في ملكه ما لم يخلقه ولا يقدر عليه ولا هو واقع تحت مشيئته، وقد قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ﴿ألا له الخلق والأمر﴾، وأنَّ كل أفعال العباد خلق لله تعالى، وأَنَّ أَفعالهم الاختياريَّة كسب من أنفسهم، بمنزلة الأسباب للمسببات، فالعباد لهم قدرة وإرادة ولكنها خَلق لله تعالى داخلة تحت قدرة الله ومشيئته، فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- الذي شاءها وخلقها وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة، قال تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكوير، آية ٢٩]، وقال تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ

---

(١) شرح أُصول اعتقاد أَهل السنَّة والجماعة، تحت عنوان: ((سياق ما فسر مِن الآيات في كتاب الله -عَزَّوَجَلَّ- وما روي مِن سنَّة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في إثبات القدر)) ٣/٥٣٤ . ٥٣٨، لهبة الله اللالكائي.

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص ٢٧٩، للإمام إسماعيل الصابوني .

(٣) مجموع الفتاوى: ٨ / ٤٠٦، للإمام ابن تيميَّة.

وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٨٦]؛ فالمضاف إلى الله هو خلقها، والمضاف إِلى العباد والذي عليه الحمد والذم هو كسبها(١).

وفي هذا البيان لعقيدة أهل السنَّة والجماعة في مسألة خلق الله لأفعال العباد ردٌّ على اعتقاد المعتزلة القدرية، والجبرية الجهميَّة.

فالمعتزلة القدرية النفاة الذين ينكرون عموم المشيئة والخلق ذهبوا إِلى أنَّ أَفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى وإِنما هم خالقون لأفعالهم(٢).

يقول القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي: ((اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله -عَزَّوَجَلَّ- أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا مُحدث سواهم، وأن من قال أن الله -سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ- خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين))(٣).

وذهبت الجبرية الجهميَّة - أتباع الجهم بن صفوان ومَن نحى نحوهم

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ٨ / ٣٨٧. ٣٩٣، وشفاء العليل، ٢ / ٤٦٢، ٤٦٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٨ / ٤٠٦، وشرح الطحاوية، ٢/ ٦٤٠، للقاضي علي بن أبي العز..

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٨/ ٣، وشرح الأصول الخمسة ص ٣٣٢، ٣٣٦ للقاضي عبد الجبار.

وحكى عقيدتهم الإمام أبو الحسن الأشعري، فقال: ((أجمعت المعتزلة على أَنَّ الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي، ولا شيئاً مِن أفعال غيره). انظر: مقالات الإسلاميين، ١ / ٢٩٨.

وقال سيف الدين الآمدي في غاية المرام في علم الكلام، ص ١٨١: ((وأَمَّا المعتزلة فمطبقون على أَنَّ أفعال العباد المختارين مخلوقة لهم وأَنَّها غير داخلة في مقدورات الرب تعالى كما أَنَّ مقدورات الرب غير داخلة في مقدوراتهم).

كجمهور الأشاعرة -: إلى أَنَّ العباد مجبورون على أَعمالهم، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو خالق أَفعال العباد، وأعمالهم إنما تُنسب إليهم مجازاً، وحركتهم واختيارهم كورق الشجر تحركه الرياح، وكحركة الشمس والقمر والأفلاك(١).

قال الجرجاني: ((إنَّ أَفعال العباد الاختياريَّة واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوبً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أَو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له. وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري))(٢).

وأذكر رداً مختصراً على الفريقين من قول الإمام ابن القيم في شرحه لقوله تعالى ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة المائدة: الآية ١٤]، وقوله تعالى ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة المائدة: الآية ٦٤].، فقال رحمه الله تعالى: ((وهذا الإغراء والإلقاء محض فعله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- والتعادي والتباغض أثره وهو محض فعلهم وأصل

(١) انظر: الفرق بين الفرق، ص ٢١١، لعبد القاهر البغدادي، والملل والنحل، ١ / ٩٨، للشهرستاني، وشرح العقيدة الطحاوية، ٢ / ٦٣٩ للقاضي علي بن أبي العز .

(٢) انظر: شرح المواقف، قسم الإلهيَّات، في المرصد السادس منه: في أفعاله تعالى، في المقصد الأول منه: في أفعاله تعالى وأفعال العباد، ٨ / ١٦٣، للشريف الجرجاني.
يقول الآمدي في كتابه غاية المرام، ص ١٨٢ .بعد ذكر أكثر من قول في المذهب الأشعري. ((وذهب مَن عدا هؤلاء مِن أهل الحق إلى أَنَّ أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب وإلى الله تعالى بالخلق والاختراع، وأَنَّه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أَصلاً)). وانظر: الملل والنحل، ١ / ١٠٩. ١١٢ للشهرستاني .

ضلال القدرية والجبرية من عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- وفعل العبد فالجبرية جعلوا التعادي والتباغض فعل الرب دون المتعاديين والمتباغضين والقدرية جعلوا ذلك محض فعلهم الذي لا صنع لله فيه ولا قدرة ولا مشيئة وأهل الصراط السوي جعلوا ذلك فعلهم وهو أثر فعل الله وقدرته ومشيئته كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكم في البَرِّ والبَحْرِ﴾ [سورة يونس: الآية ٢٢] فالتسيير فعله والسير فعل العباد وهو أثر التسيير وكذلك الهدى والإضلال فعله والاهتداء والضلال أثر فعله وهما أفعالنا القائمة بنا فهو الهادي والعبد المهتدي وهو الذي يضل من يشاء والعبد الضال وهذا حقيقة وهذا حقيقة والطائفتان عن الصراط المستقيم ناكبتان))[(١)].

وقال الإمام ابن تيميَّة في العقيدة الواسطيَّة فقال: ((والعباد فاعلون حقيقية، والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم كما قال تعالى ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[(٢)] وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((مجوس هذه الأمة)[(٣)]،

---

(١) شفاء العليل، ٢ / ٤٨٧. ٤٨٨.

(٢) سورة التكوير: الآيتان ٢٨، ٢٩.

(٣) كما في الحديث: (القدريّة مَجوس هذِهِ الأمّة) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، ٤ / ٢٢، رقم ٤٦٩١، وحسّنه الألباني في ظِلال الجنة تخريج أحاديث كتاب السنة لابن أبي عاصم رقم ٣٣٨، ص ١٥٠، ورقم ٣٤٢، ص ١٥١.

قال القاضي ابن أبي العز في شرح الطحاوية معلقاً على هذا الحديث: (وَالْقَدَرِيَّةُ نُفَاةُ الْقَدَرِ جَعَلُوا الْعِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ الله تَعَالَى. وَلِهَذَا كَانُوا مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، بَلْ أَرْدَأَ مِنَ الْمَجُوسِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَجُوسَ أَثْبَتُوا خَالِقَيْنِ، وَهُمْ أَثْبَتُوا خَالِقِينَ! !) ٢ / ٦٤٠.

ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها))[١].

(١) العقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ محمد خليل الهراس، ص ١٠١.
راجع الرد بشكل تفصيلي على الطائفتين . القدرية والجبرية . في مسألة خلق الله لأفعال العباد، إلى كل من: مجموع فتاوى الإمام ابن تيميَّة ٨ / ٣٨٦ . ٤٠٨، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ٢ / ٤٤٩ ـ ٥١٣ (الباب الثالث عشر: في ذكر المرتبة الرابعة مِن مراتب القضاء والقدر وهي مرتبة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها) للإمام ابن القيم الجوزية .

المسألة العاشرة

أن التدبير والتأثير في هذا الكون لله وحده لا شريك له.

قوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ مُسْتَأْنَفٌ اسْتِئْنَافَ التَّذْيِيلِ لبداية الآية مِن قوله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾[١] فَالْخَلْقُ: إِيجَادُ الْمَوْجُودَاتِ، وخَلقُ المخلوقات، وَالْأَمْرُ: تَسْخِيرُهَا لِلْعَمَلِ الَّذِي خُلِقَتْ لِأَجْلِهِ، فَهُوَ الَّذِي دَبَّرَهَا وَصَرَّفَهَا عَلَى حَسَبِ إِرَادَتِهِ لَا أَحَدَ غَيْرُهُ[٢].

قال الحافظ ابن كثير: ((﴿يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ ، أَيِ: الْجَمِيعُ تَحْتَ قَهْرِهِ وَتَسْخِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ; وَلِهَذَا قَالَ مُنَبِّهًا ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾أَيْ: لَهُ الْمُلْكُ وَالتَّصَرُّفُ))[٣].

فله -عَزَّوَجَلَّ- الخلق والأمر لا شريك له، هو الخالقُ لهذا الكون والآمرُ فيه والسلطانُ عليه والْمُسيّرُ له والْمُدبّرُ لبقائِهِ لا إله إلا هو الحيُّ القيّوم[٤]، قال ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ-: لَا يُشْرِكُهُ فِي تَدْبِيرِ خَلْقِهِ أَحَدٌ[٥]، وقَالَ مُجَاهِدٌ: يَقْضِيهِ وَيُقَدِّرُهُ وَحْدَهُ[٦]، -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- ((مُدَبِّرًا للأمور، وقَاضِيًا في خلقِه ما أحبّ، لا

---

(١) وهي الآية ٥٤ من سورة الأعراف، قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

(٢) انظر: التحرير والتنوير، ٨ / ١٦٩ لابن عاشور، وروح المعاني، ٩ / ١٤٧، لشهاب الدّين الألوسي، محاسن التأويل، ٧/ ٢٧٥١، لمحمد جمال الدّين القاسمي.

(٣) تفسير القرآن العظيم، ٢ / ٢٠٥، للحافظ ابن كثير.

(٤) زهرة التفاسير، ص ٢٨٦٥، لمحمد أبو زهرة.

(٥) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ١٠ / ٤٥١، ٤٥٢.

(٦) أخرجه ابن جرير في التفسير، ١٢ / ١١٤، ١١٥.

يُضادُّه في قَضائِه أحدٌ، ولا يَتَعقَّبُ تدبيرَهُ مُتَعَقِّبٌ، ولا يدخلُ أُمورَه خَلَلٌ))[١].

وروى الإمامُ ابْنُ جَرِيرٍ الطبري بسنده حديثاً مرفوعاً إلى رسولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وفيه: ((وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الله جَعَلَ لِلْعِبَادِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْئًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ الله عَلَى أَنْبِيَائِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾))[٢].

يقول ابن عاشور: ((والتَّعْرِيفُ في الخَلْقِ والأمْرِ تَعْرِيفُ الجِنْسِ، فَتُفِيدُ الجُمْلَةُ قَصْرَ جِنْسِ الخَلْقِ وجِنْسِ الأمْرِ عَلى الكَوْنِ في مُلْكِ الله تَعالى، فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ شَيْءٌ مِن هَذا الجِنْسِ، وهو قَصْرٌ إضافِيٌّ مَعْناهُ: لَيْسَ لِآلِهَتِهِمْ شَيْءٌ مِنَ الخَلْقِ ولا مِنَ الأمْرِ)[٣] و ((واللّامُ الجارَّةُ لِضَمِيرِ الجَلالَةِ لامُ المِلْكِ. وتَقْدِيمُ المُسْنَدِ هُنا لِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنِدِ إلَيْهِ))[٤]﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ فتقديمُ الجارِّ والمجرورِ لَهُ هنا؛ لتخصيصِه تَعالَى بالخَلْقِ والأَمْر، لذا يقول القاسمي: و((فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا الله -عَزَّوَجَلَّ-، أَيْ لِلْحَصْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ، فَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ إِنَّ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوَاكِبِ تَأْثِيرَاتٍ فِي هَذَا الْعَالَمِ))[٥]، وهذه عقيدة الصابئة المشركة، الذين يقولون بتأثير الكواكب والأجرام السماوية على الحوادث الأرضية، فهم - كما يقول الإمام ابن القيم - ((يُعَظِّمُونَ الكواكب السبعة والبروج الإثني عشر ويُصوِّرونها في هياكلهم.

---

(١) تفسير الطبري (جامع البيان عن لتأويل آي القرآن)، ١٢ / ١١٣، ١١٤.

(٢) أخرجه ابن جرير في التفسير ١٠/ ٢٤٧. وقال محققو تفسير الحافظ ابن كثير: ((إسناده هالك))، ٦/ ٣٢٠.

(٣) تفسير التحرير والتنوير، ٨ / ١٦٩ لابن عاشور.

(٤) المرجع السابق، ٨ / ١٦٩، لابن عاشور.

(٥) محاسن التأويل، ٧/ ٢٧٥١، لمحمد جمال الدِّن القاسمي.

ولتلك الكواكب عندهم هياكل مخصوصة، وهي الْمُتَعَبَّداتُ الكبار كالكنائس للنصارى والْبِيَعِ لليهود. فلهم هيكلٌ كبير للشمس وهيكلٌ للقمر وهيكل للزُّهرة وهيكل للمشتري وهيكل للمريخ وهيكل لعطارِد وهيكل لِزُحَل وهيكل للعلة الأولى. ولهذه الكواكب عندهم عباداتٌ ودعوات مخصوصة. ويصورونها في تلك الهياكل ويتخذون لها أصناماً تخصُّها ويقرِّبون لها القرابين))[١].

وفي الآية ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ - أَيضاً - رد على الصوفيَّة الذين ذهبوا إِلى أَن لأوليائهم تصرفات في هذه الحياة الدنيا وبعد الممات، وأنَّ الله قد أعطى الأولياء الدرجة الكونية، وهي: لغة كن فيكون[٢].

يقول الشعراني عن شمس الدين الحنفي المصري [ت ٨٤٧ هـ]: ((وهو أحد مَن أَظهره الله تعالى إِلى الوجود، وصرفه في الكون، ومكنه في الأحوال، وأنطقه بالمغيبات، وخرق له العوائد، وقلب له الأعيان، وأَظهر على يديه العجائب))[٣].

وفي عقيدتهم أنَّ حفظ الوجود إنما يتم بواسطة أوليائهم، وأن أوليائه هم الرواسي التي تحفظ الأرض[٤]، ومن أقوالهم في ذلك، ما قاله مؤسس الطريقة التيجانية أبو العباس أحمد التيجاني [ت ١٢٣٠هـ]: ((إِن نسبة القطب إِلى الوجود كنسبة الروح للجسد، فلو زالت روحانيته مِن الوجود

(١) إِغاثة اللهفان في مكايد الشيطان، ٢ / ٣٦٠، للإمام ابن القيم. وفي بيان عقيدتهم في تأثير تلك الكواكب على الكون، انظر: الملل والنحل، ٣١٠/٢، لأبي الفتح محمد الشهرستاني.

(٢) جواهر المعاني وفيض الأماني، ٢ / ٧٦، ٧٧، لأبي العباس التجاني.

(٣) تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي، ١ / ١٣٦، محمد أحمد لوح.

(٤) المرجع السابق، تقديس الأشخاص، ١ / ١٧٤، ١٧٥.

لانعدم الوجود كله، وكل خواص الوجود بأسرها على التآمها وافتراقها وعمومها وخصوصها وإطلاقها وتقييدها كلها لا تلازم ذوات الوجود إلا بوجود روحانية القطب فيها، فإذا أزال القطب روحانيته عنها انهدم الوجود كله وصار ميتاً))[١].

والقطب عندهم، هو: سيد الوجود في كل عصر[٢]، ومِمَّا جاء في وصفه عندهم أَنَّ ((الوجود كله عائش تحت ظله ولو زالت ظليته لانمحق الوجود كله في أسرع مِن طرف العين))[٣].

وقد نسبوا إلى أوليائهم كثيراً من خصائص الربوبيَّة.

كما أنَّ في عقيدتهم جواز الاستغاثة بأوليائهم وطلب المدد منهم، فيرون أنهم قادرون على قضاء الحوائج الدنيويَّة والأخرويَّة، كإنزال الرزق وإنزال المطر وهداية القلوب وغفران الذنوب ودخول الجنَّة، وغيرها[٤]. وعقائدهم هذه أوقعتهم في أنواع الشرك في الربوبيَّة والألوهيَّة.

كما أن في الآية الكريمة ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ ردٌّ على الملاحدة.

والإلحاد مدارسه متعدِّدة منها القديم كالدهريَّة[٥] والطبعيين[٦]، ومنها

---

(١) جواهر المعاني، ١ / ٢٧٦.

(٢) شبهات التصوف، ص ١٤٨، عمر عبد العزيز قريشي.

(٣) تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي، ١ / ١٧٣.

(٤) انظر: تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي، ١ / ٣٤٤، ٣٤٥، و ٢/ ٢٠٠ـ٢٠٢ .

(٥) وهم الذين قال الله تعالى فيهم ﴿قَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ سورة الجاثية ٢٤، أخرج ابن جرير الطبري بسنده إلى أبي هريرة، عن النبيّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال: (كانَ أهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: إنَّمَا يُهْلِكُنَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَهُوَ الَّذِي يُهْلِكُنَا وَيُمِيتُنَا وَيُحْيِينا) انظر: تفسير الإمام ابن جرير =

الحديث كالشيوعيَّة[١] والوجوديَّة الإلحاديَّة[٢].

والإلحاد بكل مدارسه يجمعهم إنكار وجود الله تعالى، وأَنَّه ليس له في هذه الحياة لا خلق ولا تدبير ولا تصريف ولا أمر. وليس لهؤلاء الملاحدة مِن علم يتكلمون به إنما هو الظن والتوهم والتخيّل كما قال تعالى ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [سورة الجاثية، آية ٢٤].

الطبري، ٢١ / ٩٧.

٦) وهم الذين ينسبون وجود الأشياء إلى الطبيعة، وينكرون وجود الخالق. وهم مختلفون في تحديد مفهوم الطبيعة. انظر في تفصيل أقوالهم إلى: الوجود الحق، ص ٥٤، ٥٥، حسن هويدي، الإسلام والمذاهب الفلسفيَّة المعاصرة، ص ١٣٨، د. مصطفى حلمي .

(١) مِن اعتقاد الشيوعيَّة الإلحاديَّة: إنكار وجود الله تعالى، وإنكار كل الغيبيات، وأزليَّة المادة وأبديتها، والتطور الذاتي أو النشوء الذاتي للمادة والحياة، وأن هذه المادة عديمة الوعي والإرادة والتدبير، وليس وراءها عقل يُدبرها، ولا إرادة تهيمن عليها وتسيرها، ولا قصد يوجه مسيرتها. انظر: أَطلس الفلسفة، ص ١٦٩ . ١٧١، ترجمة د. جورج كتورة .

(٢) الوجوديَّة بالمعنى العام: إبراز قيمة الوجود الفردي. وفي بداية ظهورها لم تكن آراؤها ملزمة للإلحاد بالله، حتى ظهر بعض أتباعها كمارتن هيدجر [ألماني ولد عام ١٨٨٩ م]، وجان بول سارتر [فرنسي يهودي ولد عام ١٩٠٥ م] أبرزوا مسألة الإلحاد وإنكار وجود الله في أقوالهم، يقول هيدجر: ((لا نرى فوقنا أيَّة قوة عليا تعيننا على التحكم في مصيرنا)، ويقول سارتر: ((أما نحن فإننا قد قوضنا الله)). انظر : أطلس الفسلفة ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٩ ، ترجمة د. جورج كتورة ، والإسلام والمذاهب الفلسفيَّة المعاصرة، ص ١٥٥ ـ ١٦٤، د. مصطفى حلمي .

المسألة الحادية عشر

ليس لأحد الحق في الاعتراض على الله تعالى

خلق الله العباد لعبادته وحده لا شريك له، فقد قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات، آية ٥٦].

والعبودية تتضمن الخضوع لله تعالى والذُّل له والاستسلام لأوامره وأحكامه وأقداره وأفعاله(١)، والاعتراض على الله تعالى مناف لعبوديَّته، أَمَّا التسليم له -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فهو مِن أُصول الإسلام، وأساسيَّات هذا الدِّين الذي لا يقوم إلا بها، يقول الإمام الزهري: ((مِن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم))(٢)، ولا تثبت قدم الإسلام إلاَّ على ظهر التسليم والاستسلام(٣).

وليس للمعترضين وجه عقلي صحيح في اعتراضهم على الله تعالى، حيث أَنَّه ليس لهم شيء من الخلق والأمر، فهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- الخالق لكل شيء والآمر والناهي، فيفعل ما يشاء ويحكم ما يُريد(٤).

قال ابن حجر الهيتمي: ((وغفلوا عن أن الله تعالى حد لنا حدوداً، ونهانا عن مجاوزتها، فوجب علينا امتثال ذلك لأن حدود الله تعالى لا تقابل بقضية رأي ولا عقل، بل يجب قبولها سواء أفهمنا لها معنى مناسباً أو لا، إذ هذا هو

---

(١) العبودية، ص ٢٦، للإمام ابن تيميَّة.

(٢) أخرجهُ البخاري معلقا بصيغة الجزم (٦/ ٢٧٣٧)، ووصله الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١١/٢)، وانظر: تغليق التعليق (٣٦٦/٥).

(٣) العقيدة الطحاوية، ص ٢٠١.

(٤) انظر: تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، ٢ / ٢١٠، وتفسير ابن عادل الحنبلي (اللباب في علوم الكتاب)، ٩ / ١٤٢.

شأن التكليف والتعبد، والعبد الضعيف العاجز القاصر الفهم والعقل والرأي يتعين عليه الاستسلام لأوامر سيده القوي القادر العليم الحكيم الرحمن الرحيم المنتقم الجبار العزيز القهار، ومتى حكم عقله، وعارض به أمر سيده انتقم منه وأهلكه بعذابه الشديد ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [سورة البروج، آية ١٢] ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [سورة الفجر، آية ١٤]))[١].

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: ((الأحكام التي شرعها الله لعباده وبينها في كتابه الكريم، أو على لسان رسوله الأمين عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم، كأحكام المواريث والصلوات الخمس والزكاة والصيام ونحو ذلك مما أوضحه الله لعباده وأجمعت عليه الأمة، ليس لأحد الاعتراض عليها ولا تغييرها، لأنه تشريع محكم للأمة في زمان النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وبعده إلى قيام الساعة، ومن ذلك: تفضيل الذكر على الأنثى من الأولاد، وأولاد البنين، والإخوة للأبوين وللأب، لأن الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- قد أوضحه في كتابه وأجمع عليه علماء المسلمين، فالواجب العمل بذلك عن اعتقاد وإيمان، ومن زعم أن الأصلح خلافه فهو كافر، وهكذا من أجاز مخالفته يعتبر كافراً؛ لأنه معترض على الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وعلى رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وعلى إجماع الأمَّة))[٢].

والمعارضون لله تعالى في خلقه وأمره كما أنهم يُسقطون الاستدلال بالعقل السليم فهم كذلك يُسقطون الأدلة الشرعية مِن الكتاب والسنَّة، ويزعمون أنها لا تُفيد علماً ولا يقيناً، وأنها مخالفة لما يرونهم هم من المعقولات ويجب عندهم تقديم معقولاتهم عليها[٣].

---

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر، ١ / ٣٢٠، لابن حجر الهيتمي.

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، ٤ / ٤١٥، سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز.

(٣) الصواعق المرسلة، ٣ / ١١٣٠، ١١٣١، لابن القيم. (بتصرف).

وقدوتهم في ذلك بليس اللعين الذي اعترض على الله تعالى في أمره بالسجود لآدم، وجعل ما أمر الله به منافياً ومخالفاً للعقل والحكمة؛ لأنه يرى أَنَّ النار أفضل من الطين، فقَالَ ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [سورة الأعراف، آية ١٢].

لذلك جعل الله تعالى الضلالَ والشقاءَ جزاء المعترضين على أَحكامه وأَقداره ((بمعقول أَو رأي أو حقيقة باطلة أو سياسة ظالمة أَو قياس إبليسي أو خيال فلسفي ونحو ذلك... قال تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾[سورة طه، آية ١٢٤] فوصفه بالعمى الذي هو ضد الهدى وبالمعيشة الضنك التي هي ضد السعادة، فكتاب الله أَوله هداية وآخره سعادة، وكلام المعارضين له بمعقولهم أوله ضلال وآخره شقاوة))[(١)].

والاعتراض على الله تعالى سبب عظيم لنشأت الاعتقادات المخالفة لدين الله تعالى.

ومِن هؤلاء المعترضين على الله تعالى في خلقه وأمره، مَن سلك مسلك الإلحاد[(٢)].

فهؤلاء لجهلهم بحكمة الله في خلقه وأفعاله وأقداره فقد اعترضوا على الله تعالى في بعض مِن ذلك، وأن يكون مبدعاً متقناً حكيماً.

وقد ردَّ عليهم العلماء والباحثون بأمثلة علميَّة عمليَّة مختبريَّة[(٣)]، تجعل

(١) الصواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطلة، ٣ / ١١٢٨، ١١٢٩، لابن القيم.

(٢) حيث أن أصل الإلحاد هو إنكار وجود الله تعالى .

(٣) من هذه الأمثلة :

أ) النظر إلى سير الذرات في أجسام المخلوقات، ودوران الالكترون حول النواة.

=

أرباب العقول يؤمنون بأّن خالق الكون إله عظيم مُبدع متقن حكيم، قال تعالى ﴿صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة النمل، آية ٨٨]، وقال تعالى ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة، آية ١٦٤].

وجهلهم بحكمة الله في بعض أفعاله وأقداره[١] ليس حجة لهم على

=

ب) إسقاط قولهم بأزليَّة الكون، عن طريق القانون الثاني للديناميكا الحراريَّة يتبيَّن أَن للكون بداية مُحكمة. وقد استخدم العلماء هذا القانون لإثبات العناية الإلهيَّة والتدخل الإلهي في حياة المخلوقات [ففي كل جزء مِن مليار جزء من الثانية أي كل فيمتو ثانية تحدث العناية الإلهيَّة وإلا لتوقفت الحياة. فالفيمتو ثانية هي الفترة لحدوث تفاعل كيميائي يمكن رصده]. كما أنه بهذا القانون تمَّ إسقاط فلسفات وثنية مثل الهندوسيَّة والبوذية والديانة الصينية التقليدية ((حيث تقوم هذه الديانات الوثنيَّة على فرضية دوران الزمان، أي أن الزمان يسير في دورات، حيث يعيد الزمان نفسه كل بضعة ملايين من السنين، لكن هذا القانون ينسف هذه الفرضية الوثنية، حيث يقرر هذا القانون أن الزمن يسير بطريقة خطية Linear وليس بطريقة دورية Cyclic فيستحيل أن تنتقل الحرارة مِن جسم بارد إلى جسم أسخن.

ج) التلقيح لبعض الزهور مثل زهرة الأوركيدا، والزهور التي بلا رحيق جاذب للحشرات. انظر: الإلحاد يُسمِّم كل شيء، ص١٥، ٧٧. ٨٣، ٩٧. ١٠٣، ١١٢. ١١٧، ١٦٥. ١٧٧، د. هيثم طلعت، وميليشيا الإلحاد، ص ٨٨، ٩٢، ٩٥، ٩٦، عبد الله العجيري

(١) ويضربون على ذلك أمثله، مثل وجود التشوهات الخِلْقية والأمراض المهلكة والمجاعات في العالم، وغيرها من الشبهات المنتشرة في المواقع الإلكترونيَّة المختصة بالشبه الإلحاديَّة.

الاعتراض على الله تعالى، فإنَّه مِن البديهيات أَنَّ الإِنسان العاقل الاختياري لا يعقل أن يفعل الفعل لا لغاية ولا لغرض فكيف بربِّ الأرض والسماء، والقاعدة المنطقيَّة المستقرة في أذهان العقلاء تقول ((أَنَّ عدم العلم لا يعني العِلم بالعدم)[١]، فعدم علم الإنسان بحكمة الله في أفعاله وأقداره لا يقتضي عدم وجود الحكمة عل وجه الحقيقة.

فاعتراضات أولئك على الحق -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- ((قائمة على خيالات لا حقائق، وفروض لا رصد، واحتمالات لا ثوابت)[٢].

كما أَنَّ كلّ مَن قدَّم العقل على النقل [النص الشرعي الصحيح][٣] هو مِمَّن اعترض على الله تعالى، وذلك منشأ الضلال والبدع[٤].

قال الإمام ابن تيميَّة: ((معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها، هو من فعل المكذبين للرسل، بل هو جماع كل كفر، كما قال الشهرستاني في أول كتابه المعروف بالملل والنحل ما معناه: " أصل كل شر هو من معارضة النص بالرأي، وتقديم الهوى على الشرع ". وهو كما قال، فإن الله أرسل رسله، وأنزل كتبه، وبين أن المتبعين لما أنزل هم أهل الهدى والفلاح،

(١) انظر: الرد على المنطقيين، ص ١٠٠، الإمام ابن تيميَّة .

(٢) الإلحاد يُسمِّم كل شيء، ص ١٧٦، وميليشيا الإلحاد، ص ٩٠ .

(٣) وتقديم العقل على النقل بدعة قديمة حديثة. هي قديمة لأَنها ظهرت على يد الجهميَّة والمعتزلة ومَن تبعهم من متكلِّمي الأشاعرة والماتريدية ومَن نحى نحوهم ، وهي حديثة فيما يظهر منها في هذا الزمان على يد أصحاب الاتجاه العقلاني، الذين يقومون بتفسير النصوص الشرعيَّة وفق مقتضيات الفلسفة البشريَّة، والتوفيق بين نصوص الشرع وبين الحضارة الغربية . وقد تبنَّى هذا الاتجاه تعظيم العقل وتحكيمه وتقديمه على النَّص الشرعي .

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ١/ ٢٠٨، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/ ٧١.

والمعرضين عن ذلك هم أهل الشقاء والضلال....

ومعلوم أن الكلام الذي جاءت به الرسل عن الله نوعان: إما إنشاء وإما خبر. والإنشاء يتضمن الأمر والنهي والإباحة. فأصل السعادة تصديق خبره، وطاعة أمره. وأصل الشقاوة معارضة خبره وأمره بالرأي، والهوى وهذا هو معارضة النص بالرأي وتقديم الهوى على الشرع ....

والمقصود هنا أن معارضة أقوال الرسل بأقوال غيرهم من فعل الكفار كما قال تعالى ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ الله إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة غافر، آية ٤] ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [سورة غافر، آية ٥].

ومن المعلوم أن كل من عارض القرآن، وجادل في ذلك بعقله ورأيه، فهو داخل في ذلك، وإن لم يزعم تقديم كلامه على كلام الله ورسوله، بل إذا قال ما يوجب المرية والشك في كلام الله، فقد دخل في ذلك، فكيف بمن يزعم أن ما يقوله بعقله ورأيه مقدم على نصوص الكتاب والسنة)[1].

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٥ / ٢٠٤. ٢٠٦.

الفصل الرابع

مسائل متعلِّقة بتوحيد الألوهيَّة

المسألة الثانية عشر

أَنَّ الله تعالى متفرِّد بالتشريع

فالمتفرِّد بالتشريع هو الله جلَّ جلاله وحده لا شريك له ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾، فبما أَنَّه هو الخالق لكل هذه الكائنات، والمالك لها، والْمُدبِّر لشؤونها، وخلق الإنسان وصوَّره، واستخلفه في الأرض، وهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- أعلم بِما يُصلِح لعباده مِن أنفسهم، فلا أحد أَدرى بالإنسان مِن خالقه ومنشئه، فله الحق وحده أن يأمرهم وينهاهم، ويقول لعباده المكلفين: افعلوا أو لا تفعلوا ((يأمرَهم ويحكُمَ فيهم بما يشاء)[١]، يقول القرطبي: ((فلَهُ الخلقُ وله الأمرُ، خلَقَهم وأَمَرهم بما أَحبَّ، وهذا الأمرُ يقتضي النهي)[٢]، ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٥٤]، وغيرُ الله تعالى لا يصلح أن يكون له الأمر؛ لأَنَّ هذا الغير ((لم يخلق، ولم يُوجِد، ولم يُنعم، وهو أجهل مِن أَن يعرف خفايا نفسه وما يصلحها، فضلاً عن أَن يصلح الخلق جميعاً، كما أَنه يتأثر بكل ما يرد على ذهنه أَو عقله مِن شبهة أَو شهوة. وما مِن أحد مِن بني آدم إِلا وهذه حاله. وتعيين مَن يشرع لهم منهم تحكُّم قائم على جهل، بل لا يقوم على برهان صحيح وحجة قاضية. فلا شرع إِلا لله، ولا حكم لسواه))[٣].

وتكثرُ في القرآن الكريم أدلة تُثبت وحدانيَّة الله تعالى في الخلق والملك

---

(١) فتح الرحمن في تفسير القرآن، ٢ / ٥٣١، للقاضي مُجير الدِّين العليمي المقدسي.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ٩ / ٢٤٢.

(٣) المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص ١٣٣، د. إبراهيم البريكان.

والتدبير كقوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٠٢]، وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٨٩]، وقوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان: آية ٢]، وقوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [سورة يونس: آية ٣].

وكذلك فيه أدلة تثبت أحقيَّة الله تعالى وحده في الأمر والنهي، أي أنَّه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- متفرّد بالتشريع، كقوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف: آية ٥٤]، وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة المائدة: آية ١]، وقال ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: آية ٩٠].

لذا فإنَّ مَن آمن بتفرُّد الله تعالى بالتشريع - فإنَّه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- (له الأمر) - وآمن بأنَّ الله تعالى له الخلق والملك والتدبير، فقد أقرَّ بوحدانيَّة الله تعالى واستسلم له باطناً وانقاد له باطناً، وهذا مقتضى معاني التوحيد بنوعيه (توحيد المعرفة والإثبات وتوحيد الطلب والقصد).

فمِمَّا يقتضيه توحيد المعرفة والإثبات؛ توحيد الله بأفعاله، وإفراده بالسيادة والتدبير كإفراده بالخلق والملك.

ومقتضى توحيد الطلب والقصد؛ إفراد الله بأفعال العباد، وإفراده تعالى بالطاعة في ما أمر به أو نهى عنه.

وهذا هو حقيقة الإيمان بالله تعالى، يقول الإمام محمد بن نصر

المروزي: ((الإيمان: أن تؤمن بالله: أن توحِّده، وتصدق به بالقلب واللسان، وتخضع له، ولأمره، بإعطاء العزم لِلأداء لِما أَمر، مجانباً للاستنكاب، والاستكبار، والمعاندة، فإذا فعلتَ ذلك لزمت محابه، واجتنبت مساخطه))(١).

وعدم التسليم والإيمان بتفرُّد الله تعالى بالتشريع خطير جداً على عقيدة مَن ذهب إلى ذلك، ومنها:

١) أَنَّه إعراض عن أمر الله الديني الشرعي التكليفي، وهذا يُنافي القبول والانقياد لتفرُّد الله بالألوهيَّة، فالقبول والانقياد شرطان مِن شروط شهادة لا إله إلا الله(٢).

فالقبول: وهو انصياع القلب وخضوعه لما جاء عن الله تعالى ورسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خضوعاً مستلزماً لطاعة الله -عَزَّوَجَلَّ- وعبادته، وهو المعنى المضاد للرد والاستكبار، قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٣٦].

أَمَّا الانقياد: فهو انصياع الجوارح لشريعة الله تعالى؛ بمعنى أن يكون المسلم عاملاً بما أَمر الله تعالى به، منتهياً عمَّا نهى الله عنه، وهو المعنى المنافي

---

(١) تعظيم قدر الصلاة، ١ / ٣٩٢، للإمام محمد بن نصر المروزي.

(٢) شروط شهادة لا إله إلا الله سبعة، يقول العلامة حافظ حكمي في معارج القبول، ٢ / ٤١٨:

وبشروط سبعة قد قُيِّدت وفي نصوص الوحي حقاً وردت
فإنَّه لم ينفع قائلها بالنطق إلا حيث يستكملها
العلم واليقين والقبول والانقياد فادر ما أَقول
والصدق والإخلاص والمحبة وفقك الله لِما أَحبّه

للترك، قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة الأحقاف: آية ١٦].

٢) أَنَّه يؤدِّي إِلى التسليم بِمُشرِّعٍ غيرِ الله، وأَنَّ له دون الله تعالى الأمر، أَو أَنَّه مشارك لله في ذلك، وهذا مِن أَنواع الشرك الأكبر، والذي يُسمِّيه العلماء بشرك الطاعة؛ لأَنَّ الطاعة تتضمَّن معنى الذل والخضوع اللذان هما أَصل معنى العبادة، وهذا حق لله تعالى وحده لا شريك له. كما أَنَّ فيه تسوية غير الله بالله تعالى فيما هو مِن خصائص الله تعالى، وهو أمره الشرعي للمكلَّفين مِن عباده بطلب الفعل وهو الأمر اصطلاحاً[١]، وطلب الترك، وهو النهي اصطلاحاً[٢]، وهما التشريع، وقد خصَّه الله لنفسه دون خلقه وبيَّن أَنَّه مالكه فقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿ألا له الخلق والأمر﴾[٣]، لذلك لما دخل عَدِيُّ بن حاتم الطائي - عندما كان نصرانياً - على رسول الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- وهو يقرأ قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة: آية ٣١]، قالَ له: إِنَّا لسنا نعبدُهم، فردَّ عليه رسولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- مُبيِّناً له وجه عبوديتهم في هذا

---

(١) الأمر اصطلاحاً: استدعاء الفعل بالقول على جهة الاستعلاء. انظر: شرح مختصر الروضة، ٢ /٣٤٧، لنجم الدِّين سليمان الطوفي، والجامع لمسائل أصول الفقه، ص ٢١٦، للدكتور عبد الكرين النَّملة.

(٢) النهي اصطلاحاً: استدعاء ترك الفعل بالقول على جهة الاستعلاء. انظر: الجامع لمسائل أصول الفقه، ص٢٣٥، للدكتور عبد الكرين النَّملة، وشرح مختصر الروضة، ٢ /٤٢٩، لنجم الدِّين سليمان الطوفي؛ وعبارة: ((اقتضاء كف على جهة الاستعلاء). قال: ((خرج عنه الأمر، لأَنَّه اقتضاء فعل)).

(٣) المدخل لدراسة العقيدة الإسلاميّة، ص ١٣٣ للدكتور إبراهيم البريكان. بتصرف.

المسألة بأنَّه تغيير ما جاء مِن عند الله مِن الأوامر والنواهي، فقال: ((أليس يحرِّمون ما أحلَّ الله فتحرِّمونه، ويحلُّون ما حرَّم الله فتحلُّونه؟ قال: قلت: بلى! قال: فتلك عبادتهم))[١].

وقد حذَّر الله -عَزَّوَجَلَّ- مِن صِرْفِ أَمر الطاعة والاتباع لغيره تعالى في آيات كثيرة، منها:

قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٠٠].

وقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٤٩].

وقوله تعالى ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام: آية ١٢١]، قال الحافظ ابن كثير: ((﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ أي: حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره، فقدمتم عليه غيره فهذا هو الشرك، كما قال تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة: آية ٣١]))[٢].

وقوله تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الأعراف: آية ٣].

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسير سورة التوبة، ١١ / ٤١٦. ٤١٨، والترمذي في تفسير القرآن الكريم، باب "ومن سورة التوبة"، ٥ / ٢٥٩، رقم ٣٠٩٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم، ٢ / ١٥٩، للحافظ اسماعيل بن كثير.

ففي الآية الكريمة أَمر الله -عَزَّوَجَلَّ- عِباده المؤمنين أن يتبعوا ما شرعه في القرآن والسنَّة، وأَن يحلوا حلاله، ويحرموا حرامه، ويمتثلوا أوامره، ويجتنبوا نواهيه؛ ((لأن الذي أنزل عليكم هذه الشريعة هو ربكم الذي هو خالقكم ومربيكم ومدبر أموركم والعليم بما فيه مصلحتكم، وحذار من أن تتركوا شريعة الإسلام التي تدعوكم إلى إفراد الله بالعبودية، وتتخذوا معه شركاء يزينون لكم الأباطيل، ويصرفونكم عن دينه القويم فالآية الكريمة كلام مستأنف خوطب به كافة المكلفين لحضهم على إفراد الله بالعبودية، ونهيهم عن اتباع أحد من الخلق فيما يتعلق بالأمور الدينية التي وضحتها الشريعة الإسلامية))[١]، ((ودَلَّت الآيةُ على ترك اتِّباع الآراء مع وجود النص فيه))[٢].

٣) أَنَّه يُسوّغ للخروج عن شريعة الله تعالى التي أَوحى بها إِلى رسوله الأمين محمد -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-، وهذا يؤدِّي إِلى تبديل شرع الله تعالى بشرائع مختلَقَة وضعيَّة.

وهذا الخروج عن أمر الله الديني الشرعي، وتبديله بغيره له آثار تُكدِّر الدنيا وتُضيّع الآخرة، قال تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة النور: آية ٦٣]، فهذه الفتنة وهذا العذاب الأليم في الدنيا والآخرة جزاء المخالفة عن أمر الله تعالى وتبديل شرعه الذي ارتضاه لعباده في هذه الحياة.

ومِن تلك الآثار: الضلال عن الحق، قال تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة: آية ٧٧]، وقال تعالى ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ الله وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ

(١) التفسير الوسيط، ٥ / ٢٤٥، للدكتور محمد سيد طنطاوي.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ٩ / ١٥١.

يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [سورة المائدة: آية ٤٩].

ومِن تلك الآثار - أيضاً - الصدّ عن سبيل الله، قال تعالى ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [سورة الأعراف: آية ٨٦]، أي ((وتصرفون عن دين الله وطاعته من آمن به، وتطلبون لطريقه العوج بإلقاء الشبه أو بوصفها بما ينقصها، مع أنها هي الطريق المستقيم الذي هو أبعد ما يكون عن شائبه الاعوجاج))[(١)].

وقال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [سورة إبراهيم: آية ٣].

وقال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللهِ ثَمَنًا قَلِيلا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة: آية ٩]، أي أَنَّ من الأسباب التي حملت هؤلاء المبدِّلون لشريعة الله، والنابذون لها على هذا الغدر وعلى الفجور والطغيان عند القوة، وعلى المداهنة والمخادعة عند الضعف، هو أنهم استبدلوا شريعة الله المتضمنة لكل خير وفلاح إلى عرض مِن أعراض الدنيا وزخارفها الفانية - وهو حظ عاجل خسيس وثمن قليل[(٢)] لهذا الاستبدال والتحريف الذي وقعوا فيه - فترتَّب على ذلك أَنَّهم صدُّوا أنفسَهم وصدُّوا غيرَهم عن

---

(١) التفسير الوسيط، ٥ / ٣٢١، للدكتور محمد سيد طنطاوي.

(٢) وليس وصف الثمن بالقلة هنا من الأوصاف المخصصة للنكرات. بل هو من الأوصاف اللازمة للثمن المحصل بالآيات. لأن كل ثمن يؤخذ في مقابل آيات الله فهو قليل وإن بلغ ما بلغ من اعراض الدنيا وزينتها. انظر: التفسير الوسيط، ٦ / ٢١٧، للدكتور محمد سيد طنطاوي.

سبيل الله القويم، ((إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) ففيه بيان سوء عاقبتهم، وقبح أعمالهم[١].

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن، ص ٣٣٠، للعلامة عبد الرحمن السعدي، والتفسير الوسيط، ٦ /٢١٧، للدكتور محمد سيد طنطاوي. بتصرُّف.

المسألة الثالثة عشر

وجوب متابعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وطاعته فيما أمر ونهى

وهذه المسألة مبنيَّة على المسألة السابقة، وهي مسألة: إفراد الله -عَزَّوَجَلَّ- بالأمر والتشريع.

قال تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ فكما أنَّ الله تعالى هو المتفرِّد بالخلق والتدبير لهذا الكون، فله وحده تعالى الأمر والتشريع، فيجب على العباد طاعته -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فيما أمر به وشرع.

ومِمَّا أَمر به وشرع وجوب توحيد رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالمتابعة والتسليم له والإذعان والانقياد لكل ما أخبر به عن الله تعالى؛ لذا قال تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الحشر: آية ٧]، فأوجب الله تعالى امتثال ما أَمر به رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والانتهاء عما نهى عنه رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ثُم بيَّن تعالى أَنه شديد العقاب لمن خالف هذا الأمر.

والأدلة على وجوب طاعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ومتابعته كثيرة جداً، منها:

قوله تعالى ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾ [سورة النساء: آية ٨٠] أَنَّ طاعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- طاعة لله تعالى، كما قال تعالى، فبيَّنت الآية الكريمة أنَّ ((كل مَنْ أطاع رسول الله في أوامره ونواهيه ﴿فَقَدْ أَطَاعَ الله﴾ تعالى لكونه لا يأمر ولا ينهى إلا بأمر الله وشرعه ووحيه وتنزيله، وفي هذا عصمة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لأن الله أمر بطاعته مطلقا))[1].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (تفسير السعدي)، ص ١٨٩، للشيخ عبد الرحمن السعدي.

وعن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((مَن أطَاعَنِي فقَدْ أطَاعَ اللَّهَ، ومَن عَصَانِي فقَدْ عَصَى اللَّهَ))(١).

وقوله تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة المائدة: آية ٩٢].

وقوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [سورة الأنفال: آية ٢٠].

وقوله تعالى ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [سورة النور: آية ٥٤].

ففي هذه الآيات الكريمات بيان أَنَّ طاعة الله وطاعة رسوله واحدة، فمن أطاع الله، فقد أطاع الرسول، ومن أطاع الرسول فقد أطاع الله. وذلك شامل للقيام بما أمر الله به ورسوله من الأعمال، والأقوال الظاهرة والباطنة، الواجبة والمستحبة، المتعلقة بحقوق الله وحقوق خلقه والانتهاء عما نهى الله ورسوله عنه كذلك. وهذا الأمر أعم الأوامر، فإنه يدخل فيه كل أمر ونهي، ظاهر وباطن. وأَنَّ طاعته عليه الصلاة والسلام في جميع ما صدر عنه لازمة لمحبة الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- قال تعالى ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: آية ٣١]. ثُمَّ حذَّرنا الله تعالى مِن معصيته ومعصية رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، خاصة ونحن نسمع ما يُتلى علينا مِن كتاب الله وما فيه مِن أوامر ووصايا ونصائح وحجج وبراهين، فإِنَّ في هذه المخالفة الشر العظيم

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب (١٠٩) يُقاتَل مِن وراء الإمام ويُتَّقى به، ٣٤٧/٢رقم ٢٩٥٦، ومسلم في كتاب الإمارة، باب (٨) وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ١٤٦٦/٣ رقم ١٨٣٥.

والخسران المبين. فإن أَبى المرءُ إلا أن يتولَّى عمَّا جاء به الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِن عند الله تعالى، فليعلم أَنَّ المحاسب والمجازي هو الله تعالى وحدَه، وأَمَّا الرسولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فقد أَدَّى وظيفته التي أُرسل بها وهي البلاغ والبيان على وجه الكمال، وعلى مراد الله تعالى؛ لذا قال -عَزَّوَجَلَّ- ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [سورة النور: آية ٥٤].

والأدلة في باب طاعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ووجوب متابعته كثيرة جداً، وقد استدل بها العلماء على وجوب العمل بالسنَّة النبويَّة سواء كانت فعلاً أو قولاً أو تقريراً(١).

يقول محمد الأمين الشنقيطي عند تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا الله إِنَّ الله شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الحشر: آية ٧]: ((إن السنَّة كلها مندرجة تحت هذه الآية الكريمة، أي أَنَّها ملزمة للمسلمين العمل بالسنَّة النبويَّة فيكون الأخذ بالسنَّة أخذاً بكتاب الله ومصداق ذلك في قوله تعالى ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم: الآيتان ٣، و٤]))(٢).

وقال - أَيضاً -: ((الواقِعُ أَنَّ العَمَلَ بِهَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ هو مِن لَوازِمِ نُطْقِ الْمُسْلِمِ بِالشَّهادَتَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلّا اللَّهُ، اعْتِرافٌ لِلَّهِ تَعالى بِالأُلُوهِيَّةِ وبِمُسْتَلْزَماتِها، ومِنها إِرْسالُ الرُّسُلِ إِلى خَلْقِهِ، وإِنْزالُ كُتُبِهِ وقَوْلَهُ:

(١) انظر: أصول مذهب الإمام أحمد، تحت فصل: حجيَّة السنَّة، ص٢٢٣ . ٣٢٢ للدكتور عبد الله التركي، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنَّة والجماعة ١٢٣ . ١٥٩، للدكتور محمد حسين الجيزاني.

(٢) تفسير أضواء البيان: ٨ / ٦١ و ٦٣.

أشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، اعْتِرافٌ بِرِسالَةِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنَ الله لِخَلْقِهِ، وهَذا يَسْتَلْزِمُ الأخْذَ بِكُلِّ ما جاءَ بِهِ هَذا الرَّسُولُ الكَرِيمُ مِنَ الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، ولا يَجُوزُ أنْ يَعْبُدَ الله إلّا بِما جاءَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، ولا يَحِقُّ لَهُ أنْ يَعْصِيَ الله بِما نَهاهُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَهي بِحَقٍّ مُسْتَلْزِمٌ لِلنُّطْقِ بِالشَّهادَتَيْنِ. وَيُؤَيِّدُ هَذا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَإنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى الله والرَّسُولِ إنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ﴾ [سورة النساء: آية ٥٩] فَرَبَطَ مَرَدَّ الخِلافِ إلى الله والرَّسُولِ بِالإيمانِ بِاللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ... فاتَّضَحَ بِهَذا كُلِّهِ أنَّ ما أتانا بِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَهو مِن عِنْدِ اللَّهِ، وأنَّهُ بِمَنزِلَةِ القُرْآنِ في التَّشْرِيعِ، وأنَّ السُّنَّةَ تَسْتَقِلُّ بِالتَّشْرِيعِ... وقَدْ قالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لا أُلْفِيَنَّ أحَدَكم مُتَّكِئًا عَلى أرِيكَةِ أهْلِهِ يَقُولُ: ما وجَدْنا في كِتابِ الله أخَذْناهُ، وما لَمْ نَجِدْهُ في كِتابِ الله تَرَكْناهُ، ألا إنِّي أُوتِيتُ الكِتابَ ومِثْلَهُ مَعَهُ»(١))(٢).

حجيَّة السنَّة:

وتلك النصوص الشرعيَّة التي مرَّت معنا تدل دلالة واضحة وبيّنة على حجيَّة السنَّة النبويَّة في ثبوت الأحكام بها، وأنَّها الأَصل الثاني مِن أُصول التشريع، يجب العمل بها والرجوع إليها، فصاحبها ((عليه أَفضل الصلاة والسلام هو مبلغ رسالة الإسلام عن الله بقوله وفعله وتقريره))(٣).

وقد قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: ((أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ

(١) انظر: إلى سنن أبي داود في كتاب السنَّة، باب (٦) في لزوم السنَّة، ٥ /١٠ .١٢، رقم ٤٦٠٤، و٤٦٠٥، و الترمذي في كتاب العلم، باب (١٠) ما نُهي عنه أَن يُقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلّم، ٣٦/٥ رقم ٢٦٦٣.

(٢) تفسير أضواء البيان، ٨ / ٦٧ و٦٨.

(٣) أُصول مذهب الإمام أحمد، ص ٢٢٣، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.

مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ. وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ)[١].

وقد اتفق السلف على أَنَّ سنَّة النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- يجب اتباعها مطلقاً، لا فرق في ذلك بين السنَّة الموافقة أو السنَّة الْمُبيِّنة للكتاب، وبين السنَّة الزائدة على ما في الكتاب[٢].

ومِمَّا قالَه الإمام الشافعي في هذه المسألة: ((... فأحْكَمَ فرْضَهُ بإلْزامِ خلقِه طاعةَ رسوله، وإعلامِهم أَنها طاعتُه.... وما سنَّ رسولُ الله فيما ليس لله فيه حُكم: فبحُكم الله سنَّهُ، وكذلك أَخبرنا الله في قولِه ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [سورة الشورة، الآيتان ٥٢، ٥٣]. وقد سنَّ رسولُ الله معَ كتاب الله، وسنَّ فيما ليس فيه بعيْنِه نَصُ كِتاب...)[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب (١٠) ما نُهي عنه أَن يُقال عند حديث النبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-، ٥/ ٣٦، ٣٧٧، رقم ٢٦٦٤، وحسَّنَه الألباني في السلسلة الصحيحة، برقم ٢٨٧٠.

وفي رواية ابن ماجة: ((وفي رواية (يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ الله عَزَّ وَجَلَّ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَّا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ) مقدمة سنن ابن ماجة، باب (٢) تعظيم حديث رسول الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- والتغليظ على من عارضه، ١ / ٦، رقم ١٢.

(٢) انظر: الرسالة، ص ٨٥. ٩٢، ١٠٤، للإمام الشافعي، وإعلام الموقعين، ٢ / ٨٩، وفي ٤ / ٨٤، تحت مسألة " السنَّة مع القرآن على ثلاثة أوجه" للإمام ابن القيم، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنَّة والجماعة، ص ١٢٦، للدكتور محمد بن حسين الجيزاني.

(٣) الرسالة مِن ص ٨٥. ٩٢، للإمام الشافعي.

وقال ابن القيم: ((فَأَمَرَ تَعَالَى بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَأَعَادَ الْفِعْلَ إعْلَامًا بِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ تَجِبُ اسْتِقْلَالًا مِنْ غَيْرِ عَرْضِ مَا أَمَرَ بِهِ عَلَى الْكِتَابِ، بَلْ إذَا أَمَرَ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ مَا أَمَرَ بِهِ فِي الْكِتَابِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ، فَإِنَّهُ أُوتِيَ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ))[١].

وقال الشوكاني: ((اعلم أَنه قد اتفق مَن يُعتد به مِن أهل العلم على أَن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأَنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- أَنه قال: " أَلا وإِني أُوتيت القرآن ومثله معه "))[٢].

(١) إعلام الموقعين، ٢ / ٨٩، للإمام ابن القيم.

(٢) إرشاد الفحول، ١ / ١٥٥، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل.

المسألة الرابعة عشر

أَنَّ الشفاعة لله وحدَه لا شريك له

الشفاعة لغة: قال ابن فارس: ((الشين والفاء والعين أصل صحيح يدل على مقارنة الشيئين، والشفع خلاف الوتر))(١). و ((شَفَعَ لِي يَشْفَعُ شَفَاعةً وتَشَفَّعَ: طَلَبَ))(٢).

والشفاعة اصطلاحاً: التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة(٣).

والشفاعة قِسمان: منفيَّة ومُثبتة(٤).

القسم الأول: الشفاعة المنفيَّة، وهي الشفاعة الشركيَّة، والتي يزعمها الكافرون، وقد نفى الله عنهم هذه الشفاعة، وأنها لا تنفعهم، قال تعالى ﴿فَمَا

(١) معجم مقاييس اللغة، ٣ / ٢٠١.

(٢) لسان العرب، ٨ / ١٨٤، لابن منظور.

فالشفع ضمُّ الشيءِ إلى مَثِيله، والشفاعة ضم و تقوية في تحصيل الْمقصود؛ لأنَّ الشافع ينضمُّ إلى المشفوع له فيُعِينه ويُقوّيه في تحصيل مَطلُوبِهِ.

(٣) شرح لمعة الاعتقاد، ص ١٢٨، للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

يقول القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني: ((اعلم أن الشفاعة في أصل اللغة مأخوذة من الشفع الذي هو نقيض الوتر. فكأنَّ صاحب الحاجة بالشفيع صار شفعاً. وأما في الاصطلاح، فهو مسألة الغير أن ينفع غيره أو أن يدفع عنه مضرَّه). شرح الأصول الخمسة، ص ٦٨٨.

مثال جلب المنفعة: شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الجنَّة بدخولها، ومثال دفع المضرَّة: شفاعته عليه الصلاة والسلام لمن استحق النَّار أن لا يدخلها. انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، ١/ ٣٣١، للشيخ ابن عثيمين.

(٤) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، ص ٢٩١ . ٢٩٤، لسليمان بن عبد الله، والسّبْك الفريد شرح كتاب التوحيد، ١ / ٣٣١ . ٣٤١، للشيخ عبد الله بن جبرين.

تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [سورة المدثر، آية ٤٨].

القسم الثاني: الشفاعة المُثبتة، وهي: الشفاعة الشرعيَّة المقبولة، وأثبتها الله للموحدين المؤمنين.

وهذه الشفاعة لا بُدَّ فيها مِن توفُّر شرطين(١):

الأول: الإذن للشافع أَن يشفع، قال تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة، آية ٢٥٥]، وقال تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ [سورة النَّجم، آية ٢٦].

الثاني: الرِّضا عن المشفوع له قال تعالى ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [سورة الأنبياء آية ٢٨].

والله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- له الخلق كله وبيده الأمر كله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، و ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٥٤]، لا شريك له بوجه، هو الذي يتصرف بمشيئته وقدرته؛ لذا فله الشفاعة جميعاً ﴿قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الزمر، آية ٤٤]، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، فلا يملك أحد من المخلوقين الشفاعة بحال، حتى سيد الشفعاء صل الله عليه وسلم يوم القيامة لا يشفع إلا بعد إذن الله تعالى له، قال تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٢٨] فعليه الصلاة والسلام يَخِرُّ ساجداً تحت العرش، ويُفتح عليه بمحامد يحمد الله تعال بها، فيقول الله له: ((يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ

(١) انظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، ١ / ٣٥٥، لعبد الرحمن بن حسن، تحقيق د. الوليد آل فريان، والسّبْك الفريد، ١ / ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، لابن جبرين.

وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَقُولُ يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي)[١].

يقول الإمام ابن تيميَّة: ((فلا يملك مخلوق الشفاعة بحال ولا يتصور أن يكون نبي فمن دونه مالكا لها، بل هذا ممتنع كما يمتنع أن يكون خالقا وربا... ثم قال ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سورة سبأ، آية ٢٣] فنفى نفع الشفاعة إلا لمن استثناه. لم يثبت أن مخلوقا يملك الشفاعة، بل هو - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - له الملك وله الحمد لا شريك له))[٢].

ويقول الآمدي: ((وأما إنكار الشفاعة للمذنبين والعصاة من المسلمين، فذلك إنما هو فرع مذهب أهل الضلال في القول بوجوب الثواب ولزوم العقاب على الله تعالى، وقد بينا ما في ذلك من الخلل وأوضحنا ما فيه من الزلل، فإن الثواب من الله تعالى ليس إلا بفضله والعقاب ليس إلا بعدله، وهو المتحكم بما يشاء في خلقه ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ الله رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، آية ٥٤]))[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب (٣٦) كلام الربِّ عزَّ وجلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ح (٧٥١٠)، ٤ / ٤٠٥، ومسلم في الإيمان، باب (٨٤) أدن أهل الجنَّة منزلة فيها، ح ٣٢٧ (١٩٤)، ١ / ١٨٤.
انظر: مجموع الفتاوى، ١٤ / ٣٨١، ٣٨٢، ٤٠٥، للإمام ابن تيمية، وشرح العقيدة الطحاوية، ١ / ٣٠٠، ٣٠١، للقاضي علي بن أبي العز. [بتصرف].

(٢) مجموع الفتاوى، ١٤ / ٤٠٦، الإمام ابن تيميَّة.

(٣) غاية المرام في علم الكلام، ص ٢٦٥، لأبي الحسن سيف الدين الآمدي

الخاتمة

وبعد الانتهاء مِن هذه الدراسة، أذكر الفوائد المستفادة منها:

١) فرَّقت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ بين الخلق والأمر.

فالخلق هو أثر الأمر الكائن به الخلق، فقد خلق الخلق بأمره الذي هو كلامه وهو غير مخلوق، لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[سورة النحل آية ٤٠]، وقوله تعالى ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [الأعراف آية ٥٤]، ففرَّقَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بَيْنَ الْأَمْرِ بِقَوْلِهِ ﴿كُنْ﴾ وَبَيْنَ الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ ﴿مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ فَجَعَلَ الْأَمْرَ غَيْرَ الْخَلْقِ وَتَسْخِيرُهَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى خَلْقِهَا إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَمْرِهِ.

٢) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق.

فالخلق المخلوق، والأمر كلام الله الذي هو غير مخلوق، والقرآن الكريم مِن كلام الله، قال تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة آية ٦]، أنزله على رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾ [سورة الشورة آية ٥٢]، هو الْقُرْآنَ.

٣) أثبتت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ صفة الحكمة لله تعالى.

فالله -عَزَّوَجَلَّ- خلقه وأمره لحكمة وآية حميدة، وما أمر به أو نهى عنه كان لمصلحة عباده.

وتتجلى حكمته تعالى في أفعاله وأوامره ومخلوقاته؛ لأنه لا يجوز بداهة خلو أفعال الله الحكيم وأوامره من الحكمة، كما أن العقل يشهد بذلك، فالعقل السليم يشهد أن الفاعل المتقن لأفعاله لا تكون أفعاله عبثاً بلا غاية،

بل لا بد أن تكون لغاية باهرة وحكمة ظاهرة.

٤) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أَنَّ الله تعالى متصف بالصفات الفعلية الاختياريَّة.

فسبحانه الخالق الآمر، خالق للأكوان وما كان فيها، وما هو فيها الآن، وما سيحصل فيها مستقبلاً، مُتصرِّف فيها بما يشاء، يُدبِّرُها على ما يريد، قائم على شؤونها ونظامها. ولم يزل يخلق منذ بدء الخليقة، وأوامره متجددة تبعاً للخلائق المتجددة، فخلقه وأقداره متجدِّدة لم تزل، ولم يزل خالقاً وآمِراً ومتكلماً إذا شاء متى شاء فعالاً لِما يشاء.

فحدوث ما يحدثه الله تعالى من المخلوقات تابعاً لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه.

٥) استُنبط مِن الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أنَّ أسماء الله توقيفيَّة.

حيث أنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الخالق)؛ وذلك لورود النص الشرعي بذلك، فقال تعالى ﴿هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر، آية ٢٤].

وليس مِن أسماء الله (الآمر)، وإن كان الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- هو الآمر الحق، وله الأمر الكوني القدري والشرعي الديني، إلاَّ أَنَّه لم يرد في النص الشرعي أنَّ مِن أَسماء الله تعالى (الآمر)، وإنما له (الأمر) كما قال تعالى ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾.

٦) وضَّحت الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ العلاقة بين توحيد الربوبيَّة والأوهيَّة.

فتوحيد الربوبيَّة: هو إِفراد الله تعالى بأفعاله، ومنها: الخلق والتدبير

والملك.

وتوحيد الألوهيَّة: هو إفراد الله بالعبادة، ومِن العبادات: الصلاة والزكاة والذبح والنذر. فالأمر هو الشرع، وهو الأوامر والنواهي التي شرعها الله على عِباده عِبادةً له وحده لا شريك له.

فله تعالى الخلق والأمر، خَلَقَ عِباده وأَمَرَهم بفعل ما أحبَّ واجتناب ما نهى عنه.

فالآية الكريمة ربطت استحقاق الله تعالى للعبادة وحده لا شريك له منن خلال أنَّه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- هو الخالق المالك المدبِّر. فالجمع بين الخلق والأمر هو بيان لتحقيق الربوبيَّة والألوهيَّة.

٧) وفي الآية الكريمة ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ أَنَّ الأمر مِن الله تعالى نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي.

﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ "له الخلق" كما قال تعالى ﴿الْخَالِقُ البارِئُ﴾ يعني: يخلقها ويقدرها ثم يبرؤها فيفريها وينجزها. "والأَمْرُ" لأَنَّ الله خالق كل شيء، فله الأمر وحده، يأمر بما شاء بأوامره الكونية وأوامره الشرعيَّة، فالأمر الكوني القدري، والأمر الشرعي الديني له وحده لا شريك له، قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ- ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾، وقال تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾.

٨) وفي الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ نفي إيهام التعارض بين القدر وبين الشرع.

فيأتي الخلق في هذه الآية الكريمة بمعنى التقدير، والأمر المعطوف عليه هو الأمر الشرعي، فيكون المعنى أنَّ الله تعالى يُقدِّر ويُشرِّع.

فجمع الله تعالى فيها بين أحكامه الكونية والشرعية، فالخلق هو الإيمان

بالقدر المتضمّن كمال قدرته وعموم مشيئته، والأمر هو الإيمان بالشرع المتضمّن بيان ما يحبه الله ويبغضه من الأقوال والأعمال.

فيجب الإيمان بخلقه المتضمّن كمال قدرته وعموم مشيئته، والتسليم لأَمره المتضمّن ما شرعه مِن أحكام. فالإيمان بهما مرتبط؛ فلا امتثال لأمر الله وشرعه إلا بالإيمان بخلقه وقدره، ولا إيمان بخلقه وقدره إلا بامتثال أمره وشرعه.

٩) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أَنَّ الله تعالى خالق أفعال العباد.

ففي قوله تعالى ﴿أَلا لَهُ الْخلقُ والأَمرُ﴾ بيان أَنَّ الله تعالى خالق كلِّ شيء، مِمَّا هو كائن أو يكون في الدنيا والآخرة، ومِن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون إلا وهو خالقه، و لا يخرج عنه شيء مِن العالم أَعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته، فقد قال تعالى ﴿ذَلِكُمُ الله رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام آية ١٠٢]، وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعليه اتفقت الكتب الإلهيَّة، ودلَّت عليه أدلة العقول والفطر والاعتبار، ومِن ذلك ما جاء في قصة إبراهيم -عَلَيْهِ السَّلَامُ- حين كسَّر أَصنام قومه، فقال لهم - كما حكى الله تعالى عنه في قوله تعالى - ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات الآيتان ٩٥، ٩٦].

١٠) وفي الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أن التدبير والتأثير في هذا الكون لله وحده لا شريك له.

فقوله تعالى ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ مُسْتَأْنَفٌ اسْتِئْنَافَ التَّذْيِيلِ لبداية الآية مِن قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ

وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأعراف آية ٥٤]. فَالْخَلْقُ: إِيجَادُ الْمَوْجُودَاتِ، وخَلقُ المخلوقات، وَالْأَمْرُ: تَسْخِيرُهَا لِلْعَمَلِ الَّذِي خُلِقَتْ لِأَجْلِهِ، فَهُوَ الَّذِي دَبَّرَهَا وَصَرَّفَهَا عَلَى حَسَبِ إِرَادَتِهِ لَا أَحَدَ غَيْرُهُ.

فالتَّعْرِيفُ فِي الخَلْقِ والأمْرِ تَعْرِيفُ الجِنْسِ، فَتُفِيدُ الجُمْلَةُ قَصْرَ جِنْسِ الخَلْقِ وجِنْسِ الأمْرِ عَلى الكَوْنِ في مُلْكِ الله تَعالى، فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ شَيْءٌ، له وحده -عَزَّوَجَلَّ- الخلق والأمر لا شريك له، هو الخالقُ لهذا الكون والآمرُ فيه والسلطانُ عليه والْمُسيِّرُ له والْمُدبِّرُ لبقائِهِ لا إله إلا هو الحيُّ القيّوم. -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- مُدَبِّر للأمور، وقَاضِي في خلقِه ما أحبّ، لا يُضادُّه في قَضائِه أحدٌ، ولا يَتَعقَّبُ تدبيرَهُ مُتَعَقِّبٌ، ولا يدخلُ أُمورَه خَلَلٌ.

١١) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أنه ليس لأحد الحق في الاعتراض على الله تعالى.

فقد خلق الله تعال الخلق لعبادته وحده لا شريك له، قال تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات، آية ٥٦]. والعبودية تتضمن الخضوع لله تعالى والذُّل له والاستسلام لأوامره وأحكامه وأقداره وأفعاله، والاعتراض على الله تعالى مناف لعبوديَّته.

كما أنه ليس للمعترضين وجه عقلي صحيح في اعتراضهم على الله تعالى، حيث أَنَّه ليس لهم شيء من الخلق والأمر، فهو -سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- الخالق لكل شيء والآمر والناهي، يفعل ما يشاء ويحكم ما يُريد.

١٢) وفي الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أَنَّ الله تعالى متفرِّد بالتشريع.

فبما أَنَّه هو الخالق لكل هذه الكائنات، والمالك لها، والْمُدبِّر شؤونها،

وخلق الإنسان وصوَّره، واستخلفه في الأرض، وهو -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أعلم بِما يُصلِح لعباده مِن أنفسهم - فلا أحد أَدرى بالإنسان مِن خالقه ومنشئه -، فله الحق وحده أن يأمرهم وينهاهم ويحكم فيهم بما يشاء، ويقول لعباده المكلفين: افعلوا أو لا تفعلوا، وغيرُ الله تعالى لا يصلح أن يكون له أمر التشريع؛ لأَنَّ هذا الغير لم يخلق، ولم يُوجِد، ولم يُنعم، وهو أجهل مِن أَن يعرف خفايا نفسه وما يصلحها، فضلاً عن أَن يصلح الخلق جميعاً، كما أَنه يتأثر بكل ما يرد على ذهنه أَو عقله مِن شبهة أَو شهوة. وما مِن أحد مِن بني آدم إِلا وهذه حاله. وتعيين مَن يشرِع لهم منهم تحكُّم قائم على جهل، بل لا يقوم على برهان صحيح وحجة قاضية. فلا شرع إِلا لله، ولا حكم لسواه.

١٣) أُستنبط مِن الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ وجوب متابعة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وطاعته فيما أمر ونهى.

فكما أنَّ الله تعالى هو المتفرِّد بالخلق والتدبير لهذا الكون، فله وحده تعالى الأمر والتشريع، فيجب على العباد طاعته -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فيما أمر به وشرع.

ومِمَّا أَمر به وشرع وجوب توحيد رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالمتابعة والتسليم له والإذعان والانقياد لكل ما أخبر به عن الله تعالى؛ لذا قال تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة الحشر: آية ٧]، فأوجب الله تعالى امتثال ما أَمر به رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والانتهاء عما نهى عنه رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ثُم بيَّن تعالى أَنه شديد العقاب لمن خالف هذا الأمر.

وبيَّن تعالى أنَّ طاعة رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هي طاعة له -عَزَّوَجَلَّ-، فقال ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾ [سورة النساء: آية ٨٠]، لكونه صل الله

عليه وسلم لا يأمر ولا ينهى إلا بأمر الله، وفي هذا عصمة الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ لأن الله أمر بطاعته مطلقاً.

١٤) بيَّنت الآية الكريمة ﴿أَلاَ لَهُ الخلقُ والأَمرُ﴾ أَنَّ الشفاعة لله وحدَه لا شريك له .

فالله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- له الخلق كله وبيده الأمر كله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، و ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٥٤]، لا شريك له بوجه، هو الذي يتصرف بمشيئته وقدرته؛ لذا فله الشفاعة جميعاً ﴿قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الزمر، آية ٤٤]، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، فلا يملك أحد من المخلوقين الشفاعة بحال، حتى سيد الشفعاء صل الله عليه وسلم يوم القيامة لا يشفع إلا بعد إذن الله تعالى له، قال تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [سورة آل عمران، آية ١٢٨] فعليه الصلاة والسلام يَخِرُّ ساجداً تحت العرش، ويُفتح عليه بمحامد يحمد الله تعال بها، فيقول الله له: ((يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَقُولُ يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي))[١].

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، ح (٧٥١٠)، ومسلم في الإيمان، ح ٣٢٧ (١٩٤).

فهرس المراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: صالح بن مقبل العصيمي التميمي، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، الناشر: مدار المسلم للنشر، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- ابن تيميَّة السلفي "نقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات"، للأستاذ محمد خليل الهراس، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان. بدون ذكر الطبعة ولا تاريخها.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق مِن علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، طبعة دار الكتبي.
- الإسلام والمذاهب الفلسفية المعاصرة، د. مصطفى حلمي، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والرد عليها مِن كلام الإمام ابن تيميَّة، د. عبد القادر بن محمد عطا صُوفي، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعوديَّة.
- أصول مذهب الإمام أحمد (دراسة أُصوليَّة مقارنة)، لمعالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- أَطلس الفلسفة، بيتر كونزمان، وبيتر بوركارد، وفرانز فيدمان، ترجمة: د.جورج كتورة، الطبة الثامنة: آب ١٩٩٩م، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان.
- إغاثة اللهفان في مكايد الشيطان، للإمام محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزيَّة، تصحيح وتحقيق وتعليق محمد عفيفي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، دار الخاني للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الإلحاد يُسمِّم كل شيء، د. هيثم طلعت على سرور، تقديم: عبد الباسط قارى، الطبعة الأولى ٢٠١٥ م، الناشر: نيو بوك للنشر والتوزيع، حدائق القبة، القاهرة،

مصر.
- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للشيخ لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني (شيخ الشافعية في اليمن المتوفي ٥٥٨ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور سعود بن عبد العزيز الخلف، طبعة عام ١٤١٩ هـ، الناشر: الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعوديَّة.
- بدائع الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، إشراف: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، تمويل: مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيريَّة.
- البلاغة الواضحة (البيان. المعاني. البديع)، علي الجارم، ومصطفى آمين،، دار المعارف، قم الإيداع ٤٧٨٠ / ١٩٩٩.
- تحفة الإخوان بأجوبة مُهمَّة تتعلَّق بأركان الإسلام، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أشرف على تجمعيه وطبعه: محمد بن شايع عبد العزيز الشايع، الطبعة الأولى عام ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة لمراجعة المطبوعات الدينية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، للشيخ فالح بن مهدي آل مهدي، تصحيح وتعليق د. عبد الرحمن صالح المحمود، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، الناشر: دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- تعظيم قدر الصلاة، للإمام محمد بن نصر المروزي المتوفي سنة ٣٩٤هـ-، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦ هـ، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- تفسير ابن الجوزي (زاد المسير في علم التفسير)، للإمام أبي الفرج جمال الدِّين عبد الرحمن بن علي الجوزي المتوفي سنة ٥٩٧هـ، خرج أحاديثه ووضع حواشيه أحمد شمس الدِّين، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وتوزيع مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعوديَّة.
- تفسير ابن عادل الحنبلي (اللباب في علوم الكتاب) لأبي حفص عمر بن علي بن عادل

الدمشقي الحنبلي المتوفي بعد سنة ٨٨٠هـ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الجواد، والشيخ علي محمد معوّض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعيَّة: الدكتور محمد سعد رمضان حسن، والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، الناشر: دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

- تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الناشر: الدار التونسيَّة للنشر عام ١٩٨٤م، تونس
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، راجعه ونقحه الشيخ خالد محمد محرم، طبعه عام ٢٠٠٦ م / ١٤٢٧ هـ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد محمد، ومحمد السيد رشاد، ومحمد فضل العجماوي، وعلي محمد عبد الباقي، وحسن عباس قطب، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، الناشر: دار عالم الكتب، إشراف: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- تفسير أبو زهرة (زهرة التفاسير) لمحمد بن أحمد مصطفى المعروف بأبي زهرة، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، الناشر: دار حياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) لأبي الفضل شهاب الدِّين السيد محمود الألوسي البغدادي، طبعه عام١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- تفسير البغوي "معالم التنزيل"، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، المتوفي سنة ٥١٦ هـ، حققه وخرَّج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميريَّة، سليمان مسلم الحرش، طبعه عام ١٤٠٩ هـ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- تفسير البقاعي (نَظْم الدُّرر في تناسب الآيات والسور) لبرهان الدين أبي الحسن

إبراهيم بن عمر البقاعي المتوفي سنة ٨٨٥ هـ، سنة النشر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لناصر الدِّين أَبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البضاوي، المتوفي سنة ٦٩١ هـ، إعداد وتقديم محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.
- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المتوفي سنة ٤٢٧ هـ، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ.د. زيد مهارش، أ.د. أَمين باشة، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ / ٢٠١٣م، الناشر: دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعوديَّة.
- تفسير الخازن (لباب التأويل في معنى التنزيل) لعلاء الدين علي بن محمد براهيم البغدادي الشهير بالخازن، المتوفي سنة ٧٢٥هـ، ضبطه وصححه عبد السلام محمد علي شاهين، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنَّان)، للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به تحقيقاً ومقابلة عبد الرحمن بن معلا اللّويحق، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، الناشر: مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان.
- تفسير الشنقيطي (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) للعلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، طبعة عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، الناشر: مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة، مصر.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لشيخ المفسرين الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلاميَّة بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، الناشر: دار هجر، الجيزة، مصر.
- تفسير الطنطاوي (التفسير الوسيط) للدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الديار

المصريَّة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، الناشر: الرسالة ش الباب الأخضر المشهد الحسيني، ومطبعة السعادة، ميدان أحمد ماهر، القاهرة.

- تفسير العليمي (فتح الرحمن في تفسير القرآن) للقاضي مُجير الدِّين بن محمد العُليميّ المقدسي الحنبلي، اعتنى به تحقيقاً وتخريجاً نُورالدِّين طالب، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة، قطر.

تفسير القاسمي (محاسن التأويل) لمحمد جمال الدِّين القاسمي، رقَّمه وخرج آياته وأحاديثه وعلَّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م، الناشر: عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن والْمُبيِّن لما تضمَّنه من السنَّة وآي القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- تفسير مجموعة من علماء الأزهر (التفسير الوسيط للقرآن الكريم)، إشراف مجمع البحوث الإسلاميَّة بالأزهر، الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ / ١٩٩٢م، مطبعة المصحف الشريف، القاهرة، مصر.

- تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي عرض وتحليل على ضوء الكتاب والسنَّة، لمحمد أحمد لوح، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.

- تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، بإشراف محمد زهير الشاويش، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، الناشر: المكتب للإسلامي، بيروت، لبنان، ودمشق سوريا.

- جامع الرسائل، لإمام ابن تيميَّة أبي العباس تقيّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، الناشر: مطبعة المدني، المؤسسة السعوديَّة بالقاهرة، مصر.

- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقها على المذهب الراجح، للأستاذ الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النَّملة، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، الناشر: مكتبة

الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- جواهر المعاني وفيض الأماني لأبي العباس التجاني، علي حرازم برادة، مطبعة الحلبي (١٩٦٣م)، القاهرة.
- الحجَّة في بيان المحجَّة وشرح عقيدة أهل السنَّة، للإمام الحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني المتوفي سنة ٥٣٥هـ، تحقيق ودراسة محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الحكمة التعليل في أفعال الله تعالى، للدكتور محمد بن ربيع هادي المدخلي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، الناشر: مكتبة لينة للنشر والتوزيع، دمنهور، مصر، وهجر للطباعة والنشر، الجيزة، مصر.
- خلق أفعال العباد والرد على الجهميَّة وأَصحاب التعطيل للإمام محمد بن سماعيل البخاري، دراسة وتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م، الناشر: دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- درء تعارض العقل والنقل لابن تيميَّة أبي العباس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩١م، طُبع على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، إشراف: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الرد على الزنادقة والجهميَّة للإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الثانية ١٣٩٩م، القاهرة، مصر، بدون ذكر معلومات عن الناشر.
- الرسالة التدمريَّة (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، لالإمام تقي الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميَّة، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، الناشر: مكتبة

دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الرسالة للإمام المطلبي محمد بن دريس الشافعي، تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، بدون ذكر تاريخها، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.
- السّبْكُ الفريد شرح كتاب التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، لسماحة الشيخ العلامة د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الطبعة الثانية ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م، طباعة دار التربية الهادفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، بإشراف مؤسسة ابن جبرين الخيريَّة، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للمحدِّث محمد ناصر الدِّين الألباني، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- السنَّة، للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحَّاك بن مُخلَّد الشيباني المتوفى ٢٨هـ، ومعه ظِلال الجنَّة في تخريج السنَّة بقلم المحدث محمد ناصر الدِّين الألباني، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت . لبنان، دمشق - سوريا.
- السنَّة للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن إمام أهل السنَّة أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، الناشر: دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية.
- سنن أبى داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفي سنة ٢٥٧هـ، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، إعداد وتعليق عزَّت عُبيد الدّعاس، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي المتوفي سنة ٢٩٧هـ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- شأن الدُّعاء، للحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي المتوفي سنة ٣٨٨هـ،

تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق - سوريا، بيروت - لبنان.

- شهات التصوف، لأبي حفص عمر بن عبد العزيز قريشي مدرس بكلية الدعوة الإسلاميَّة، جامعة الأزهر، رقم الإيداع ٧٠٤٨ / ٩٢، بدون ذكر تاريخ الطبعة أو اسم الناشر.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة مِن الكتاب والسنَّة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي المتوفي ٤١٨هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد بن سعد حمدان الغامدي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدَّم له الدكتور عبد الكريم عثمان، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- شرح الرسالة التدمريَّة لالإمام تقي الدِّين أحمد بن تيميَّة، شرح فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، إعداد سليمان بن صالح الغصن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- شرح الرسالة التدمريَّة لالإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة، شرحها فضيلة الشيخ الدكتور أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله آل عبد اللطيف، اعتنى بإخراجه د. مازن بن محمد بن عيسى، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢ م، الناشر: مكتبة الشنقيطي للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعوديَّة.
- شرح العقيدة الأصبهانيَّة لأبي عبد الله محمد بن محمود بن عبَّاد العِجلي الأصبهاني الأشعري المتوفي سنة ٦٨٨هـ، شرح الإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة، تحقيق الدكتور محمد بن عودة السعوي، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- شرح العقيدة الطحاوية للقاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي، حقَّقه وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه وقدَّم له، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- شرح القصيدة النونيَّة للإمام ابن القيم (الكافية الشافية للانتصار للفرقة الناجية)، للدكتور محمد خليل الهراس، طبعة عام ١٩٨٦م / ١٤٠٦هـ، الناشر: مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة، مصر.
- شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى، لفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، الطبعة الثالثة ١٤٤٠هـ، الناشر: دار الدُّرة الدولية للطباعة والنشر، مدينة نصر، القاهرة، مصر، تحت إشراف: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيريَّة، عنيزة، القصيم، المملكة العربية السعوديَّة.
- شرح المواقف للقاضي عضُد الدِّين عبد الرحمن الإيجي المتوفى ٧٥٦هـ، شرح السيِّد الشريف علي بن محمد الجرجاني، معه حاشيتا السَّيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصحَّحه محمود عمر الدمياطي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- شرح حديث النزول للإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة الحراني، تحقيق وتعليق د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، للدكتور عبد الله بن محمد الغنيمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ومكتبة المدني، جدة، المملكة العربية السعوديَّة.
- شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد للإمام ابن قدامة، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، الناشر: مكتبة الإمام البخاري الدار السلفيَّة للنشر والتوزيع والبحث العلمي، الإسماعيليَّة، مصر، ومكتبة طبرية، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.

- شرح مختصر الروضة لنجم الدِّين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- الشريعة للإمام المحدِّث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري المتوفي سنة ٣٦٠هـ، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل للإمام شمس الدِّين محمد بن أبي بكر بن قيِّم الجوزيَّة، تحقيق ودراسة الدكتور: أحمد بن صالح بن علي الصَّمعاني، والدكتور: علي بن محمد بن عبد الله العجلان، تقديم: معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ. الطبعة الثانية ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وسننه وأيامه) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، قام بشرحه وتحقيقه محب الدِّين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وأشرف على طبعه قصي محب الدِّين الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، الناشر: المكتبة السلفيَّة، القاهره، مصر.
- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مُسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق وتصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في تفسير القرآن الكريم، اعتنى بها وحققها وخرَّجَها: راشد عبد المنعم الرَّجال، الطبعة الأولى١٤١١هـ، ١٩٩١م، الناشر: مكتبة السنَّة الدار السلفيَّة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الصفات الإلهيَّة (تعريفها وأقسامها)، للدكتور محمد بن خليفة بن علي التميمي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، الناشر: مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيليَّة، مصر، ومكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الصواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطلة، تصنيف الإمام شمس الدين أبي عبد الله

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الشهير باين قيِّم الجوزية، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه وقدَّم له الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، النشرة الثانية ١٤١٢هـ، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.

- العبودية لشيخ ا، للإمام تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة الحراني الدمشقي، تعليق وتخريج علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، الناشر: دار الأصالة للنشر والتوزيع، الزرقاء، الأردن.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث (الرسالة في اعتقاد أهل السنَّة وأصاب الحديث والأئمَّة)، للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، دراسة وتحقيق: د. ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- العقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ محمد خليل الهراس، راجعه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، وعلَّق عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، الناشر: دار الثقافة للطباعة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعوديَّة.
- غاية المرام في علم الكلام لأبي الحسن علي بن محمد بن سالم التغلبي المعروف بسيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م / ١٤٢٤هـ / الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قام بخراجه وتحقيقه محب الدِّين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وأشرف على طبعه قصي محب الدِّين الخطيب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، الناشر: المكتبة السلفيَّة، القاهره، مصر.
- فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق د. الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان، الطبعة الأولى جمادى الأولى ١٤١٥ هـ، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الفَرْق بين الفِرَق لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني التميمي المتوفي سنة ٤٢٩هـ، حقَّق أصوله وضبط شكله وعلَّق حواشيه محمد محيى الدِّين

عبد الحميد، بدون ذكر تاريخ الطبعة، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه الدكتور عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م / الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، للشيخ عبد المحسن بن حمد العبَّاد البدر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، الناشر: دار الفضيلة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- القواعد الكليَّة للأسماء والصفات عند السلف، للدكتور إبراهيم بن محمد بن عبد الله البريكان، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة، دار الحرمين، القاهرة، مصر.
- القول المفيد على كتاب التوحيد، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، باعتناء د. سليمان عبد الله أبا الخيل، ود. خالد علي المشيقح، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب -عَزَّوَجَلَّ-، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله -عَزَّوَجَلَّ- وصفاته على الاتفاق والتفرُّد، للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مندَّة، حقَّقه وعلّق عليه وخرَّج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، الناشر: مطابع الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعوديَّة.
- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، الناشر: دار صادر، بيروت، لبنان.
- النكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني،، عني بتصحيحه د. عبد العليم، طبعة عام ١٩٣٤ م، دهلي، مكتبة الجامعة الإسلاميَّة المليَّة.
- مجموع الفتاوى، للإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

الحراني، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

ـ مجموع فتاوى ومقالات متنوعة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز.

- مختصر الصواعق المرسلة لابن قيِّم الجوزيَّة، تحقيق د. الحسن بن عبد الرحمن العلوي.

- المدخل لدراسة العقيدة الإسلاميَّة على مذهب أهل السنَّة والجماعة، للدكتور إبراهيم بن محمد البريكان، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م، الناشر: دار السنَّة للنشر والتوزيع، الخبر، المملكة العربية السعوديَّة.

- المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

- معارج القبول بشرح سلم الوصول إل علم الأصول، للشيخ حافظ بن أحمد حكمي، ضبط نصه وعلَّق عليه وخرج أحاديثه عمر بن محمود أبو عمر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، الناشر: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام، المملكة العربية السعوديَّة.

- معالم أصول الفقه عند أهل السنَّة والجماعة، للدكتور محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الطبعة الأول ذو الحجة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، المملكة العربية السعوديَّة.

- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبع عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آباديّ، تحقيق: نخبة من المحققين، مراجعة الدكتور براهيم مدكور، إشراف الدكتور طه حسين.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري،

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة عام ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، الناشر: المطبعة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، صيدا، لبنان.
- مقالة التعطيل والجعد بن درهم، للدكتور محمد بن خليفة التميمي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الناشر: مكتبة أضواء البيان، الرياض، المملكة العربية السعوديَّة.
- الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- منهاج السنة النبوية لابن تيميَّة أبي العباس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ميليشيا الإلحاد (مدخل لفهم الإلحاد الجديد)، عبد الله صالح العجيري، الطبعة الرابعة ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، الناشر: تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، بريطانيا.

e

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

المقدمة
خطة البحث
الفصل الأول: مسائل متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات
المسألة الأولى: أن القرآن كلام الله غير مخلوق
المسألة الثانية: إثبات صفة الحكمة لله تعالى
المسألة الثالثة: أن الله متصف بالصفات الفعلية الاختياريَّة
المسألة الرابعة: أن أسماء الله توقيفيَّة
الفصل الثاني مسائل مشتركة بين توحيد الربوبية والألوهيَّة

المسألة الخامسة: الفرق بين الخلق والأمر
المسألة السادسة: بيان العلاقة بين توحيد الربوبيَّة والألوهيَّة
المسألة السابعة: الأمر من الله نوعان: كوني قدري وشرعي ديني
المسألة الثامنة: نفي إيهام التعارض بين القدر والشرع
الفصل الثالث: مسائل متعلقة بتوحيد الربوبية
المسألة التاسعة: أن الله تعالى خالق أفعال العباد
المسألة العاشرة: أن التدبير والتأثير في هذا الكون لله وحده لا شريك له
المسألة الحادية عشر: ليس لأحد الحق في الاعتراض على الله تعالى
الفصل الرابع: مسائل متعلقة بتوحيد الألوهيَّة
المسألة الثانية عشر: أن الله متفرِّد بالتشريع
المسألة الثالثة عشر: وجوب متابعة الرسول وطاعته فيما أمر ونهى
المسألة الرابعة عشر: أن الشفاعة لله وحده لا شريك له
الخاتمة
مراجع البحث ومصادره
فهرس الموضوعات